الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة -القليعة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول علي شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

التخصص : مالية نقود و بنوك

الموضوع :

عصرنه وسائل الدفع في البنوك و آفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

دراسة حالة بنك العربي ARAB BANK

إعداد الطالبتين :

- ✓ **بوقلمونة عودة**
- ✓ **نصرالله سهام**

تحت إشراف :

أ. دكتور عبد الناصر ثابت

مكان التربص : بنك العربي –حيدرة – الجزائر

فترة التربص :من : 2016/04/11 إلى : 2016/05/11

2016/ 2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة -القليعة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول علي شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

التخصص : مالية نقود و بنوك

الموضوع :

عصرنه وسائل الدفع في البنوك و آفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

دراسة حالة بنك العربي ARAB BANK

إعداد الطالبتين :

- ✓ **بوقلمونة عودة**
- ✓ **نصرالله سهام**

تحت إشراف :

أ. دكتور عبد الناصر ثابت

مكان التربص : بنك العربي –حيدرة – الجزائر

فترة التربص :من : 2016/04/11 إلى : 2016/05/11

2016/ 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الشكر لله و لا اله إلا الله محمد رسول الله

<u>قال عز و جل</u>

«و ما أتيتم من العلم إلا قليلا »

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وهبنا الحسن و التدبير و نشكره على توفيقه لانجازنا هذا العمل، و نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف« عبد الناصر ثابت » على النصائح التي أسداها و التوجيهات التي قدمها لنا طوال مدة البحث و كل طاقم مصلحة الدفع في بنك العربي عامة و السيد « مراد شايب » بصفة خاصة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين اللذين لم يبخلا علينا بدعواتهما بالخير، و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد خير الأنام

لله الحمد والمنة على كل شيء وحده لا شريك له الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولاه سبحانه

من العمر ما يهب ومن السطور ما يكتب ويهدى، وإني قبل هذا أهديتكم عمري وأسكنتكم قلبي فطاب المسكن بالساكن، إلى

بداية عمري ونهايته...من قدرها أن تكون أمي وأجمل أقداري أن أكون أبنتها...الى اختصار جنتي وبوابتها

أمي ثم أمي ثم أمي

منبع الرجولة الأبدي والأبوة الأزلي...أول وآخر رجل في حياتي ...إلى أعظم رجال الأرض

أبي ثم أبي ثم أبي

الى فصول حياتي الأولى...مربيتي وأمي الثانية...الى نصفي الآخر أختي وكل عائلتها

و براءة البيت برعمه وأجمل أزهاره الصغير محمد عبد الرزاق

الى الأربع...الى روح البيت اخوتي جلول،عبد القادر،أحمد،محمد

الى الغائبين عنا جسدا الحاضرين روحا لأرواحهم السلام والرحمة والغفران

الى صفحات طفولتي وسطور بداياتي رفيقاتي: سمية، فاطمة ،عبير ،أسماء ،خديجة ،نعيمة ، الى السيدة حراث خديجة

الى من علمني أولى الحروف وهداني السبيل بعد الله سبحانه معلمتي نورة ومعلمي زروقي مختار

الى اختصار الدراسة وختامها الجميل... الى السهامين وفاطمة(فيفي)

و رفيقة دربي صاحبة الابتسامة الجميلة حبيبتي السهام نصر الله وأختها العروس الجديدة أسماء أتمنى لكما السعادة

الى ابتسامة الزمن وضحك الأيام الجميل جليلة وخولة

الى براءة الروح وخفة الدم منى فاطمة ،بديعة ،كريمة ،هاجر،سارة،سامية ومها أم كلتوم

الى ضمة الروح من الجسد فطوم وحنان

الى اختصار الأوطان...الى وجع القلب وسكن الروح فلسطين...الى صديق الوطن الأستاذ عبد الحميد عيد...الى القمر في كل حال ،بدرا اكتمالا وانتصافا هلالا الصغير شعبان

الى كل من عرفني من قريب أو بعيد...قد لا يسعكم الورق لكن يسعكم القلب والبال ولكم كل الذكرى ولا نسيان

الى كل عائلتي كبيرا وصغيرا...الى نفسي...لك جهدي ونجاحي

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى:

هادي الامة، منير الظلمة و الذي يشفع لنا باذن الله يوم القيامة سيدنا و حبيبنا محمد صلى الله عليه و سلم ،و الذي نسال الله ان يجمعنا به في يوم الاخر.

الى اغلى انسانين في الوجود الى من قال فيهما الرحمان: « **و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ارحمهما كما ربياني صغيرا** » .

الى من عجز الشعراء على مدحها و جفت اقلام اصفح الادباء في شكرها الى من اوصى عليها الذي فوق سبع سموات و جعل الجنة تحت اقدامها الى منبع العطاء و الحنان اليك انتي **امي الغالية.**

الى من تحمل لإجلي ما تعجز الجبال على تحمله و صبر عني كصبر ايوب في مرضه ، الى مصدر الصبر و مصدر قوتي و عزيمتي اليك انت **ابي الغالي.**

الى اعز و اغلى ما وهبني الله و من قاسموني حياتي اخي **محمد ضيف الله،** وعمي **خليفة** و ابنه **ناصر** اطال الله في عمرهم.

الى اميراتي و زهراتي قلبي اخواتي العزيزات: **اسماء و زوجها عبد الكريم ، ابتسام ، خيرة.**

الى زهور الامل و منابع البهجة خلاتي وبنات خلاتي: **حياة، اكرام ،صباح.**

الى اللواتي تميزن بالوفاء و العطاء الى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة و سرت معهم على طريق النجاح صديقاتي **عودة،خولة،فاطمة،سهام.**

الى من عرفت كيف اجدهم و علموني الا اضيعهم ، و الى اعز الناس و اغلاهم على قلبي **حنان و عماد** ❜ عشرة الخمس سنوات ❜.

الى كل طلبة سنة 3 فرع **مالية نقود و بنوك** دفعة 2016 دون استثناء

الى كل من تسعهم ذاكرتي و لا تسعهم مذكرتي

اليك انت الذي تتصفح مذكرتي الان.

سهام

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة عامة	ا-هـ
الفصل الأول: نظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية و الالكترونية	
تمهيد	1
المبحث الأول: مفهوم وسائل الدفع و أنواعها التقليدية	2
المطلب الأول: وسائل الدفع و تطورها التاريخي	2
المطلب الثاني مكونات وسائل الدفع التقليدية	4
المطلب الثالث: العوامل المؤدية لتطوير وسائل الدفع	8
المطلب الرابع: مستقبل وسائل الدفع في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة	10
المبحث الثاني:التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية	12
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية، أهميتها و خصائصها	12
المطلب الثاني: المنظمات و المؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات	13
المطلب الثالث: ايجابيات و مزايا وسائل الدفع الالكترونية	16
المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكترونية	22
المطلب الأول: البطاقات البنكية و البطاقات الذكية و أنواعها	22
المطلب الثاني: النقود الالكترونية و المحافظ البنكية الالكترونية	26
المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية و التحويلات المالية الالكترونية	28
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي في الجزائر	
تمهيد	35
المبحث الأول: الصيرفة الالكترونية	36
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصيرفة الالكترونية و تطورها عبر التاريخ	36
المطلب الثاني: خدمات مصرفية الكترونية	39
المبحث الثاني: البنوك الالكترونية	41
المطلب الأول: تعريف البنوك الالكترونية و نشأتها	41
المطلب الثاني:أنواع البنوك الالكترونية و متطلباتها ، المزايا و السلبيات	43
المطلب الثالث:أهمية العمل بالصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي	50

المبحث الثالث: أفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر	51
المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية وحتمية تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية	51
المطلب الثاني: جهود الجزائر في سبيل تطوير نظم الدفع المصرفية	55
المطلب الثالث: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع في الجزائر	57
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول استخدام الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية – البنك العربي – حيدرة– ARAB BANK	
تمهيد	64
المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول البنك العربي	65
المطلب الأول: نشأة و تطور البنك العربي	65
المطلب الثاني:أهداف و مهام البنك العربي	66
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك العربي	68
المبحث الثاني: أنظمة و وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في البنك العربي	71
المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية عن طريق أجهزة الصراف الآلي و البطاقات البنكية	71
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من طرف البنك العربي	80
المطلب الثالث: أنظمة الدفع الالكترونية المستخدمة في البنوك	83
المطلب الرابع: المقاصة الالكترونية	86
المبحث الثالث: تجربة الجزائر في الصيرفة الالكترونية و مقارنة الجهود الجزائرية	92
المطلب الأول: تجربة البنك العمومي بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	92
المطلب الثاني: مقارنة الجهود المبذولة بين البنوك الخاصة و البنوك العمومية في الجزائر	96
خلاصة الفصل	98
خاتمة العامة	100
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إحصائيات اصدرا بطاقات CIB	**72**
02	إحصائيات للمعاملات بين البنوك	**72**
03	جدول يبين مراحل استخدام البطاقة CIB في الصراف الآلي	**74-75**
04	إحصائيات لاستخدام البطاقة CIB في أجهزة الصراف الآلي DAB ونقاط النهائي للبيع TPE	**77**

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أنواع البطاقات الائتمانية حسب جهة الإصدار	16
02	دورة استخدام الشيك الالكتروني و إجراءاته	30
03	نسبة الإيرادات و التكاليف في كل من البنكين التقليدي و الالكتروني	46
04	البنية التحتية للبنوك الالكترونية	48
05	الهيكل التنظيمي لمصلحة وسائل الدفع	70
06	صورة بطاقة الدفع العادية Classique	73
07	صورة بطاقة الدفع الذهبية Gold	73
08	بطاقة CIB للبنك العربي	76
09	بطاقة فيزا للبنك العربي	79
10	صفحة إرسال الحوالات في البنك العربي عبر الانترنت	82
11	نموذج الشيك التقليدي	88
12	صورة بطاقة توفير لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	94
13	الصفحة الرئيسة لبنك البدر BADR	95
14	صفحة الخدمة الالكترونية E-banking	95

المختصر	باللغة العربية	باللغة الفرنسية	باللغة الانجليزية
WWW	شبكة الانترنت	Internet	World Wide Web
LCR	فاتورة بالحساب	la lettre de change relevé	Bill of exchange
SET	المعاملات الالكترونية الامنة	Transaction électronique sécurisée	secure electronic transactions
PME	المحفظة النقود الالكترونية	Le porte-monnaie électronique	The electronic purse
PMV	المحفظة المالية التقديرية	**PMV :** Le porte monnaie virtuel	The virtual carrier Monnais
POS	نقطة البيع	Pointe De vente	points of sale
EFT	المعاملات المالية الالكترونية	ÉLECTRONIQUE, FINANCIER, TRANSACTIONS	ELECTRONIC, FINANCIAL, TRANSACTIONS
ACH	دار المقاصة الالية	Maison de télé compensation	Automated Clearing House
SFNB	البنك الوطني الأول الأمن	La sécurité First National Bank	Security First National Bank
EDI	التوزيع الإلكتروني الدولي	électronique distribution international	International electronic distribution
ATM	أجهزة الصراف الآلي	Guichets automatiques bancaires	Automated Teller Machines
SATIM	الشركة الجزائرية لإدارة المعاملات المالية بين البنوك	société Algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique	Algerian society automation of interbank transactions and electronic payments
AEBS	الجزائر للخدمات الصرفية الالكترونية	Services bancaires électroniques Algérie	Algérie E-Banking Service
CTI	مركز المعالجة ما بين البنوك	CENTRE DE TRAITEMENT INTERBANCAIRE	Interbank processing center
RTGS	نظام الدفع الفوري للمبالغ	Le système de paiement en temps réel des gros montant	**RTGS:** REAL TIME GROSS

SETTELMENT SYSTEM		الكبيرة	
Interbank card	Carte Interbancaire	بطاقة الدف بين البنوك	**CIB**
Electronic Payment Terminal	Terminal Paiement Electronique	محطة الدفع الإلكترونية	**TPE**
Banking payment window	Guichet de Paiement Bancaire	شباك الدفع البنكي	**GAB**
Automatic ticket distributor	Distributeur Automatique de Billes	الموزع الآلي	**DAB**
Euro pay MasterCard Visa	MasterCard Visa européenne	ماستركارد فيزا الاوروبية	**EMV**
International Organization for Standardization	Organisation international de normalisation	المنظمة التقييس العالمية	**ISO**
User Access Point	point d'accès de l'utilisateur	نقطة وصول المستخدم	**UAP**
Society for World Wide Interbank Financial Telecommunication	System de paiement de masse	نظلم الدفع الشامل	**SWIFT**
Electronic clearing center between banks	CENTRE DE PRE COMPENSATION INTERBANKARE	مركز المقاصة الالكترونية بين البنوك	**CPI**
Management of paiement	Direction Des moyennes de paiement	مديرية وسائل الدفع	**DMP**
Banking ID reference	Référence d'identité Bancaire	رمز التعريف البنكي	**RIB**

الملخص

مع نشأة الاقتصاد كانت ضرورة إيجاد وسائل دفع لإجراء مختلف المبادلات والمعاملات ،حيث مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل بداية بالمقايضة عن طريق تبادل السلع والخدمات ووصلت الى استخدام المعادن وبعدها النقود الورقية كوسيلة للوفاء والتعامل . مع تطور شبكة الانترنت وبروز البنوك الإلكترونية ومن ثم الاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية كبديل للوسائل التقليدية مما نتج عنه اختصار الوقت والتكلفة وتحقيق مزايا لم تتمكن من تحقيقها هذه الأخيرة ،لكن ذلك لم يلغي وسائل الدفع التقليدية لصعوبة التعامل مع نظيرتها الالكترونية في ظل غياب النظام القانوني المؤطر لها ونقص ثقافة التعامل بها لدى الأفراد والمؤسسات.

لمواكبة هذه التطورات عملت الجزائر على تحديث نظام الدفع و إدخال وسائل الدفع الالكترونية على المنظومة البنكية حيث تبنت عدة مشاريع منها مشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع ،ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة (RTGS) ونظام الدفع الشامل الذي يخص المبالغ الصغيرة ،ومع ذلك لا زالت تسجل تأخرا في التنفيذ مما يتوجب عليها إجراء الكثير من الدراسات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في ذلك وتجنب المشاكل التي تعرقل مشروع تحديث نظام الدفع.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الالكترونية ،وسائل الدفع التقليدية ،مشروع البطاقات البنكية للدفع والسحب ،نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ،نظام الدفع الشامل ،مشروع تحديث نظام الدفع.

Résumé

Les moyens de paiement ont évolué avec l'évolution de l'économie et ont été considérés comme un outil socialement acceptable a fin de faciliter les opérations d'échange et de transaction. Il y a d'abord le système de troc jusqu'au l'utilisation des métaux et les billets de banque comme moyens de paiement sur. Par la suite, les moyens de paiement traditionnels ont évolué en moyens de paiement électronique dû à l'évolution de l'internet et les banques électroniques.

Les moyens de paiement électroniques permettent de gagner le temps, réduire les couts et de réaliser des avantages que les moyens traditionnels sont incapable d'assurer, mais l'absence d'un système juridique qui régisse ces moyens électroniques, laisse encore au moyens traditionnels une bonne place.

Vu ces évolutions , l'Algérie a essayé de moderniser le système de paiement et introduire des moyens de paiement électroniques en adoptant plusieurs projet comme celui de des cartes de retrait et de paiement, le système de paiement en temps réel des gros montant (RTGS), et le système de paiement de masse. Mais la réalisation de ces projets reste lente, l'Algérie doit réaliser beaucoup d'études et profiter des expériences des payés développés dans ce domaine pour éviter les problèmes peuvent entraver le projet de modernisation du système de paiement.

Les mots clés : les moyens de paiement électroniques, les moyens traditionnels, les cartes de retrait et de paiement, le système de paiement en temps réel des gros montant, le système de paiement de masse, le projet de modernisation du système de paiement.

مقدمة عامة

مقدمة

تميز هذا العصر بالتطور التكنولوجي الحديث في مختلف القطاعات والمجالات وفي مقدمتها البنوك ،والتي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد ،و ذلك من خلال تطور أسلوب ومجال نشاط المصارف التجارية خلال السنوات الأخيرة حيث تعدت الخدمات قبول الودائع ومنح القروض إلى خدمات بنكية حديثة ومتطورة و ترتب عنها تطوير النظم والأساليب للقيام بهذه الخدمات ،وتوسعت البنوك بالاعتماد على الأجهزة الإلكترونية لتحقيق أفضل خدمة واستخدام برامج متخصصة واعتماد الطريقة التحليلية وغيرها من الأساليب الحديثة.

ومع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح الاحتياج كبيرا لنوعية جديدة من المصارف غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد ,وهي البنوك الإلكترونية لمواكبة النمو السريع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان.

وتعد هذه الأخيرة أحد الموضوعات الهامة التي حظيت باهتمام كبير من طرف المصارف على المستوى المحلي والدولي خلال الألفية الجديدة بحيث أنشأت العديد منها مواقع لها على شبكة الإنترنت لمباشرة الأعمال المصرفية الإلكترونية.

أصبحت المعاملات البنكية الإلكترونية الحديثة محل دراسة دقيقة تأخذ الجانب التقني الميداني الذي نسلط فيه الضوء على مدى نجاح هذا المشروع في الجزائر وبالتحديد ضمن الإطار العلمي والفكري المتداخل تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

الإشكالية :

- **ما دور الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمة المصرفية في الجزائر وأثرها في عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية؟**

انطلاقا من الإشكالية المطروحة سوف نقوم على الإجابة على الأسئلة المطروحة التالية:

- ما هي وسائل الدفع التقليدية, و ما هي العوامل المساعدة على تطورها ؟
- ما المقصود بوسائل الدفع الالكترونية لدى البنوك وما هي ايجابياتها ؟
- ما هي الصيرفة الإلكترونية وواقعها في الجزائر؟ و ماذا تقدم المصارف الالكترونية من خدمات تميزها عن المصارف العادية ؟
- كيف يتم اعتماد الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة

- الصيرفة الإلكترونية واقع فرضته التطورات الاقتصادية.
- وسائل الدفع في البنوك الإلكترونية تختصر الوقت وتقلل التكلفة .
- إن تطور الخدمة المصرفية في البنوك نتيجة استخدام التكنولوجيا أدى إلى ظهور الصيرفة الالكترونية و التي أدت بدورها إلى ظهور البنوك الالكترونية.
- إن تأخر الجزائر في ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصال جعل استعمال المصارف الجزائرية لهذه التكنولوجيا ضعيف مما أدى إلى ضعف الخدمة المصرفية , و إن اعتماد الصيرفة الالكترونية سيساهم في تحسين الخدمة المصرفية.

أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع.

أسباب موضوعية

– نقص الدراسات حول هذا الموضوع وحداثته.
– كشف أهمية هذا الموضوع داخل البنوك .
–التعرف على أخر التوجهات الحديثة في مجال الصناعة المصرفية.

أسباب ذاتية:

- الموضوع قريب من التخصص
- الرغبة الشخصية للبحث في الموضوع.
- غياب الثقافة المصرفية الإلكترونية وقلة التعامل بها في الجزائر.
- السعي لنشر الوعي المصرفي لدى المواطن بصفة عامة و الطبقة الجامعية بصفة خاصة.

الصعوبات

- قلة البحوث و الدراسات في هذا الموضوع و نقص المعلومات المتعلقة بالوسائل الالكترونية.
- محدودية المراجع الحديثة في إطار الموضوع محل الدراسة و قد يعود ذلك إلى حداثة الموضوع أصلا.
- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع البحث محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف هي:

- التعريف بالصيرفة الإلكترونية و وسائل الدفع الإلكترونية بالجزائر.
- إبراز أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية بالمصارف الجزائرية وكيفية تطوير أدائها في المستقبل.
- التعرف على واقع ممارسة الوسائل الالكترونية و استعمالها في النظام البنكي الجزائري.

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة هي مكملة للدراسات السابقة حيث نحاول من خلالها تبيان تطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وأهمية الصيرفة الالكترونية وواقعها من خلال عرض التجربة الجزائرية عن طريق دراسة حالة البنك العربي في الجزائر وذلك ل :

- إبراز الدور التي تلعبه الصيرفة الإلكترونية في الاقتصاد.
- نشر الوعي المصرفي ومتابعة التطور الحاصل في هذا المجال.
- إمكانية استفادة الطلبة من هذا الموضوع.

حدود الدراسة :

1- **الإطار الزمني:** مدة التربص التي اقتصرت على شهر من **2016/04/11** الى**2016/05/11**.
2- **الإطار المكاني:** اقتصرت الدراسة على حالة البنك العربي في استخدام الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع الالكترونية لديه .

المنهج المتبع

- اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري باعتباره المنهج الأنسب لهذا النوع من البحوث والتي تقوم على جمع وتحليل وعرض المادة العلمية,أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي سنعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي و مقارنة على مستويين لدراسة الحالة .

الدراسات السابقة:

دراسة بوعافية رشيد ,الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري–الأفاق والتحديات– رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك, جامعة سعد دحلب البليدة 2005 تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي إبراز ماهية الصيرفة الالكترونية إضافة إلى المصارف الالكترونية , ومحاولة إبراز وتقويم الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

تهدف الدراسة أيضا إلى أهمية اعتماد الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية وكيفية أدائها مستقبلا.

دراسة عبد الرحيم وهيبة – إحلال وسائل الدفع التقليدية بالالكترونية–دراسة حالة الجزائر , رسالة ماجستير قسم علوم التسيير تخصص نقود ومالية , جامعة الجزائر 2009

تناولت هذه الدراسة وسائل الدفع التقليدية مع عرض مكوناتها وأهم العوامل المؤدية إلى تطورها , مع القيام بدراسة تقييميه لهذه الوسائل وذلك بعرض أهم العوامل المساهمة في نجاحها وتلك المعرقلة لها. بحيث تناولت التجربة الجزائرية في مجال تحديث وسائل الدفع وواقعها في الجزائر.

*دراسة لوصيف عمار*_استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية_رسالة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية تخصص التحليل والإشراف الاقتصادي ،جامعة منتوري قسنطينة 2009/2008 . تناولت هذه الدراسة إلى رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع ومقارنتها بالتجربة العالمية وذلك بمعرفة الحدود التي بلغتها وأهم العراقيل التي واجهتها لإيجاد الحلول المناسبة، محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها بالتقليدية ومحاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال الدفع.

*دراسة مغني سليمة*_وسائل الدفع الالكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة_ رسالة ماستر،تخصص إدارة أعمال قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة 2014/2013. تطرقت هذه الدراسة إلى ماهية وآلية الصيرفة الالكترونية مع نظرة عامة حول البنوك الالكترونية ودراسة أنواع وسائل الدفع الالكترونية والتعرف على مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة ،انعكاسات هذه الوسائل على الوطن العربي وخاصة الجزائر والتطرق الى وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

*دراسة سلطاني خديجة*_إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية _ رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تتخصص مالية وبنوك قسم علوم اقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2013/2012. تناولت الدور الكبير لأنشطة البنوك من خلال التعرف على واقع ممارسة الوسائل الالكترونية واستعمالها في النظام البنكي الجزائري من خلال توضيح الآثار الايجابية والسلبية الناتجة عن استخدام هذه الأنظمة.

<u>هيكل الدراسة:</u>

من أجل دراسة موضوع البحث واختيار الفرضية بالإجابة على التساؤلات المطروحة تمت هيكلة للموضوع وفق ثلاث فصول حيث يضم الجانب النظري فصلان والجانب التطبيقي فصل واحد.

- **الفصل الأول:** تطرقنا إلى مفهوم وسائل الدفع وتطورها والتحول إلى وسائل الدفع الالكترونية وأنواعها.

- **الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الصيرفة الإلكترونية وخدماتها وصولا إلى البنوك الالكترونية ومتطلباتها ،مع أهمية العمل بالصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري وآفاقها.
- **الفصل الثالث:** الجانب التطبيقي سنحاول فيه دراسة حالة البنك العربي كنموذج عن البنوك الجزائرية لمعرفة الوسائل الدفع الحديثة المستخدمة في البنك والبطاقات البنكية الإلكترونية وأخيرا وسائل الصيرفة الإلكترونية المتوفرة لدى البنك مع التطرق إلى المقاصة الإلكترونية، بالإضافة إلى مقارنة ذلك مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك عمومي جزائري لمعرفة مدى تطبيق الجزائر للصيرفة الالكترونية وأنظمة الدفع الجديدة.

الفصل الأول

نظرة عامة حول وسائل الدفع الالكترونية و التقليدية

تمهيد

يعتمد الاقتصاد أساسا على النقود كوسيلة متاحة لتسهيل المبادلات و المعاملات المالية و التجارية، وللحصول على فعالية أكثر وتطوير هذه الوسائل ابتكرت البنوك في البداية وسائل دفع تعتمد بالدرجة الأولى على النقود و بالدرجة الثانية على الورق منها السفتجة التي تعتبر عنصر أساسي في التجارة و السند لأمر و الشيكات ، لكن التطور الاقتصادي أظهر عيوب و نقائص هذه الأخيرة ولعل أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها، و بطئ في الاستخدام الورقي و البشري، و استغراقها للوقت فبرزت وسائل الدفع الالكترونية مع ظهور شبكة الانترنت كوسيلة لنقل المعلومات و الاتصال و تمكنت في ظرف قياسي من تحقيق ما عجزت عنه وسائل الدفع التقليدية من حيث الفعالية ومراعاة جوانب عدة منها عنصري السرعة و التكلفة.

وسائل الدفع الالكترونية تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية، و الفرق الأساسي بينهما هو أن هذه الوسائل الجديدة كل العمليات فيها تسير الكترونيا فاقترحت البنوك على زبائنها وسيلة دفع بالبطاقات، و أدخلت وسائل و أجهزة آلية تسمح باختصار الوقت و التكلفة والاعتماد على الصيرفة الالكترونية ،و منه ارتأينا إلى تجزئة الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ **المبحث الأول** : مفهوم وسائل الدفع و أنواعها التقليدية.
- ✓ **المبحث الثاني** : التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية
- ✓ **المبحث الثالث** : أنواع وسائل الدفع الالكترونية .

I. المبحث الأول : مفهوم وسائل الدفع و أنواعها التقليدية:

عرف النشاط الاقتصادي عدة وسائل للدفع، تمكن من إجراء الصفقات بسهولة حظيت بالقبول الاجتماعي لها، فبالإضافة إلى النقود وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة ،عرف الإنسان عدة وسائل أخرى كالشيك بأنواعه، السفتجة، السند لأمر، و سند الرهن ... ، وكل هذه الوسائل يمكن تداولها و استخدامها في تسوية الصفقات.

1. المطلب الأول : وسائل الدفع و تطورها التاريخي

1-1 تعريف وسائل الدفع و تطورها التاريخي :

ينتج نظام الدفع عن مميزات ثقافية و تاريخية و اجتماعية و اقتصادية لأي بلد ، وكذا التطورات التكنولوجية ، و قبل أن تتدخل التكنولوجيا فان هذه المميزات تحدد أشكال و طرق استعمال وسائل الدفع في بلد ما[1].

1-1-1-تعريف وسائل الدفع :

إن المشرع الجزائري عرف وسائل الدفع على أنها « تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل [2]» .

إن وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون. و تدخل في زمرة وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية، تلك السندات التجارية و سندات القروض التي يدخلها في التداول عندما يؤدون أعمالهم.

لقد عرفها الاقتصادي (Bonneau Thierry) على أنها « كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم و الأساليب التقنية المستعملة، تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال[3] » .

عرفها أيضا (D'hoir Lauprêtre Catherine) على أنها وسائل تسمح بتحويل الأموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات الخاصة، بطاقات الدفع, سند لأمر، تحويلات بنكية) و دور البنكي هنا هو المشرف، خصوصا في إصدار الشيكات و أيضا بإصدار و تحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم و لحساب العميل [4]، على هذا الأساس، يمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية:

– فهي أداة دفع مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل التداول بين فئة التجار.

---

[1] حميزي سيد أحمد: تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري – رسالة ماجستير – قسم العلوم الاقتصادية – فرع التحليل الاقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر – 2002 –ص14.

[2] المادة 113 من قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 – الصادر بالجريدة الرسمية – العدد 16 بتاريخ 18 افريل 1990

[3] Bonneau Thierry: Droit Bancaire – édition Montchrestien – Paris – 1994 – p41

[4] D'hoir Lauprêtre Catherine : Droit du crédit – édition ellipses – Lyon– 1999 – p 11.

– ومن جهة أخرى، تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل.

– هي أدوات تمكن من نقل الإنفاق في الزمن، حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل، وانطلاقا من هذا المبدأ، فإن وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا وإعادة استرجاعها في المستقبل .

و على العموم، فان اختيار وسيلة الدفع، يجب أن يستجيب إلى بعض الشروط. و أول هذه الشروط ضرورة القبول العام لها، و يمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع. و تحدد عادة الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع[1].

1-1-2- التطور التاريخي لوسائل الدفع :

نتيجة الفائض المتحصل عليه من عملية الإنتاج بفضل تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية في المجتمعات البدائية برزت مرحلة يتم التبادل من خلالها بين المجتمعات بسلعها المختلفة أي سلعة مقابل سلعة، وهو ما يعرف بالمقايضة، غير أن هذه الوسيلة لم تدم طويلا بسبب محدودية هذا النظام، بعد النقائص التي تميزت بها مرحلة المقايضة كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى أكثر فعالية، وتم لذلك اللجوء إلى استخدام المعادن كنقود.

احتلت المعادن الثمينة (الذهب والفضة)مكان الصدارة بين مختلف المعادن النقدية، ثم تليها في الترتيب المعادن الأخرى مثل:الحديد والنحاس والقصدير وغيرها .ولقد تم اختيار المعادن الثمينة للقيام بدور النقود انطلاقا مما تتمتع به من خصائص جعلتها أكثر صلاحية للقيام بدور النقود، فالمعادن النفيسة تمتاز بالخصائص الآتية:

– بأنها غير قابلة للتلف، وقابلة للتجزئة إلى قطع متماثلة يلاءم حجمها مختلف حاجات التداول ؛

– نظرا لكونها نادرة نسبيا فهي مرتفعة الثمن ؛

– الثبات النسبي في قيمتها بالمقارنة مع غيرها من السلع.

تعد النقود المصرفية أهم أنواع النقود وهي كتطور في أشكال النقود المتداولة، فكما كان إيداع الذهب لدى البنوك سبب في وجود النقود الورقية، فإن إيداع النقود الورقية أدى إلى وجود النقود الائتمانية .

فعوضا أن يقوم المودع بتسديد بعض معاملاته بإخراج مبلغ من البنك فيستطيع أن يحرر شيك بقيمة المعاملة وفي حدود ما لديه في البنك دون إخراج النقود [2] .

أما في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنيت وبروز التجارة الإلكترونية .وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى إلكترونيات، حيث نتج عن

---

[1] الطاهر لطرش : تقنيات البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثالثة 2004 بن عكنون –الجزائر – ص 31-32

[2] حرفوش مدني : الكامل في الاقتصاد – دار الآفاق –الجزائر – 2000 – ص ص33-34

الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية .

ومن أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم، لتظهر فيما بعد باقي وسائل الدفع الإلكترونية [1].

2. المطلب الثاني : مكونات وسائل الدفع التقليدية

2-1- مكونات و أنواع وسائل الدفع التقليدية :

توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية تمكن الأفراد من إبرام الصفقات و التبادلات بسهولة ويسر وأمان و تتكون من: النقود، الحساب،السفتجة والشيك ، السند لأمر، سند الرهن، سند الصندوق، السندات العمومية قصيرة الأجل، الدفع عن طريق التحويل.

2-1-1 النقود : (la monnaie)

النقود أداة اقتصادية مهمة فهي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة، والأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هذه النقود [2].

على خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون, فان النقود تصدر من طرف جهة معروفة و منظمة في النظام البنكي.

أ- **النقود القانونية** :عبارة عن نقود ورقية و النقود المعدنية المساعدة، وتصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي، و هي تعبرعن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية و تسمى أيضا بالنقود المركزية.

ب-**نقود الودائع** : يصدر هذا النوع من طرف البنوك التجارية، و هي ناشئة عن مجرد تسجيل محاسبي للمعاملات الناجمة عن استعمال الشيكات و تنشا بناءا على إيداع حقيقي.

فمن حيث الوظائف التي تؤديها :فهي أية أداة تستخدم كوسيط للتبادل و مقياس للقيم؛

أما من حيث خصائصها :فهي أية أداة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد؛

أما من حيث القانونية :فهي أية أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة من الديون.

2-1-2 الحساب: (le compte)

يمكن تعريف الحساب على أنه عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق و الديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود في الحساب تتقاض فيما بينها بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء .وعقد الحساب عقد تابع، بمعنى أنه يفترض وجود عمليات

---

[1] عبد الرحيم وهيبة :إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير – قسم علوم التسيير – فرع نقود و مالية – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر – 2006 – ص3

[2] الطاهر لطرش –مرجع سبق ذكره – ص ص 37 38.

أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدة بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريق المقاصة.

أيضا يمكن تعريفه من وجهتي نظر. فهو من الناحية المجردة عبارة عن رمز(رقم) تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك. و هو من الناحية العملية و القانونية عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه و الشخص الذي يفتح لصالحه تنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت إيداع أم سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين[1].

2-1-3 السفتجة أو الكمبيالة: (traite ou lettre de change)

تعرف بكونها « ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب (الدائن)إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه (المدين)بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا في ميعاد معين .»[2]

من خلال هذا التعريف يتبين أن السفتجة تسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت.وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره، و من هذه النقطة بالذات، يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع. و يمكن لحامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق و يقوم بخصمها لدى البنك إذا احتاج إلى السيولة، يمكنه تسوية عمليات أخرى (تجارية أو ائتمانية) بواسطتها و ذلك عن طريق تظهيرها إلى الغير، و إدخالها في التداول .و بهذا فهي تتحول من مجرد وسيلة قرض تجارية إلى وسيلة دفع .

و يحق، عند إدخال هذه الورقة في التداول، لكل شخص تقدم له أن يطلب توقيعها من طرف المظهر . كما يحق له الرجوع إلى كل الموقعين عليها في حالة إعسار المدين أو المسحوب عليه و عدم قدرته على تسديد قيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق،و دون الأخذ بالاعتبار ترتيبهم الزمني[3].

2-1-4 الشيك :(le chèque) هو عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب (le Tireur)من المسحوب عليه (le Tiré) أن يدفع مبلغًا للساحب نفسه أو لطرف ثالث.هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب كهذا [4].

و الشيك بحد ذاته ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين لحامله، كما هو الحال في الورقة المصرفية ، بل هو عبارة عن وثيقة يتم تداولها من يد إلى يد و استعماله في إجراء المعاملات بمجرد تداوله[5].

---

[1] احمد هني: العملة و النقود: ديوان المطبوعات الجامعية _الجزائر _1991 _ص77.

[2] K. Cherit: Techniques et pratiques bancaires (financières et boursières) – Grand Alger Livres G.A.L – Alger – 2003 – p 222.

[3] احمد هني: مرجع سبق ذكره . ص 77.

[4] شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية_الطبعة الثانية_الجزائر.1992 ص84.

[5] مروان عطون :الأسواق النقدية و المالية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1993 – ص 54 .

وهو تعهد فوري يمكن للمستفيد أن يحصل على النقود من البنك يوم تحرير الشيك[1] .

فلا يقتصر المجال في التعامل بنوع واحد من الشيك، بل يعرف أنواعا أخرى من الشيكات كالشيك المسطر، والشيك المعتمد، والشيك المقيد، والشيك المؤشر، والشيك السياحي وسنتعرض لكل هذه الأنواع من الشيكات فيما يلي:

أ- **الشيك المسطر أو المخطط:** هو شيك محرر في شكل الشيك العادي إلا أنه يتم بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، مما يترتب عليه وجوب امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا إلى بنك أو إلى عميل بنك.

ب- **الشيك المعتمد:**هو شيك يقدم للمسحوب عليه بناء على طلب الساحب أو الحامل للتأشير عليه بما يفيد الاعتماد، ويترتب على هذا الاعتماد تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل إلى غاية استيفاء قيمة الشيك، فيصبح الوفاء بالشيك مؤكدا.

ت- **الشيك المقيد في الحساب:**هو نوع من الشيكات لا يمكن أداء قيمتها بالنقد بل يجب قيدها حتما في الحساب.ولا يستعمل الشيك في هذه الحالة إلا لإجراء المقاصة.

ث-**الشيك المؤشر:** قد يقوم المسحوب عليه بناء على طلب الحامل أو الساحب بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير، وهذا التأشير يفيد إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير.إذن فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل الوفاء إلى غاية استيفاء الحامل لقيمة الشيك، بل غايته التأكيد على وجود مقابل الوفاء وقت التأشير فحسب[2].

ج- **الشيك السياحي:**هو أداة دفع قابلة للتحويل إلى نقود، فيمثل تعهدا بالأداء اتخذه البنك الذي أصدره و لا يعتبر آمرا بالأداء[3]. ويسمى الشيك سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد في قيمته خارج بلاده، إذا هو شيك يستحق الدفع عند الإطلاع و يستعمل لغرض تسهيل قبض المبلغ المبين فيه دون الحاجة إلى التحقق فيما إذا كان هناك حساب للمستفيد أو كانت هناك تغطية كاملة لمبلغ الشيك، وكل ما يتطلبه الأمر هو مطابقة نموذج توقيع حامل الشيك بتوقيع حقيقي آخر على الشيك نفسه عند دفع مبلغ له فعلا.

2-1-5 السند لأمر : (billet à ordre)

هو أصلا ورقة تجارية، تتحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة إذ هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين يدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق و على هذا الأساس بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين . ويكون فيه طرفان فقط و هما المحرر

---

[1] منصور بن عوف عبد الكريم :مدخل إلى الرياضيات المالية – ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثالثة – الجزائر2003 – ص25

[2] نادية فوضيل :الأوراق التجارية في القانون الجزائري – دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر – 2002 ص 119 ص 120

[3] Yves Simon, Samir Mannai – op.cit – p 563

والمستفيد وعلى أساس هذا التعريف، يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ماعليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه[1] .

و أمام حامل هذا السند طريقتان لاستعماله:

1-إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة، مقابل حصول البنك على مبلغ للتنازل عن السيولة و الحلول محل هذا الشخص في الدائنية و تحمل متاعب تحصيل السند.

2 – استعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص أخر، سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض، و يتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد، عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير.

2-1-6 سند الرهن: (le warrant)

سند الرهن هو أيضا ورقة تجارية كسابقيه، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك .وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي.

قد يلجأ التاجر إلى الاحتفاظ ببضاعة معينة لدى مخازن عمومية مجهزة لاستقبال مختلف البضائع، مقابل وثيقة (سند الرهن)تحرر من طرف المخازن تثبت وجود البضاعة لديها مع بيان مالكها كميتها و مواصفاتها، فإذا احتاج هذا التاجر للسيولة، فيمكنه أن يتقدم إلى البنك للحصول على الأموال مقابل تقديم سند البضاعة كضمان، أي رهن البضاعة للحصول على الأموال .و مما تجدر الإشارة إليه، أن البضاعة المخزنة لا تعطي لمالكها، و إنما تعطى لحامل سند الملكية الذي يتحول إلى سند الرهن بمجرد تقديمه إلى الغير كضمان للدين .

و سند الرهن مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى(السند لأمر و الكمبيالة)، يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول و انتقاله بين الأفراد (التجار)لتسوية المعاملات.

2-1-7 سند الصندوق: (bon de caisse)

يعرف سند الصندوق بأنه " التزام مكتوب من طرف بنك أو مؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ القرض) في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق .و قد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند " يحدث هذا عندما يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو بنك أموالا لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة .و يعتبر وسيلة للدفع إذ أن بإمكان صاحبه أو حامله أن يظهره إلى الغير بهدف تسوية معاملات تجارية أو ائتمانية أخرى، و بالتالي يمكن تداوله من يد إلى يد لهذا الغرض، فسند الصندوق يمكن دائما أن يحرر لأمر حامله.

[1] الطاهر لطرش – مرجع سبق ذكره – ص 32.

2-1-8 السندات العمومية قصيرة الأجل :

تلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لإستعجالية النفقات[1] .

و يتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها،أي سندات غير اسمية [2].

2-1-9 الدفع عن طريق التحويل :

التحويل هو أبسط العمليات التجارية، فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين (المحول والمحول إليه) ويقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك، أو مراسله (أي بنك آخر) في المكان المحول إليه .فالتحويل آلية لتحويل الأموال- و ليس من الأوراق التجارية - يسمح بتحويل الأموال دون الحاجة إلى سحبها من الحساب و تسليمها إلى شخص آخر، و يتميز بسهولة استخدامه، سرعة الدفع، الأمن و قلة التكلفة .

يمكن أن يكون التحويل تلقائيا باتفاق بين البنك و صاحب الحساب و عادة ما يكون هذا في حالات التحويل المتكرر أو الدوري كأجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل[3] .

3.المطلب الثالث : العوامل المؤدية لتطور وسائل الدفع

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع و تحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا ، يمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلي :

3-1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

أصبح الإحساس بالأمان الذي ولدته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة، ومنها:

ا-**انعدام الملائمة** :فالحاجة إلى الوجود الشخصي - سواء شخصيا أو عبر التليفون - لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية و بالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج أو الخدمة و تنتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة لانخفاض المبيعات أو فقدانها.

ت-**عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي** :لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي، و يتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد .فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل إلى أسبوع و تستغرق مدفوعات بطاقات الائتمان أسبوعين.

---

[1] احمد هني: مرجع سبق ذكره . ص 74-75.

[2] الطاهر لطرش: مرجع سبق ذكره - ص 36.

[3] لوصيف عمار: مذكرة بعنوان استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية _قسنطينة_2008 / 2009: ص 24.

ج- انعدام الأمن :فالتوقيعات يمكن أن تزور و أرقام بطاقات الائتمان يمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبوا الغش و الاحتيال.

د -ارتفاع تكلفة المدفوعات :إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، و بالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات .و أكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية، هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها، فقد سجلت فرنسا على سبيل المثال 5,8 مليون حالة سنة 1998 . أما الجزائر فبلغ عدد الشيكات غير المسددة حسب تصريحات البنوك خلال فترة 1999-2002 (24.91) شيك [1].ومن الجرائم أيضا ترتكب في حق الشيك ، أن يصدر الساحب أمرا إلى المسحوب عليه بعدم الدفع وذلك بصرف النظر عن الأسباب التي دفعت الساحب إلى ذلك.

3-2- استخدام الانترنت في المجال المصرفي : (World Wide Web) (www)

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية. أتاح انتشار استخدامات الانترنيت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking) ،حيث تم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الإنترنيت وهو في منزله، ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر، و يتم إجراء كافة العمليات المصرفية[2].

3-3- التوجه نحو التجارة الالكترونية :

يعرف بالتجارة الإلكترونية، والتي يمكن تعريفها بمعناها الشامل بأنها " عمليات شراء و بيع السلع و الخدمات عبر الانترنيت " إن كانت العلاقات التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب والقبول بخصوص أي تعاقد، وهي أساس التزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل مادي، وأن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقدا أو باستخدام أدوات الدفع البديل وهي وسائل الدفع التقليدية.

فإن التجارة الالكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع و الخدمات و معلومات بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الانترنيت استوجبت تطوير طرق وسائل الدفع و قد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الالكترونية، فالتجارة الالكترونية تقوم على أربعة عناصر : بائعون، مشترون، شبكة الانترنيت و وسائل الدفع الالكترونية[3].

و بذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة و متطلبات التجارة الالكترونية، و قد استفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الانترنت و التجارة الالكترونية في وسائل

---

[1] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سبق ذكره – ص 10

[2] محمد حسين منصور :المسؤولية الالكترونية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – 2003 – ص 128

[3] رحيم حسين : التجارة الالكترونية و النقد الالكتروني- الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية –جامعة ورقلة- بتاريخ 15-16-17 مارس 2004 .

السداد الالكترونية، من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ إجراء تسليم المدفوعات.

4.المطلب الرابع: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة

لم تستعمل البنوك التطورات التكنولوجية الحاصلة لخلق وسائل دفع الكترونية جديدة، بل استغلتها أيضا لصالح وسائل الدفع التقليدية حيث قامت بتحسين صورة تلك الوسائل وبتطوير طرق معالجتها.

فقد ترتب عن استعمال البنوك للحاسبات الآلية انتشار ظاهرة المعالجة الالكترونية لبيانات الأوراق التجارية (الشيك ، السفتجة،....). حيث أن الإجراءات التقليدية المعتمد عليها في معالجة الشيكات و السندات لأمر و السفتجة و حتى التحويلات أصبحت عائقا حقيقيا يحول دون ترقية النشاط المصرفي، بسبب الإجراءات الطويلة لإصدار الكشوف و إرسالها للتحصيل، فكلها عمليات تستهلك الوقت .

لذلك تم اللجوء للمعالجة الالكترونية لتلك الوسائل التقليدية و قد تتم هذه المعالجة وفق صورتين:

أولا: يفترض أن الوسيلة التقليدية للدفع قد أصدرت في شكلها التقليدي أي في شكل صك متضمن كافة البيانات التي يشترطها القانون، و يمكن في هذه الحالة تداول الورقة و الحصول على ضمان احتياطي بقيمتها أو الحصول على توقيع المسحوب عليه بقبول الكمبيالة، إلى أن تتم تسليمها للبنك ، حينئذ يبدأ البنك في معالجة بيانات الورقة الكترونيا تمهيدا لمطالبة البنك الملتزم الصرفي بالوفاء.

ثانيا: يفترض أن منشئ الورقة أو المستفيد متصلان بالبنك عبر نظام اتصال الكتروني، يسمح له بإعطاء أمر البنك بتحصيل قيمة نقدية من بنك الملتزم الصرفي لصالح المستفيد.

فالغاية من المعالجة الالكترونية لبيانات الأوراق التجارية (شيك، سفتجة، سند لأمر، .....)، تمكن البنك المنشئ للورقة أو حاملها الشرعي من مطالبة بنك الملتزم الصرفي بالوفاء عبر قنوات الاتصال الالكتروني بين وحدات الجهاز الصرفي.

و انطلاقا مما سبق ذكره ظهر الشكل الجديد و المتطور للسفتجة و هو ما يسمى بالسفتجة المسجلة الكترونيا «la lettre de change magnétique » أو « L.C.R » أي la lettre de change » « relevé فهي تعتمد في البداية على السفتجة العادية أو الكلاسيكية حاملة كل البيانات اللازمة لكن غير قابلة للتداول ، لكن قابلة للدفع عن طريق جهاز الكمبيوتر ، حيث بمجرد وضعها من قبل الساحب إلى بنكه يقوم هذا الأخير بالاحتفاظ بها ثم ينقل بياناتها على شريط مغناطيسي و هذا فيما يتعلق بكل الكمبيالات الخاصة بالساحب ثم على مستوى نظام الاتصالات فيما بين البنوك يتم وضع قائمة بالمبالغ المستحقة الدفع و ترسل لبنك المسحوب عليه ، و بهذه الطريقة تم إلغاء الطابع المادي أو الورقي حيث آن الشريط المغناطيسي وحده يقوم بالمعالجة. كذلك أصبحت هذه الوسيلة الجديدة مفضلة لدى المؤسسات الضخمة التي تملك جهازا الكترونيا ملائما، بحيث تسجل جميع البيانات المتعلقة بالسفتجة على اسطوانة مغناطيسية و تسلم نسخ هذه الاسطوانة إلى عملائها. و بنفس الصيغة ظهر السند لأمر المعالج الكترونيا، حيث أن الدائن يضع السند لأمر الكلاسيكي بشكله لدى المدين الذي يعطيه لبنكه الذي بدوره يحول كل

بياناته على شريط مغناطيسي، و هذه العملية خلقت معالجة آلية لفواتير العملاء و حلت الأشرطة المغناطيسية محل الورق. أما الشيكات فهي الأخرى خضعت لعملية التحسين حيث ظهر ما يسمى ب «cheque image » أي صورة الشك، حيث أصبحت المعالجة لا ترتكز على الوثيقة نفسها بل على الصورة المأخوذة من هذه الوثيقة، و يتم ذلك باستخدام جهاز SCANNER (جهاز نقل المستندات من الحاسب).

فلقد أدى إدخال هذه التقنية إلى خفض المعاملات الورقية ، وخفض تكلفة إرسال الشيكات من فرع إلى أخر و من بنك إلى أخر كذلك تكلفة العمالة المرتبطة بفرز و قيد هذه الشيكات يدويا.

كما توقع العديد من الاقتصاديين اختفاء الشيك بعد ظهور موجة الالكترونيات حيث أصبح يهدد وجوده كل البطاقات البنكية و الشيكات الالكترونية، لكن هذه الوسيلة بقيت في التداول لان الوسائل الحديثة لم تكن مثالية ، كما تم التخلص من بعض العيوب لهذه الوسيلة بالاعتماد على التكنولوجيا نفسها التي هددت وجوده، لكن رغم ذلك فقد تقلص استعمال الشيك منذ ظهور البطاقات البنكية ، و يمكن أن نستشهد بالتجربة الأوروبية و الفرنسية في ذلك.

ففرنسا تعد ابرز الدول الأوروبية استعمالا للشيك ب 53% من إجمالي الشيكات المتبادلة في الدول الاتحاد الأوروبي ، و قد وصل عدد الشيكات في فرنسا سنة 2004 إلى حوالي 4 مليار شيك، أي أكثر من 16 مليون شيك معالج يوميا (3.37 مليار عملية شيك تم تبادلها من خلال البنوك سنة 2004 بمبلغ قدره 1768 مليار أوروا).

لكن رغم ذلك سجل الشيك انخفاضا دون توقف، ففي سنة 2004 انخفض عدد الشيكات ب 2.8 % مقارنة بسنة 2003، حيث كان يمثل 34.7 % سنة 2002 و 69%سنة 1984 ، و يعود ذلك لظهور البطاقات البنكية . فكل سنة منذ 1997 إجمالي الدفع بالشيك انخفض بمعدل 2%.

على غرار فرنسا فان الدول الأوروبية الأخرى لا تستعمل الشيكات بشكل كبير، كما شهدت انخفاضا محسوسا في عدد الشيكات 2003 مقارنة بسنة 1990، و اكبر نسبة انخفاض سجلت في هولندا التي اتجهت نحو استخدام البطاقات.

أما الوسائل التقليدية ففي ظل ظهور تلك الحديثة سجلت انخفاضا بطيئا و مستمرا، لكنها لم تختف من الوجود و ذلك لسببين أولهما يعود لاستغلال التطور التكنولوجي لصالحها حيث سمح بالقضاء على بعض المشاكل التي كانت تتسبب فيها سواء للعملاء أو للبنك، فظهرت المقاصة الالكترونية و المعالجة الالكترونية التي سمحت بتقليص التداول و التبادل الورقي لهذه الوسائل ، و السبب الثاني يعود لعدم مثالية الوسائل الحديثة التي وجدت لتعوض تلك التقليدية و إذا بها تولد مشاكل و عيوب من نوع جديد في عالم المصارف ، و هو ما جعل هذه الوسائل التقليدية تحافظ على مكانتها[1].

[1] د.صالح الياس: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة_ الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر _ سيدي بلعباس.

II. المبحث الثاني : التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية

كانت التجارة الالكترونية الحديثة النشأة من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الالكترونية، مما أدى تحول النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح تيار غير مرئي من الالكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء ألمعلوماتي لشبكة الانترنيت، ومن خلال هذا المبحث فإننا سنقوم بمعرفة هذه الوسائل الالكترونية و كيفية تطورها وعلى أثر هذا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول يبين ماهية هذه الوسائل الالكترونية وأهميتها، أما الثاني يبرز أهم الوسائط المصرفية والمطلب الأخير يبين ايجابيات و مزايا هذه الوسائل الالكترونية.

1. المطلب الأول : تعريف وسائل الدفع الالكترونية , أهميتها و خصائصها

1-1- تعريف وسائل الدفع الالكترونية : (E-Paiement)

وسائل الدفع المتطورة في الانترنيت هي عبارة عن صورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع و التي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها و تسير الكترونيا، و لا وجود للحوالات و لا للقطع النقدية[1] .

يعرف الدفع الالكتروني على أنه:« عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة [2] » .

1-2- أهمية وسائل الدفع الالكترونية:

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية. و كان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك و غيرها من وسائل الدفع التقليدية .لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنيت، حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا كان الدفع الكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين .مثل إرسال شيك، عن طريق البريد أو من خلال فاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي .

و لكن هذه الوسائل لا تصلح و خصوصية التجارة الالكترونية و مقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللّجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة الاتصال اللاسلكية عبر الحاسب (Télématique) .

---

[1] بن رجدال جوهر :الانترنيت و التجارة الالكترونية – رسالة ماجستير – قسم علوم التسيير – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر – 2002 – ص83

[2] حيدر أمير :الدفع الالكتروني من يحميه – تاريخ الإطلاع 2016/03/10 – على الموقع الالكتروني www.islamonline.net :

1-3- خصائص وسائل الدفع الالكترونية:

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

_ يّتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية :أي أّنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

_يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية :و هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

_يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد :حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، و يتم الدفع عبر شبكة الانترنيت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية.

يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

_ يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

<u>الأسلوب الأول</u> :من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الانترنيت، و ذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية), و من ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة. و يشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

<u>الأسلوب الثاني</u> :من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

_يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك :أي توافر أجهزة تتوّلى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم.

_يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

<u>النوع الأول</u> :شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم.

<u>النوع الثاني</u> :شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

2. المطلب الثاني: المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات

إن من بين العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية في القرن الحادي و العشرين، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية رائدة في مجال إنتاج و تسويق هذه الوسائل في مختلف بلدان العالم، و من أشهرها ما يلي:

1. المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات :

تعتبر المنظمات العالمية بمثابة ناد، حيث تمتلك العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها، و تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك، لكنها لا تقوم بإصدارها بنفسها، و أشهر هذه المنظمات هي:

1/- فيزا العالمية : مقرها بالولايات المتحدة تمنح تراخيص للبنوك بإصدارها « بطاقة فيزا »، يعود تاريخها إلى عام 1958 و تعد اكبر نظام دفع في العالم، فبطاقاتها و شيكاتها السياحية مقبولة لدى اكبر المحلات التجارية في العالم حيث بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة سنة 1996 حوالي 510,5 مليون بطاقة لتصل سنة 2005 إلى 5,5مليار بطاقة ولها 24 مليون نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها ب 3,3 تريليون دولار أمريكي ، أما عدد أعضاءها 21.000 عضو مؤسس يتوزعون على 15 بلدا .

تدير هذه الشركة منظومة (Visa/plus) التي تعتبر اكبر شبكة للصراف الآلي في العالم.

كما استطاعت امتلاك مؤسسة (Interlink) التي تعتبر اكبر شبكة للصراف الآلي للتسديد عند نقاط البيع، كما تدير هذه الشركة دار المقاصة المؤتمتة، و هكذا أصبحت هذه الشركة شاملة لخدمات المدفوعات و المعالجة الالكترونية للبيانات، و تنتشر فيزا في جميع أنحاء العالم تقريبا، حيث يصدرها بنك في بريطانيا (Barclays Bank) منذ عام 1977[1].

حاليا تصدر منظمة فيزا الكثير من أنواع البطاقات أهمها: بطاقة فيزا الفضية ، بطاقة فيزا الذهبية ، و بطاقة فيزا إلكترون، و لضمان تقديم أحسن الخدمات فانه تم تقسيم هذه المنظمة إلى ستة مناطق و هي: (بطاقة فيزا الذهبية تمنح للأثرياء مع دفع رسوم باهظة و تقدم خدمات متعددة ، أما البطاقة الفضية تمنح لأغلب العملاء ، أما بطاقة فيزا إلكترون تستخدم في أجهزة الصرف الدولية) .

- أسيا و الباسفيك (Visa Asia / Pacific) .
- كندا (Visa Canada).
- الاتحاد الأوروبي .(Visa E.U)
- أمريكا اللاتينية (Visa Latin American).
- الولايات المتحدة الأمريكية (Visa U.S.A).

تعتبر منطقة وسط وشرق أوروبا و الشرق الأوسط و إفريقيا (CEMEA) من اكبر المناطق من الناحية الجغرافية إذا أنها تغطي 92 دولة في ثلاث قارات و تخدم حوالي 300 مليون عضو.

بلغ عدد البطاقات المصدرة في هذه المنطقة 10,5 مليون بطاقة في نهاية عام 2000 بإجمالي استخدامات 26 بلون دولار أمريكي، ويقع المقر الرئيسي (CEMEA) في مدينة لندن كما يوجد مجموعة أخرى من المكاتب الإقليمية في جنوب إفريقيا و دولة الإمارات العربية المتحدة و بولندا.

---

[1] عبد الرحيم وهيبة: مرجع سبق ذكره –ص 51.

للعلم فان كل أعضاء الفيزا الدولية مؤسسات مالية و مصرفية، لها الحق في تقرير السياسة التي تدار بها منظمة الفيزا، و لكل عضو الحق في التصويت أو اختيار ممثليه لمجلس إدارة الفيزا، حيث حقوق التصويت توزع على الأعضاء بنسبة المصاريف التي يدفعها كل عضو.

2/- ماستر كارد العالمية : هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية و لها خبرة واسعة في مجال المدفوعات ، فلها بطاقات تحضى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية (Maestro Cirrus, Master Card) و لها مؤسسات مالية معينة بخدمة المستهلك، و في مجال الأعمال في 210 دولة و إقليم بأكثر من 4.000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما لها أكثر من 23.000 موزع (شركات عضوه) في العالم ، و ماستر كارد لها موزعين عالميين يتمركزون في المناطق الآتية: أسيا و الباسفيك، أمريكا اللاتينية و كاريبي، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أسيا، الشرق الوسط و إفريقيا[1].

2. المؤسسات المالية العالمية :

هي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف و من أشهرها ما يلي:

1/- أمريكان اكسبريس: مؤسسة مالية كبيرة تزاول الأنشطة المصرفية، و لها ثلاثة أنواع من البطاقات التي تصدرها و هي: أمريكان اكسبريس الخضراء (و هي بطاقة لعامة الناس) ، و أمريكان اكسبريس الذهبية (تمنح للأثرياء) ، و أمريكان اكسبريس الماسية (عن طريقها يتم استفاء حقوق التجار و المؤسسات و لا تلزم حملة بطاقتها بفتح حساب لديها).

2/- الداينرز كلوب: تعتبر رائدة رغم صغر عدد حملة بطاقتها ،ويملك بنك (CITI BANK) الأمريكي شركة داينرز كلوب وتصدر هذه الشركة بطاقة (charge card) لعامة الناس ،وبطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال ،وبطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى مثل شركة الطيران البريطانية[2].

3. المؤسسات التجارية الكبرى :

و هذا النوع من البطاقات تصدرها المحلات التجارية أو الفنادق أو المطاعم، أو محطات البنزين، من أشهرها:

« ***مارك اند سينتر*** » و« ***جون لويز*** » ، و هي منتشرة في مختلف أنحاء انجلترا.

و الشكل التالي يوضح تقسيمات البطاقات الائتمانية حسب جهة الإصدار.

[1] لوصيف عمار: مرجع سبق ذكره – ص 102.
[2] عبد الرحيم وهيبة: مرجع سبق ذكره –ص52.

الشكل رقم(01): أنواع البطاقات الائتمانية حسب جهة الإصدار

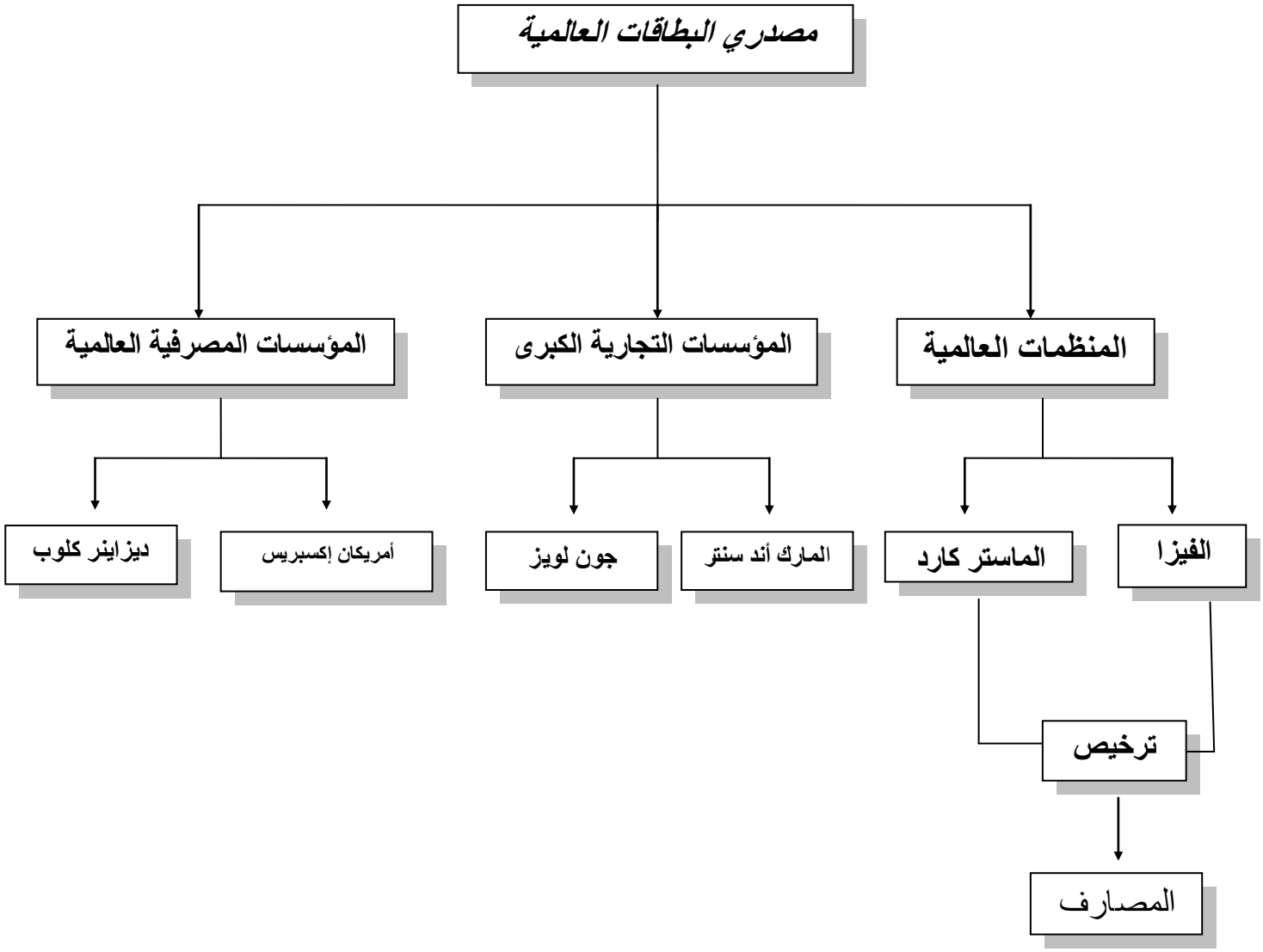

المصدر: نادر شعبان إبراهيم السواح ، " النقود البلاستكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006، ص 27 .

3. المطلب الثالث: ايجابيات و مزايا وسائل الدفع الالكترونية

إن الانتشار الواسع لأنظمة الدفع الالكترونية يترجم المزايا التي توفرها للعملاء، فلهذه الأنظمة ايجابيات وخصائص تميزها عن الأنظمة التقليدية وتجعل البعض يفضلها.

و بطاقات الدفع باعتبارها أهم وأشهر الوسائل الالكترونية للدفع لها ما يميزها عن تلك الوسائل التقليدية، وأهم هذه المزايا ما يلي:

3-1- مزايا بطاقات الدفع :

أولا :بطاقات الدفع الالكترونية تقوم على ثلاثية الأطراف

لا يحتاج الوفاء بالوسائل التقليدية إلا لطرفين، فمنذ أن فكر الإنسان في خلق أداة وسيطة للمبادلة والوفاء كان فكره يّتجه دوما إلى أن المعنيين هما دوما فريقان فريق يأخذ وفريق يعطي، فريق دائن وفريق مدين . وفي الوفاء بالنقود لا يمكن اعتبار المصرف المركزي الذي يصدر الأوراق النقدية القانونية طرفا ثالثا في عملية الوفاء، ذلك أن دوره يقتصر على إصدار الأداة التي يضمن القانون قبولها في الوفاء ليس بين طرفي علاقة المديونية، بل بين أطراف المديونيات الأخرى في المجتمع و لا يتدخل في الوفاء ذاته بطريقة مباشرة.

أما الوفاء بواسطة" بطاقة الوفاء "فإن الأمر يتطلب ثلاثة أشخاص مصدر البطاقة، حامل البطاقة، التاجر يرتبط كل طرف منهم بعقد يتضمن حقوق و التزامات أصلية خاصة بهذا العقد .فكل طرف يرتبط بعقود مستقلة يترتب عليها التزامات معينة.

ثانيا : بطاقات الدفع الالكترونية ترتب التزامات حقيقية في ذمة أطرافها

كما سبق وذكرنا بعض وسائل الدفع التقليدية تدخل فيها ثلاثة أطراف، إلا أنها لا ترتب التزامات حقيقية إلا في ذمة طرفين فقط وهما الدائن والمدين، أما الطرف الثالث المتمثل في البنك فإن دوره يقتصر على اعتباره وكيلا عن المدين في الوفاء للدائن، بل أن بعض وسائل الدفع التقليدية أصبح دور البنك فيها هامشيا للغاية حيث يتم نقل الأموال من حساب المدين إلى حساب الدائن الكترونيا باستخدام التكنولوجيا الحديثة كعملية تحويل الأموال.

أما في مجال بطاقات الوفاء فصدور البطاقة بالرغم من عدم التحديد الواضح لهذا الدور في العقود المختلفة التي يتم الاطلاع عليها، فإنه يعد أكثر وضوحا من دور البنك في وسائل الدفع التقليدية [1]، حيث لا يوجد تسخير لأحد أطراف البطاقة لمصلحة الآخرين، فكل طرف من أطراف بطاقات الدفع الالكترونية يرتبط بالآخرين بعقود مستقلة ترتب عليها التزامات في ذمة أطرافها.

ثالثا : تنظيم العلاقة بين أطراف بطاقات الدفع الالكترونية

بما أن هناك عقودا مستقلة تربط بين أطراف البطاقات فهذا يعني وجود عقد يربط بين مصدر البطاقة والتاجر، وعقد آخر يربط بين مصدر البطاقة وحاملها، وعقد ثالث يربط بين حامل البطاقة والتاجر .إذا ما أجرينا مقارنة بين نظام الوفاء'' بالبطاقات ''مع الوفاء ''بالشيك المصرفي '' لاحظنا عدم وجود عقد يربط بين البنك و الدائن، فالبنك يقوم بالوفاء بصفة وكيل عن المدين .وعقد الوكالة هو الذي يحكم بالتالي العلاقة بين البنك والدائن .أما في حالة الوفاء" بالبطاقات "فإن مصدر البطاقة يلتزم بصفة أصلية بالوفاء لمورد السلعة أو(الخدمة) التي حصل عليها صاحب البطاقة منه، وهذا ما يميز بطاقة الوفاء عن غيرها

[1] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سبق ذكره ص 22

من وسائل وأدوات تقليدية فهي من طبيعة مختلفة ولا تدخل تحت أي نوع من وسائل وأدوات الوفاء السابقة.

رابعا : عدم قابلية البطاقات لانتقال عن طريق التظهير

فعكس وسائل الدفع التقليدية السفتجة، الشيك، السند لأمر فالبطاقات لا يمكن تداولها إلا من خلال حاملها الشرعي[1].

خامسا : عدم خضوع البطاقات للتنظيم القانوني الخاص بوسائل الدفع التقليدية

يمكن القول أن البطاقات لا تخضع للتنظيم القانوني الخاص بوسائل الوفاء الأخرى والتي تّتسم بالجمود وعدم المرونة وعدم ملاحقة التطور الهائل في البيئة التجارية .ولكنها تخضع للقواعد العامة المطبقة على النقود كوسيلة للوفاء .وكذلك القواعد العامة في النظام المصرفي والمطبقة على الائتمان بالإضافة للقواعد العامة في العقود.

3-1-1- مزايا البطاقات البنكية :

مما لا شك أن البطاقات البنكية تمنح عدة مزايا سواء لحاملها أو للبنك المصدر لها أو حتى للتاجر و للاقتصاد الوطني وذلك كما يلي:

_بالنسبة لحامل البطاقة :

تحقق هذه البطاقة مزايا كثيرة لحاملها، و لعلّ أوضح مزايا هذه البطاقة بوجه عام هو سهولة ويسر الاستخدام بالنسبة لحاملها، ويكفي انه لا تستخدم معها النقود .وفضلا عن ذلك فإن هذه البطاقات تتمّتع بأمان كبير بالنسبة للنقود الورقية، ويؤدي استخدامها إلى تقليل الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة في كلّ شؤون الفرد والأسرة .كذلك فإن حامل البطاقة يمكن له أن يتم صفقة شراء فورية عن طريق الهاتف بمجرد ذكر رقم البطاقة. من المزايا الأخرى لحامل هذه البطاقة أنه يتمكن من إعطاء حق استخدام بطاقة ائتمانية أخرى لمن يريد كالزوج والابن وذلك على نفس الحساب الائتماني، وهذه الميزة هامة في بعض الظروف كالسفر الطارئ، وهي ميزة سهلة الإنشاء والإلغاء في نفس الوقت. و ثمة ميزة أخرى لهذه البطاقة أّنها تعطي حاملها الفرصة للحصول على بعض السلع و الخدمات بأسعار منخفضة، كأسعار السكن في الفنادق العالمية الكبرى وغير ذلك من الخدمات، فضلا عن أن وجود الصورة الشخصية في البطاقة الائتمانية يمكن من استخدامها كبطاقة إثبات شخصية لحاملها خاصة في حالات السفر.

إن ضياع هذه البطاقة لا يمثل مشكلة لحاملها بخلاف كثير من الوسائط المالية الأخرى كالنقود الورقية، إذ ما عليه أن يقوم بإبلاغ الجهة التي أصدرتها وفي أي مكان في العالم حيث تقوم هذه الجهة بصرف بطاقة جديدة وإبلاغ المحلات التجارية برقم البطاقة الضائعة حّتى لا يساء استخدامه [2]. ومن البطاقات

---

[1] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سابق – ص22

[2] عبد الهادي النجار :بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الالكترونية – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية – الجزء الأول – الجديد في التقنيات المصرفية – مرجع سبق ذكره – ص ص46 47

ما يتمتع حاملها بتمويل مجاني يتراوح ما بين 25 و 55 يوم وذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته إلى التعامل بالنقود وما يتبع ذلك من راحته من أخطارها ومتاعبها.

_بالنسبة لمصدر البطاقة:

تحقق البطاقة للجهة المصدرة فائدة تتمثل في الحصول على أرباح من الغرامات والفوائد ومن ذلك غرامات التأخير في السداد، وغرامة ضياع البطاقة. بالإضافة إلى ذلك فإن مصدر البطاقة يحقق ربحا من تشغيل أموال الودائع الجارية الخاصة بالبطاقة ومن المحلات التجارية التي تقبلها ومن البنوك التجارية التي تصدرها بالتعاون معها .وتجدر الإشارة إلى أن استخدام البطاقات يقلل من كتابة الشيكات الشخصية التي تكلف البنوك مبالغ كبيرة من جراء متابعة أمورها المختلفة ومن ثم فإن ذلك يقّلل من مخاطر العروض الشخصية وبالتالي تزيد من عدد عملاء البنوك التجارية [1]. كما تحقق للبنك عددا آخر من المزايا:

–الارتفاع برقم توظيف البنك لأمواله إلى حدود كبيرة وإلى المدى الذي تسمح به موارده.

–ضمان جزء كبير من الأفراد المستفيدين من البطاقة كمتعاملين دائمين للمصرف حيث يشجعون على التعامل معه والاستفادة من خدماته الأخرى.

–اضطرار المحلات التجارية ومحلات الخدمات المشتركة في النظام إلى فتح حسابات ودائع من المصرف لتسهيل أعمالها وغالبا ما تلجأ إلى الاستفادة من خدماته الأخرى.

–كبر حجم عائد هذا النظام بالقياس إلى أعبائه.

–يعتبر هذا النظام في حد ذاته أداة جيدة من أدوات الإعلان عن المصرف.

_بالنسبة للتاجر:

ترحب غالبية المحلات التجارية ومحلات الخدمات باستعمال البطاقات لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها ومن أمثلتها الصيدليات، الأطباء، المطاعم، الفنادق، محطات البنزين ...الخ. بالإضافة إلى أن المحلات التجارية تستطيع تحقيق مزايا البيع الآجل مع الحصول على قيمة مبيعاتها نقدا و فور تقديم ما يثبت البيع إلى اقرب فرع من فروع المصرف و من ناحية أخرى فإن أسعار هذه العمولة تقل عن أسعار الخصم إذا رغب ببيع بضاعته بالتقسيط وخصم الكمبيالات لدى المصرف لتحصيل قيمتها نقدا .بالإضافة إلى ذلك التاجر لا يتحمل مخاطر الائتمان في حالة البيع بالبطاقة عندما يرفض حاملها دفع ما عليه إذ أن الذي يتحملها هو المصرف .

_بالنسبة للاقتصاد الوطني:

تتلخص أهم المزايا التي تلحق بالمجتمع من جراء استخدام البطاقة فيما يلي:

– خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية وحمايتها وصياغتها ومراقبتها من التزوير على أساس أن جانبا من نفقات مراقبة التزوير انتقل إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات.

---

[1] عبد الهادي النجار – مرجع سبق ذكره – ص 49

– يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني قدرة السلطات النقدية على التحكم بسهولة في المتغيرات النقدية، وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسات النقدية التوسعية حيث يحصل الأفراد على السيولة التي يريدونها، ويزداد النشاط الاقتصادي بالتالي[1].

3-1-2- مزايا البطاقات الذكية:

تعد هذه البطاقة أكثر أمنا من البطاقات البنكية العادية، وهو ما جعل العديد من البنوك تستخدمها بدلا منها، وتحقق هذه البطاقة العديد من الفوائد لما تتسم به من مزايا:

–تعد أفضل من الشريط المغناطيسي و ذلك لأن هذا الأخير نسبة الخطأ فيه تصل إلى250 لكل مليون معاملة [2]، بينما نسبة الخطأ للبطاقات الذكية تصل إلى 100 لكل مليون معاملة.

–انخفاض تكلفة البطاقات الذكية حيث أصبحت تكلفة الوحدة الواحدة منها بحدود 1–25 دولار[3].

– توفير اليسر والسهولة في التعامل.

– تقلل فرص التحايل والتلاعب من خلال تضمين البطاقة بيانات أكثر وأدق تحديدا للعميل.

–هذه البطاقة تجمع في بطاقة واحدة كل الأدوار التي تستطيع أن تؤديها بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم، وبطاقات الصرف الآلي وكذلك البطاقات المدفوعة القيمة مقدما العادية.

– سهولة الحصول عليها وذلك من خلال منافذ الصرف الالكتروني، مراكز البيع التجارية.

3-1-3- مزايا النقود الالكترونية :

يمكن تلخيص أهم المزايا التي تميز وسيلة الدفع هذه كما يلي:

_تكلفة تداولها زهيدة:

تحويل النقود الالكترونية(أي الرقمية) (electronic cash) عبر الانترنيت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية؛

_بسيطة و سهلة الاستخدام

تسهل النقود الالكترونية (electronic cash) التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الاستمارات وإجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف؛

_تسرع عملية الدفع:

تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل المعلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم قبل ذلك الطرق التقليدية؛

---

[1] عبد الهادي النجار – مرجع سبق ذكره – ص ص 51 52

[2] نسبة الخطأ هي عدد الأخطاء أثناء تمرير كل معاملة.

[3] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سابق – ص24

_تشجيع عمليات الدفع الآمنة :

تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات كما تستخدم المالية الآمنة (set) (secure electronic transactions) كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية (secure socket) مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر أمانا ؛

_لا تخضع للحدود:

يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان، وفي أي وقت، كونها تعتمد على شبكة الانترنيت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية، وذلك دون أن تؤثر في التكلفة[1] .

3-1-4- مزايا التحويلات المالية الالكترونية:

تتميز عملية تحويل الأموال الكترونيا بما يلي:

1- **تنظيم الدفعات : (on time payement)** يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد؛

2- **تيسير العمل : (convenient)** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل؛

3- **السلامة و الأمن :** ألغت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى التناقل الأموال السائلة؛

4- **تحسين التدفق النقدي (Improve cash flow):** رفع انجاز التحويلات المالية الكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد؛

5- **تقليل الأعمال الورقية (reduce paper work):** يتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية؛

6- **توفير المصاريف:(money saving)** قلت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عملية المقاصة؛

7- **زيادة رضى العملاء:(promotes customers satisfaction)** تكفل سرعة عمليات التحويل الالكتروني و انخفاض كلفتها تحقيق رضي العملاء و توطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.

3-1-5- مزايا الشيكات الالكترونية:

يمتاز الشيك الالكتروني بالعديد من المزايا، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يوفر التعامل بالشيكات الالكترونية حوالي % 50 من رسوم التشغيل بالمقارنة مع بطاقات الائتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات، كما أن عملية الدفع بالشيكات

[1] احمد السيد كردي: تنمية التجارة الالكترونية، بوابة كنانة اونلاين، تاريخ الاطلاع 26/ 2016/04 على الموقع الالكتروني:
https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/277088

الالكترونية منخفضة التكاليف بالمقارنة مع الشيك العادي، حيث أوضحت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن البنوك تستخدم سنويا أكثر من 500 مليون شيك ورقي وتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سنتا للشيك وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة3 % سنويا وأكدت الدراسة أ ن استخدام الشيكات الالكترونية يمكن أن يخفض التكلفة إلى 25 سنتا؛

– لا يتم تحميل الشيكات الالكترونية التي تتم عن طريق الانترنيت بالرسوم التي يتم تحميلها للشيكات الورقية؛

– يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة بالشيكات العادية التي تتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة، والبنوك تعمل جاهدة على تقليص هذه المدة.

– يتيح التعامل بالشيكات الالكترونية القضاء على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية التي يتم إرسالها بالبريد مثل الضياع، التأخر ...الخ.

بالرغم من المزايا العديدة التي يحققها التعامل بالشيك الالكتروني إلا أن التعاملات به مازالت محدودة وهذا لكونه وسيلة حديثة لم يدرك المتعاملين أهميتها بالإضافة إلى التخوف من المخاطر التي تنتج عنه.

III. المبحث الثالث : أنواع وسائل الدفع الالكترونية

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية و تعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنيت، و كانت أولها البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغناطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى الكترونية و نظرا للدور الفعال الذي أصبحت تلعبه وسائل الدفع الالكترونية فسوف نركز دراستنا في هذا المبحث على الأنواع المختلفة لوسائل الدفع الالكترونية و خصائصها.

1. المطلب الأول : البطاقات البنكية و البطاقات الذكية و أنواعها

1-1 البطاقات البنكية و البطاقات الذكية

تعتبر البطاقات البنكية و البطاقات الذكية كبديل عن النقد العادي إذ أن التوقعات تشير بأنها ستحتل مكانة بارزة في التعاملات المصرفية الالكترونية في المدى الطويل.

1-1-1- البطاقات البنكية و أنواعها:

تعرف البطاقات البنكية على أنّها" عبارة عن « بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود »، فهي بطاقة مصنوعة من مادة يصعب العبث بها, مستطيلة الشكل تصدرها جهة ما – بنك – أو شركة استثمار، يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه، و رقم حسابه[1].

[1] محمد توفيق سعودي :بطاقات الائتمان و الأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها – دار الأمين للنشر 2001– ص260

وهي التي يتم صرف الأموال من البنوك بواسطتها من خلال ماكينات الصرف الآلية [1] .وللبطاقة البنكية عدة تسميات إلا أن مسمى بطاقات الائتمان هو الأكثر شيوعا وذلك أنها بجانب كونها وسيلة دفع فإنها تعطى لحاملها ائتمانا قصير الأجل[2] .و هناك عدة أنواع من هذه البطاقات لعلّ أهمها ما يلي :

1-بطاقة الدفع

و تخول حاملها سداد مقابل السلع و الخدمات، حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر[3] .لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة .و يتميز هذا النوع بأنه لا يعطى العميل أي ائتمان، إذ أنه يمكن العميل الوفاء بقيمة السلع و المشتريات و الخدمات بدلا من الوفاء النقدي حيث يقدم العميل البطاقة إلى التاجر أو مقدم الخدمة، و يوجد لدى التاجر جهاز خاص متصل بمركز البطاقات لدى البنك المصدر للبطاقة .وتمرر البطاقة في هذا الجهاز فيتم قراءة بياناتها من خلال الشريط الممغنط الموجود خلف البطاقة و يتم الاتصال بمركز البطاقات آليا ثم يتم الاتصال بالفرع المفتوح لديه الحساب و يتم الاطلاع على رصيد العميل، فإن كان يسمح بالخصم يتم آليا و تضاف القيمة لحساب التاجر، و بذلك تتم عملية الشراء .

أما إذا كان الرصيد لا يسمح فسيتم ظهور ذلك على الجهاز بما يفيد عدم إتمام العملية فيتم إلغاؤها[4] .

يمكن أن نميز بطاقات الدفع من خلال معيارين [5]:

أ -**معيار إقليم قبول البطاقة:** وفقا لهذا المعيار وجد نوعان من البطاقات

- **البطاقة الدولية** :مثل فيزا، ماستر كارد ، أمكس ، دينرز كلوب و يمكن استخدامها داخل البلاد المصدرة و خارجها.
- **البطاقة المحلية** :تستخدم داخل البلد المصدرة فيه و بالعملة المحلية.

ب -معيار طريقة تسوية العمليات المنجزة بالبطاقة: نميز وفقا لهذا المعيار ثلاثة أنواع:

1/ بطاقات الخصم الفوري:

تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقات على احتياجاته من السلع و الخدمات و الصرف النقدي فور تقديم البطاقة و يتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد :العولمة واقتصاديات البنوك – الدار الجامعية – 2001 – ص260

[2] لوصيف عمار. استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية.2008-2009 , ص 39

[3] محمد حسين منصور – مرجع سبق ذكره – ص 125

[4] سميحة القليوبي :وسائل الدفع الحديثة البطاقات البلاستيكية -الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية – الجزء الأول – الجديد في التقنيات المصرفية – لبنان – 2002 – ص ص 66 67

[5] لوصيف عمار – مرجع سابق ذكره –ص ص 30 31

البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة و الذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط و يوجد منها عدة أنواع منها:

- **بطاقة الشيكات:** يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة[1]، وهذه البطاقة تصدر خصيصا لمهمة ضمان الوفاء بشيك و يطلق عليها بطاقات ضمان الشيكات **(Cartes de garantie de chèque)** يضمن فيها البنك المصدر لبطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة .فهي نوع من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة. ويضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حّتى يستطيع المستفيد الإفادة من هذا الضمان .و سبب إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقة الضمان.
- **بطاقة السحب الآلي (Cash card):** يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، وهي بطاقات وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود (DAB)و الشبابيك الأوتوماتيكية (GAB) التابعة للبنك المصدر لها و يمكن أن تتضمن خدمات أخرى : الإطلاع على الرصيد، إجراء تحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات و استلامه،.....الخ.
- **بطاقة الخصم:** يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصراف الآلية .و يلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكة الآلات السابقة، ويعود ارتفاع معدل استخدامها إلى:
  - القبول المتزايد من قبل العملاء و التجار لازدياد تعودهم عليها.
  - تزايد اللّجوء إلى أساليب التسويق الهجومية من جانب البنوك.
  - الجمع بين نظام[2]''ATM''والاستخدام عند نقطة البيع[3]'' POS'' في بطاقة واحدة تلعب دورا كبيرا في ذلك.
- **البطاقات المدفوعة مقدما: (SVC) (Stored Value Cards)** : يتم دفع قيمة هذه البطاقات مقدما عند شراءها من فئات ذات قيم مختلفة .لذا يسميها البعض بالبطاقات مخزنة القيمة .و يتم استخدامها في المعاملات لدى المحلات المختلفة و ذلك بإدخالها في آلة قارئة لهذه البطاقات و يتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها مثل بطاقات التليفونات و وسائل النقل.....

[1] محمد حسين منصور – مرجع سبق ذكره – ص 125

[2] **ATM**: Automated Teller Machines.

[3] **POS**: points of sale.

الخ .و بعض هذه البطاقات قد يكون محدود الاستخدام أو لعملية واحدة، مثل البطاقات التي تستخدم لغرض خاص مثل بطاقة التليفون.

- **البطاقات المدينة (Débit Card)**: هذا النوع من البطاقات يعتبر أكثر استخداما و قبولا في أوروبا عكس الولايات المّتحدة الأمريكية، و كما هو واضح فإن هذه البطاقات تتضمن رقم البطاقة الشخصية للعميلPIN[1]وتمرر البطاقة في جهاز خاص متصل بمركز البطاقات لدى البنك المصدر للبطاقة فيتم قراءة بياناتها من خلال الشريط الممغنط الموجود خلف البطاقة.

2/ بطاقات الدفع الآجل:

الأصل في بطاقة الائتمان على أساس الدفع الشهري بأن يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة و مطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين. و يقوم العميل بدفع ما عليه من مستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر .

و يمتد هذا التاريخ عادة من شهر إلى حوالي شهرين في أقصى الحالات، و ذلك ابتداء من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان الأخرى – من تاريخ إرسال البنك المصدر لكشف الحساب و مطالبة العميل بالسداد .و تمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دون احتساب أي فوائد عليها .

3/ بطاقات الائتمان: (Credit Card)

هذه البطاقة تمثل ائتمانا حقيقيا لحامل البطاقة، حيث يتمتع حاملها بائتمان فعلي من البنك المصدر لها حيث لا يلزم الوفاء فورا بالسداد .و عادة تتضمن العلاقة بين البنك و العميل تنظيما للتسهيلات الائتمانية المقدمة للعميل و شروط هذه التسهيلات سواء من حيث فترة السماح التي يبدأ الخصم بعدها من حساب العميل كما يتضمن الاتفاق الحد الأقصى للمبالغ المسموح استخدامها أو مواعيد الوفاء بها. وتستخدم بطاقة الائتمان كوسيلة دفع لأجل محدد.

2-بطاقة الصرف البنكي (Charge Card)

تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب في الحال، على أن يتم التسديد بصورة لاحقة، فهي لا تتضمن أي معنى للائتمان بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له و لا يتحمل جراء ذلك أي فوائد[2] . في الفترة ما بين الشراء و السداد و هنا ليس هناك أي ائتمان، بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد[3].

[1] **PIN** : Personal Identification Number

[2] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سبق ذكره – ص28

[3] أحمد محمد غنيم – مرجع سبق ذكره – ص308

3 –بطاقة الانترنيت

أصدرت شركة ماستر كارد و فيزا كارد بطاقة خاصة بالتسوق عبر الانترنيت تساهم في عمليات بيع و شراء السلع و الخدمات و توفير المعلومات المرتبطة بعمليات التعامل هذه، مثلا يستطيع المستهلك من خلال الشبكة شراء سيارة من شركة لها موقع على الشبكة.

1 –1 –2 – البطاقات الذكية:

البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة في حجم بطاقة الائتمان المعروفة، مثبت بداخلها ذاكرة الكترونية أو دائرة الكترونية متكاملة .و يسجل في ذاكرة البطاقة قيمة مالية معينة، كما يجري تسجيل العمليات و خصم المسحوبات من هذه القيمة و حساب الرصيد المتبقي .فهي كمبيوتر متنقل، و تمثل حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام، حيث تتيح الأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها[1] . و يتم تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها في هذه البطاقات. كما يثبت عليها شريط ممغنط يحمل شريحة الكترونية أو أكثر، أي حاسب صغير مزود بذاكرة مصاحبة، حيث يكون قادرا على أن يخزن، و يسترجع و يعالج البيانات، كما يمكن استخدامه في مجالات عديدة، مثل الصحة و الأمن، و يلاحظ أنه يمكن إعادة شحنها عند أي منفذ إلكتروني.

يمكن القول أن البطاقة الذكية تنفرد عن البطاقات الائتمانية و غيرها بالسمات الآتية:

- فهي في حقيقة الأمر عبارة عن محفظة رقمية (Digital Wallet) تضم أرقاما رمزية تعبر عنها أرقام معينة توجد على الشريحة المشار إليها، مقابل المحفظة العادية التي تحتوي على نقود ورقية من فئات و قيم معينة تعبر عنها – أيضا – الأرقام المدونة على كل ورقة من هذه الأوراق النقدية؛
- هذه البطاقة تجمع في بطاقة واحدة كل الأدوار التي تستطيع أن تؤديها بطاقات الائتمان، و بطاقات الخصم، و بطاقات الصراف الآلي، و كذلك البطاقات المدفوعة مقدما؛
- تّتسم بسهولة الحصول عليها، و ذلك من خلال منافذ الصرف الإلكتروني، و مراكز البيع التجارية، والهواتف وأجهزة التليفزيون التفاعلي .ويعلق البعض قائلا :إ ن هذه البطاقات الذكية قد تصبح دفتر شيكات المستقبل، حيث تعكس كل تعاملات العميل المالية و مدفوعاته.

2. المطلب الثاني : نقود الكترونية و محافظ بنكية الكترونية

كذلك من أدوات الدفع الالكترونية و التي بدأ صيتها ينتشر عبر أنحاء العالم نجد النقود الالكترونية، المحافظ الالكترونية و الشيكات الالكترونية، و التي يتوقع لها تحقيق نفس الأهمية و المكانة التي حظيت بها لبطاقات البنكية و الذكية.

[1] محمد حسين منصور – مرجع سبق ذكره – ص 126

1 – النقود الالكترونية (النقود الرقمية)

تعد النقود الالكترونية من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار التجارة الالكترونية على مستوى العالم نظرا لسهولة الدفع و السداد و إجراءات التحويلات البنكية بمقتضاها و عليه فسوف نتعرض لمفهوم النقود الالكترونية و أشكالها، خصائصها، و طبيعتها.

1-1 – مفهومها:

يمكن تعريف النقود الالكترونية على أنها " قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة[1] "

و يعرفها **صندوق النقد الدولي** على أنها « قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك[2] ».

فهي إذن نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، وأجهزة كمبيوترية أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الانترنت كبديل للعملات المعدنية و الورقية التي نستطيع بالطبع أن نرسلها عبر الانترنت و عليه فالنقود الالكترونية تتجسد في حامل النقد الالكتروني (le porte monnaie électronique) و الذي يسمح بإجراء الدفع خاصة في المشتريات الصغيرة، من احتياطي نقدي معد سلفا مجسد في بطاقة و النقد الافتراضي (La Monnaie virtuelle) الذي يتمثل في برامج تسمح بإجراء الدفع عبر شبكات مفتوحة لاسيما الانترنيت، و هنا يكون الاحتياطي النقدي المعد سلفا مخزن في الكمبيوتر دون أن يكون مجسد في حامل ما. و لفهم كيفية استعمال حاملات النقد الالكترونية بجدر التمييز بين نظامين:

- **نظام على الخط (Online)**

هو نظام مكون من منظمات شبكية ترتبط عبر الخط المفتوح online مع زبائنها و مستفيدها ، ويعني أن المستهلك لا يحوز شخصيا النقد الالكتروني، و إنما يعهد بالمدفوعات إلى طرف ثالث وهو البنك المنوط به حيث يتولى البنك كل التحويلات الخاصة بالنقد الالكتروني، ويمسك الحسابات النقدية للمستهلك بحيث يطلب إلى التجار الاتصال ببنك المستهلك لتلقي السداد عن المشتريات المستهلك . ويتم ذلك بوجود آلة لدى التاجر تقوم بقراءة بطاقات الدفع و تكون موصولة بالحاسوب الموجود لدى البنك أو مركز التسويات أو مركز الترخيص.

---

[1] الدكتور محمد إبراهيم محمود الشافعي- النقود الالكترونية – الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، جامعة عين شمس. السنة الثانية عشر / العدد الأول / يناير 2004. تاريخ الاطلاع 2016/03/18 على الموقع الالكتروني http://arriyadh.com/

[2] Hashem Mostafa Sherif et Serhrouchni Ahmed, "La Monnaie Electronique", Edition 1999 , p46 Paris http://www.editions-eyrolles.com/

- **نظام خارج الخط (Off line)**

في هذا النظام تتم قراءة بطاقة العميل عن طريق حاسوب منصب لدى التاجر، و يتم خصم مبلغ المشتريات من خلال هذه البطاقة مباشرة، حيث أنها تحتوي إما على ذاكرة تخزن معلومات عن حساب العميل أو على مدارج مغناطيسية يسجل فيها المبلغ الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه (خلال أسبوع مثلا) و هو محدد من طرف البنك[1].

1-2- أشكال النقود الالكترونية:

الصورتين الأساسيتين للنقود الالكترونية هما:

1/- محفظة النقود الالكترونية : (Le porte monnaie électronique) (PME)

(Électronique purses) تسمى كذلك ببطاقات مختزنة القيمة (Stored Value) و هي بطاقة سابقة الدفع معدة للاستخدام في أغراض متعددة، تحتوي على دائرة الكترونية (Puce)يتم استعمالها عن طريق الموزع الآلي أو الآلات الخاصة بها الموجود عند التجار لشراء مشتريات صغيرة كالخبز، الجرائد ...الخ.

2/- محفظة النقود التقديرية : (Le porte monnaie virtuel) (PMV)

تسمى كذلك بنقود الشبكة (Net Money)أو النقود السائلة الرقمية (Digital cash) وهي آلية للدفع مختزنة القيمة في شكل بطاقات مدفوعة سلفا تستخدم للدفع عبر الانترنيت، وغيرها من الشيكات وكذلك يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية (POS) .

2- <u>المحافظ الالكترونية</u>:

بعض أنظمة الدفع تسمح لقيمة مالية أن تنتقل من خلال الحسابات الآلية وتسمى بالمحفظة الالكترونية. ويمكن استخدامها لدفع ثمن الأشياء الصغيرة كالمجلات أو طلبات الوجبات الجاهزة. وعند الشراء من خلالها يبدأ الرصيد في التناقص بقيمة ما يتم شراءه، ويمكن استخدام المحفظة عن طريق القيمة المخزنة أو عن طريق الدخول إلى حساب مصرفي عن طريق الانترنت[2].

و يمكن تعريف محفظة النقود الالكترونية بأنها 'وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر[3]' .

3. المطلب الثالث: الشيكات الكترونية و التحويلات المالية الالكترونية

أيضا من وسائل الدفع الالكترونية التي ظهرت حديثا نجد التحويلات المالية الالكترونية والشيكات الالكترونية ، هذه الأخيرة تعتبر مكافئة للشيكات الورقية التقليدية، و هناك من يتوقع أن تحل محلها على

---

[1] عبد الرحيم وهيبة – مرجع سابق – ص ص 134 143

[2] لوصيف عمار- مرجع سابق ص 54

[3] هاجر حمدي باشا- عصرنه <u>وسائل الدفع في البنوك التجارية</u> –مالية و نقود 2014/2013 –ص 44

المدى البعيد، أما التحويلات المالية الالكترونية فقد أصبحت ضرورية سواء للبنوك التقليدية أو الالكترونية لما تقدمه من مزايا.

1 – الشيكات الالكترونية: (electronic cheks)

إن الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات التقليدية التي اعتدنا تداولها، و فيما يلي سنتعرض لمفهوم الشيكات الإلكترونية، إجراءات استخدامها، كما يلي:

1-1- مفهومها :

الشيك الإلكتروني عبارة عن وثيقة إلكترونية تحمل التزاما قانونيا هو نفسه الالتزام في الشيكات الورقية، ويحمل نفس البيانات الأساسية، ولكن يكتب بطريقة الكترونية كحاسب أو المساعد الرقمي الشخصي، أو المحمول، و يتم التوقيع الكترونيا[1] .

والشيك الالكتروني يحتوي على المعلومات التالية : رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية والتوقيع الالكتروني للدافع.

1-2- إجراءات استخدام الشيك الالكتروني :

تتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني على الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى :اشتراك المشتري لدى جهة التخليص في الغالب تكون البنك حيث تم فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بالمشتري أو يتم الإنفاق على الصرف خصما من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق عليه ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

الخطوة الثانية :اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري أو الربط مع أي حساب جاري للبائع و يتم تحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة البيانات جهة التخليص.

الخطوة الثالثة :فيها يقوم المشتري باختيار السلعة أو السلع التي يرغب في شراءها من البائع المشترك لدى شركة التخليص و يتم تحديد السعر الكلي و الاتفاق على أسلوب الدفع.

الخطوة الرابعة :يقوم المشترك بتحرير شيك الكتروني و يقوم بتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك بالبريد الالكتروني المؤمن إلى البائع.

الخطوة الخامسة :يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري و يقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر و يقوم بإرساله إلى جهة التخليص.

الخطوة السادسة :تقوم الجهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري و البائع بتمام إجراء المعاملة المالية.

ويمكن تلخيص دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني في الشكل الآتي :

[1] لوصيف عمار –مرجع سابق ذكره –ص 56

الشكل رقم (02): دورة استخدام الشيك الالكتروني و إجراءاته

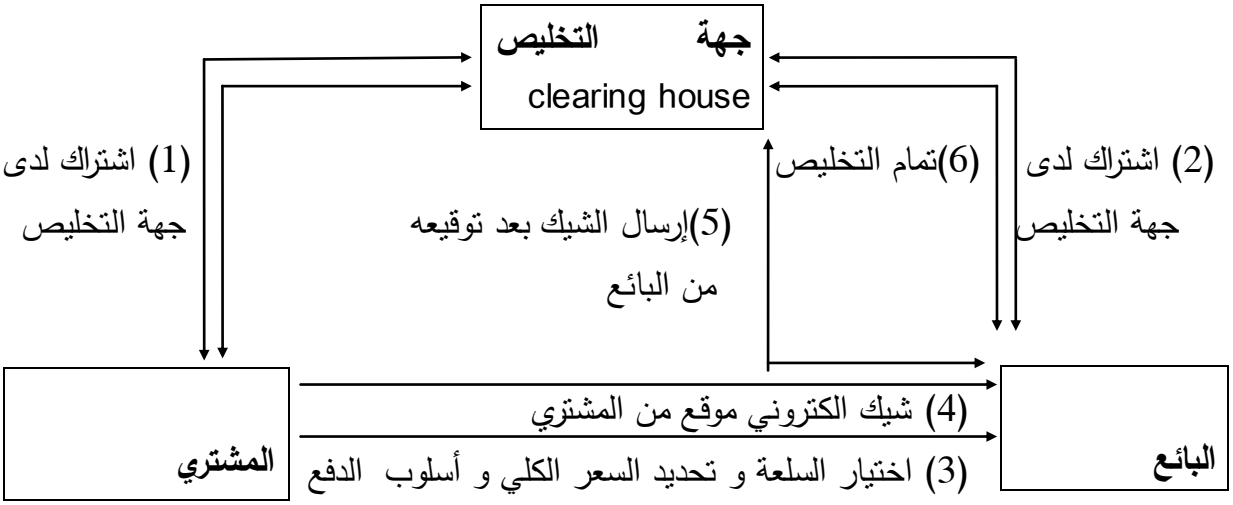

المصدر :رأفت رضوان :عالم التجارة الالكترونية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – مصر الجديدة – 1999 – القاهرة– ص 70– 71 .

حاليا هناك نظامين يتم الاعتماد عليهما في الشيكات الالكترونية هما :

نظام (file system Integrity cheks): وهو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك و الهيئات المصرفية الأمريكية، و هو يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية أهمها الشيك الالكتروني القياسي (chèque électronique standard) ، والشيك الالكتروني المؤكد (chèque électronique certifié) وآلات الصرف الالكتروني ، و ذلك باستعمال دفتر الشيكات الالكتروني الذي يرصد كل المعاملات على مستوى نفس الحساب البنكي.

نظام الدفع النقود بواسطة الشيكات الالكترونية : (cyber cash)

هو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الالكترونية لشركة (cyber cash) أو بطاقات الائتمان الأمريكية، التي تتعامل به مجموعة البنوك و المؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام، و من سلبيات هذا النظام انه لا يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكتروني كالنظام الأول.

2- التحويلات المالية الالكترونية

نظام التحويلات المالية الالكترونية **EFT**[1] ,هو جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت (ON LINE BANK) و يتيح هذا النظام بطريقة الكترونية أمنة نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر, و على هذا الأساس

[1] **EFT**: ELECTRONIC, FINANCIAL, TRANSACTIONS

سنحاول التعرف على مفهوم نظام التحويلات المالية و كيف تتم عملية التحويل المالي الالكتروني و بروتوكول الحركات المالية الآمنة و إجراءات الحركة المالية وفقا لهذا البروتوكول.

2-1- مفهوم نظام التحويلات المالية الالكترونية :

نظام التحويلات المالية الالكترونية هو عملية منح ترخيص لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة و المدينة الكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر أي إن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهواتف و أجهزة الكمبيوتر و أجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق.

تنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية (Automated Clearing House) (ACH) و هي شبكة تعود ملكيتها و حق تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الالكترونية و منذ عام 1978 أصبحت مؤسسة (EFT (corporation تتيح للشركات و المؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية الكترونيا عبر المقاصة الآلية و تميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع و اقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات (Direct deposit of pay shecks) لتحصيلها عند استحقاقها و خدمة تحصيل الإقساط (scheduled payments) .

2-2- عملية التحويل المالي الالكتروني :

يتوقع العميل نموذجا معقدا واحدا (One time authorization form) لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلا و يتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا) و يختلف نموذج التحويل المالي الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة و في العادة يتعامل البنك و العميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة و يمكن إيجاد العديد منهم على الانترنت.

يقوم العميل ببناء و إرسال التحويل المالي عن طريق الصراف الآلي إلى الوسيط (Mediator) و يقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية و إرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية (ACH) التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل و يقارن هذا الأخير التحويل المالي (أي الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل و في حالة عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد (non-suffuicient fund) إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل أما إن كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه و تحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية (ACH) دون المرور بوسيط فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية و تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر و في هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصادق لصالح التاجر ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم

بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد و تحويله إلى حساب التاجر و في هذه الحالة لاحاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لان الشيك المصادق عليه يضمن ذلك .

2-3- أنواع التحويل المصرفي

تتعدد صور التحويل المصرفي[1] الالكتروني بتعدد أطرافه أو العناصر المتداخلة لإتمامه ،ويمكننا التمييز بين عدة صور وهذا التعدد راجع إلى عدم وجود نظام أحادي للعملية ،وإنما يخضع أساسا لحرية التعاقد التي تتمتع بها المؤسسات البنكية وما يسمى بالعقد شريعة المتعاقدين. التحويل المصرفي الالكتروني بحسب البنوك المتداخلة في العقد وهنالك صورتان:

- **التحويل المصرفي الالكتروني بين حسابين في بنك واحد :**

فيقوم البنك بخصم مبلغ الحوالة الآمر ، من حساب وإضافته إلى حساب المستفيد ويترتب عن ذلك نقص جانب أصول حساب الآمر ليزيد بنفس القدر مع ثبات مجموعة أرصدة البنك ،فهي عملية بسيطة تتم في لحظة واحدة بدون فراق زمني بين عملية الخصم والإضافة عند استعمال القيد عن طريق الحاسوب وتجدر الإشارة إلى أن التحويل المصرفي بين حسابات لدى فروع البنك الواحد تعتبر حسابات لدى البنك واحد لأن الفرع لا يتمتع بشخصية مستقلة.

- **التحويل المصرفي الالكتروني بين حسابين في بنكين مختلفين:**

في هذه الصورة يقوم البنك آمر بخصم قيمة الحوالة من حساب الآمر ويقوم في المقابل بإعلام بنك المستفيد ومن ثم تتم التسوية بين البنكين.

- **التحويل المصرفي بحسب المستفيد:**

أن التحويل المصرفي قد يتم من حساب إلى أخر، كلاهما مفتوح باسم الآمر بالتحويل لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين ونستخلص مما سبق، أن هذه الصورة من التحويل يمكن أن تتم بطريقتين[2] :

إذا قام الآمر بإجراء التحويل من أحد حساباته لدى البنك كأن يقوم بتحويل مبلغ من أحد حساباته الدائنة لتغطية حساباته المدينة لدى ذات البنك، ذلك أن الحسابات المختلفة وإن كانت لشخص واحد فإنها تكون مستقلة عن بعضها البعض وتجدر الإشارة في هذه الحالة إلى أطراف عقد التحويل المصرفي من حساب الآمر إلى حساب المستفيد لدى البنك الآخر ،حيث يضع بنك آمر تحت آمر بنك المستفيد إذا كان التحويل بين بنكين مختلفين ائتمان بمبلغ مساوي للمبلغ المراد نقله ،ويقوم هذا الأخير بقيد قيمة الحوالة في حساب المستفيد وبعد ذلك تسوية العلاقة بين البنكين[3].

---

[1] مغني سليمة –وسائل الدفع الالكترونية و انعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة–مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق,كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة ، السنة الجامعية 2013– 2014 ص:21.

[2] واقد يوسف–النظام القانوني للدفع الالكتروني–مذكرة لنيل درجة ماجستير في القانون العام– جامعة مولود معمري تيزي وزو 2011 ص:106.

[3] واقد يوسف مرجع سابق ص:107.

خلاصة:

لقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل دفع الكترونية كان أولها بطاقات بنكية تمكنت من الانتشار السريع عبر كل أنحاء العالم و حضت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى، ليستمر التطور فيشمل ابتكار أجهزة و تقديم خدمات جديدة تتلاءم مع عالم الالكترونيات، خاصة عمليات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت، غير أن هذه الوسائل الالكترونية بعد تقييمها اتضح انه هناك العديد من العوائق التي تحد من انتشارها بالإضافة إلى العوامل الايجابية التي جلبت الجمهور إليها، و هو كان احد الأسباب التي تساهم في ضرورة إعادة النظر في الوسائل التقليدية و إعادة الاعتبار لها.

فوسائل الدفع الالكترونية، قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية، كما مكنت الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية، لكن بالمقابل لم تكن الوسائل الحديثة مثالية كما توقع المصرفيون أن تكون، فهي الأخرى أفرزت مشاكل و عيوب من نوع أخر عرقلت مسار نجاحها الذي كان مسطر لها.

فقد كان اكبر مشكل لهذه الوسائل الحديثة غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، و إشكالية الإثبات و حجيته بالوسائل الالكترونية كالتوقيع الالكتروني و إثبات عملية الدفع عبر الانترنت عند إبرام صفقات التجارة الالكترونية، هذا بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية التي استقطبت المجرمين و القراصنة لاعتمادها على الاتصال عن بعد.

و قد كانت البطاقة البنكية أفضل وسيلة تمارس بها الجرائم الالكترونية، فهي لا تعط أمان شبه كامل مثلما أرادت البنوك أن تقنع بها عملائها، بل هي وسيلة متعددة الحوادث.

و على هذا الأساس فان الاهتمام يتجه نحو تطوير و عصرنة وسائل الدفع التقليدية.

الفصل الثانـي
الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي في الجزائر

تمهيد

أدت ثورة الاتصالات و المعلومات في هذا العصر إلى إعادة النظر في الدور التقليدي للمصارف الذي يقوم على قبول ودائع و منح الائتمان, و التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة و متنوعة. و ذلك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا و ثورة المعلومات من وسائل حديثة متطورة.

فرض دخول الانترنت على النشاط التجاري إلى بروز ظاهرة الصيرفة الالكترونية لمسايرة التطور المتسارع للاقتصاد العالمي في المجال المصرفي و أدى ذلك إلى ظهور ما يسمى بالمصارف الالكترونية كنتيجة لاستخدام وسائل الدفع الالكترونية التي تطرقنا إليها سابقا.

و بالتالي جاء الفصل الثاني ليتناول الخدمة المصرفية الالكترونية وواقعها في البنوك الجزائرية وتسليط الضوء على جهود هذه الأخيرة في اعتماد الصيرفة الالكترونية من خلال عرض مختلف المشاريع المنجزة لتحديث نظام الدفع وتطوير وسائله بالإضافة إلى التطرق إلى البنوك الالكترونية ودورها في النهوض بالصيرفة الالكترونية و آفاقها في الجزائر حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- ✓ **المبحث الأول** : الصيرفة الالكترونية E-Banking
- ✓ **المبحث الثاني** : البنوك الالكترونية
- ✓ **المبحث الثالث** : آفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر

I. المبحث الأول : الصيرفة الالكترونية E-Banking

تشكل الصناعة المصرفية احد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي وصلت إليها المجتمعات البشرية نظرا لاسهامها الواسع في توفير متطلبات الإشهار و التنمية.إذ يمكن قياس مستوى التقدم و التطور الاقتصادي لأي مجتمع ما بمدى كفاءة و نجاعة نظامه المصرفي و نوعية خدماته المقدمة.

1. المطلب الأول : نشأة ومفهوم الصيرفة الالكترونية و تطورها عبر التاريخ

نشأت الصيرفة الالكترونية مع تطور الانترنت واستخدام وسائل الدفع الالكترونية وتطورت عبر الزمن وأصبحت من اهتمامات البنوك وتم استخدامها لتطوير النظام المصرفي.

1-1-1- نشأة الصيرفة الالكترونية:

لقد ظهرت الصيرفة الالكترونية بظهور و تطور تقنيات المعلومات ، كان أول استخدام للبطاقات بدل النقد الائتماني في فرنسا ،وتم استخدام بطاقة كرتونية في الهاتف ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام البطاقة المعدنية وهي تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد ،مع ذلك كان لابد من الانتظار الى سنوات الخمسينات ليشهد العالم تحولا في مجال البطاقات حيث أصدرت شركة(AMERICAN EXPRESSE) في عام 1958 بطاقة بلاستيكية وانتشرت هذه الأخيرة على نطاق دولي واسع.

وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من الشركات تتكون من مجموعة مصارف كبيرة (AMERCARD BANK) والتي تحولت فيما بعد إلى شركة (VISA) المشهورة عالميا واتبع ذلك بإصدار البطاقة الزرقاء(CARTE BLEUE) من قبل ستة مصارف فرنسية أحدثت ثورة في الإلكترونيك. تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في البلدان المتقدمة ، حيث أصبحت هذه الأخيرة تحتوي على ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع[1] .

وفي سنة 1995 عندما أنجزت(NETSCAPE) أول برنامج يسمح بدخول مواقع الويب أصبحت الصيرفة عبر الخطوط الحقيقية ممكنة ويعتبر (Security First National Bank SFNB) أول بنك عبر الخط في العالم وهو بنك أمريكي[2].

---

[1] رحيم حسين ، هواري معراج, الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات- جامعة الشلف يوم14-15 ديسمبر2005 ص ص 316-317

[2] تطار محمد منصف ،النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد الثاني جوان 2002 ص: 7

1-1-2-مفهوم الصيرفة الالكترونية ومزاياها وأهميتها:

أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية:

هناك عدة تعار يف للصيرفة الالكترونية نذكر منها:

هي إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة وفي ظل هذا النمط يكون العميل غير مضطر للتنقل إلى البنك و يمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه من أي مكان وفي أي زمان[1].

إن الصيرفة الالكترونية أو المصارف الالكترونية مصارف على الخط ،المصارف عن بعد ،مصارف الانترنت،كلها تؤدي ذات المقصود ،ويوجد فرق بين البنوك الالكترونية يتمثل في درجة الالكترونية في الأعمال المقدمة للعميل ،فبعض البنوك يعمل بشكل كلي على الخط (بنوك افتراضية) وأخرى إضافة إلى خدماتها التقليدية تقدم خدمات الكترونية.

وقد عرف بنك التسوية الدولية الصيرفة الالكترونية على أنها: تقديم الخدمات عن بعد أو عبر الخط أو من خلال قنوات الكترونية سواء للمقيمين أو غير المقيمين ،داخل أو خارج البلاد.

كما عرفها **طارق طه** على أنها: "توظيف قدرات الانترنت في تقديم خدمات مصرفية متنوعة داخل المنازل أو المكاتب فالعميل يستطيع:

أ- الاستفسار عن حالة الحساب على مدار24/ 24 ساعة ومن أي مكان به حاسوب أو هاتف.
ب-القيام بالعمليات المصرفية التي يحتاجها كطلب القروض وتحويل الأموال.
ت-تسديد الفواتير عن طريق تحويل الأموال من حساب العميل في المصرف إلى حساب المستفيد.
ث-الحصول على استشارات مصرفية على الخط فيما يخص التحويل و توظيف الأوراق المالية.
ج-مراقبة حركة حسابه المصرفي.

باختصار فإن الصيرفة الالكترونية هي إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية ، سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وذلك بتجاوز بعدي المكان والزمان أي أن العميل يستفيد من الخدمات المصرفية من مكان إقامته أو عمله أو أي مكان تتوفر فيه خدمة الانترنت ،ويستغني بذلك عن الذهاب إلى نقطة البيع وهذا

[1] وسيم محمد الحداد ،الخدمات المصرفية الالكترونية ،دار المسيرة عمان ،2012 ص:55

طوال ساعات اليوم وطوال أيام السنة ،فالعميل له كل الحرية في اختيار المكان والزمان ،ما يعني تجاوز بعدي الزمان والمكان[1].

يقصد بالمعاملات المصرفية الالكترونية تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية من خلال شبكات الاتصال الالكترونية وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء[2].

ثانيا: مزايا الصيرفة الالكترونية

أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي نظرا لانه سريع التأثر والاستجابة للمتغيرات الخارجية والقوية نحو الصيرفة الالكترونية وفتح وزيادة قنواتها.

وتتميز الصيرفة الالكترونية بأنها خدمة تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة المصرفية ،وهي مبنية على التعاقد دون مستندات وهذا ما طرح العديد من المسائل القانونية حول أداة الإثبات لأنها تتجاوز الحدود ولا تعرف قيود جغرافية.

ويمكن للمصرف الذي يرغب في ممارسة الصيرفة الالكترونية أن يحصل على ترخيص من السلطات المختصة بعد التأكيد على السياسة العامة في تأدية هذه الخدمات وخياراته التقنية والسياسة الرقابية بالإضافة إلى الإلمام بالأمور القانونية المتعلقة بتقديم هذه الخدمة[3].

ثالثا:أهمية الصيرفة الالكترونية

للصيرفة الالكترونية أهمية علمية واقتصادية وذلك بقيام البنوك بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت يعود عليها بفوائد كثيرة منها:

تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء معاملاته ذلك أن تكلفة إنشاء مواقع له عبر الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد مما يحتاجه من مباني وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة ، إعادة الصياغة وتسويق البنك لخدماته من موقعه على الانترنت تساعده على امتلاك ميزة تنافسية ،وتدعيم علاقاته مما يؤدي إلى زيادة ارتباط العملاء به و الارتقاء إلى مستوى المعاملات التجارية الالكترونية. وكل هذا يؤدي إلى ظهور عامل المنافسة بين البنوك ويسهل الاختيار بالنسبة للزبائن.

---

[1] رحيم حسين و الهواري معراج، مرجع سابق ص ص 315 316

[2] مرزيق عاشور –معموري صورية، ملتقى يناقش عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية بالجزائر ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يوم14_15 ديسمبر 2004.

[3] بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي الجزائري–الآفاق والتحديات– أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك, جامعة سعد دحلب البليدة أكتوبر 2005 ص:74.

إن استخدام الانترنت في المصارف يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية ،وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها والإعلام بنشأة المصرف وتطوره ومؤشراته المالية ،لوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالآمر ،ومنه تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات.

تؤدي الصيرفة الالكترونية إلى تيسير التعامل بين المصارف وتجعله متواصل على مدار الوقت ذلك باختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية[1].

2. المطلب الثاني: خدمات مصرفية الكترونية

يعتمد النشاط الاقتصادي على الخدمات المالية بشكل أساسي ومنه تلعب الخدمة المصرفية دورا هاما في الحركة الاقتصادية، لذا كان العمل على الارتقاء بها ضرورة فرضها التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية حول العالم.

أولا : مفاهيم حول الخدمة المصرفية:

أ- **تعريف الخدمة:** عرفها **Kotler philip** عام 2000 أنها"أي عمل أو أداء يمكن أن يقدمه أحد الأطراف للطرف الآخر، حيث يكون بشكل أساسي غير ملموس ولا ينتج عنه ملكية أي شيء وإن إنتاجه يمكن أو لا يمكن أن يرتبط بالسلعة المادية "[2] .

ب- **تعريف الخدمة المصرفية:** هي منتج غير ملموس يقدم المنافع للمستفيد نتيجة لاستخدام جهد بشري أو آلي[3].

ويمكن القول أن الخدمات المصرفية تمثل أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة في أي دولة وتعتبر صناعة يتوافر فيها كل عناصر النشاط الإنتاجي[4].

ج- **خصائص الخدمة المصرفية:**

1- تنوع الخدمة حيث أنها غير قابلة للمعايير ومتغيرة بشكل كبير.
2- اللاملموسية للخدمة.
3- التلازمية للخدمة والتي تنتج وتستهلك في وقت واحد مع مشاركة الزبون للعملية.

---

[1] نجار حياة : الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية الجزائرية, مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة, جامعة جيجل أيام 6_7 جوان 2008.

[2] رعد حسن الصرن-عولمة جودة الخدمة المصرفية- دار التواصل العربي 2007 ص:62.

[3] عبد الخالق محمد يحي ،الإدارة المالية والمصرفية ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة 2010 ص ص :20-21.

[4] عبد الغفار الحنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،الدار الجامعية ،القاهرة 2003-2004 ص347.

4- عدم التملك كونها تستهلك مباشرة.

ثانيا: أصناف الخدمات المصرفية

إن التطور المذهل الذي تقدمه الصيرفة الالكترونية كان وراء مجموعة من الامتيازات التي تقدمها وهي متنوعة من حيث الوسائل المتصلة فنجد من الخدمات ، أو وسائل الدفع عبر الصيرفة الالكترونية ما يلي:

1-الصيرفة من خلال الصرافات الالكترونية ATMA[1]

تعتبر الصيرفة الآلية آلية لإتمام العمل المصرفي ،فهي تعتمد على وجود قنوات الاتصال ،تربط البنوك بعدة فروع في حالة القيام بخدمة لأي عميل من أي بنك ،وقد تطور عمل الصرافات الآلية من قيامها بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا ،إلى تقديم الخدمات المتقدمة النقدية ،وعمليات صرف المبالغ النقدية فأصبحت تقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدماتية و تسديد الرسوم الحكومية وهذا بواسطة نظام التبادل الالكتروني للبيانات EDI(électronique distribution internationale) وبظهور البطاقة الذكية ،فأصبح العميل بإمكانه الحصول على تلك البطاقة واستخدامها في دفع التزاماته في نقاط دفع محدودة.

2- خدمة الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف PHONE [2]

تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة تربط فروع البنك الواحد، بحيث يقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة. تكفل للعميل الوصول إلى البيانات ،وتكفل للبنك التأكد من صحة شخصية العميل، وذلك بتوجيه أسئلة له للتأكد من هويته ،كالسؤال عن حجم العملية التي قام بها أو المبلغ الذي قام بإيداعه (خدمة الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف تتم بواسطة الهاتف المحمول أو الثابت).

3- الصيرفة عبر الانترنت:

ويطلق على هذا النوع من الخدمات مجموعة من المصطلحات ،التي تؤدي الى معنى واحد وهو خدمة الزبون من بينها الخدمة المصرفية من المنزل(BANKING HOME) والخدمة المصرفية عن بعد (BANKING REMOTE)والخدمات المصرفية الفورية (ONLINE BANKING)والخدمات المصرفية الذاتية (BENKING SELF SERVICE)وأسماء أخرى عديدة حيث الهدف

[1] مغني سليمة ، وسائل الدفع الالكترونية و انعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة-مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة ، السنة الجامعية 2013-2014 ص19

[2] مغني سليمة، نفس المرجع السابق ص:20

من استعمال الانترنت في المصارف هو إقامة مصرف كامل يقدم خدماته للعملاء بأقل تكلفة ما ساعد على تدرج تقبله

عند العملاء للوصول إلى البنوك الالكترونية، ولذلك يقوم البنك بتقديم هذا النوع من الخدمة على شبكة عريضة من الاتصالات (WIDER NET WORLD)داخل البلاد وربطها بشبكة عالمية[1].

II. المبحث الثاني:البنوك الالكترونية

توجه الاقتصاد نحو الرقمية وزيادة التنافس بين المصارف أفضى إلى ضرورة استخدام أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا فانتقلت الخدمة المصرفية من التقليدية إلى الالكترونية ،وأصبح هناك بنوك افتراضية تعمل عن بعد وعبر الانترنت من خلال شبكات الاتصال المختلفة تعرف بالمصارف الالكترونية.

1. المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها

مع تطور استخدام الصيرفة الالكترونية بشكل سريع ظهرت ما يعرف بالمصارف الالكترونية والتي تكاد تكون افتراضية بحيث جميع معاملاتها تتم عبر الانترنت.

أولا: نشأة البنوك الالكترونية

يستخدم اصطلاح المصارف الالكترونية (ELECTRONIC BANKING) أو مصارف الانترنت (INTERNET BANKING) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم ظهرت مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو المصارف عن بعد (BANKING REMOTE ELECTRONIC) وتطور هذا المفهوم مع ظهور وتطور الانترنت إذ أمكن إنشاء المصارف الالكترونية عبر هذه الشبكة[2].

وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات وترافق ذلك مع استثمار الانترنت في ميدان التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي ،في ظل كل ذلك تطور مفهوم الخدمات المصرفية على الخط ،لتحويل الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص من خلال برمجيات نظام حاسوب العميل ،الى مصرف له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية. و فوق

[1] عز الدين كامل أمين– الصيرفة الالكترونية–ص ص 2-3

[2] بوعافية رشيد، مرجع سابق ص ص 112-113.

ذلك تطور مفهوم الخدمة المصرفية من أداء خدمات مالية خاصة بحسابات العميل الى القيام بخدمات المال والاستشارة المالية وخدمات الاستثمار والتجارة والإدارة وغيرها.

ويرجع تاريخ ظهور المصارف الالكترونية أو مصارف الانترنت الى عام 1995 الذي شهد إنشاء أول مصرف على الشبكة وهو نت بنك (NET BANK) ومنذ ذلك بدأت المصارف الالكترونية تنشأ خاصة في الدول المتقدمة حيث يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ثلاثين (30) مصرف الكتروني عام 2001 و20 مصرف الكتروني في الاتحاد الأوروبي عام 2001 ،أما آسيا ففيها مصرفان بدأ العمل منذ 2001 ،وهذه المصارف تعمل ككيانات منفصلة مرخص لها أو كمؤسسة تابعة أو كفروع للمصرف الأجنبي أو كمصارف إلكترونية.

ثانيا :تعريف البنوك الالكترونية

هناك عدة تعار يف للبنوك الالكترونية منها:

"يمكن تعريف البنوك الالكترونية على أنها تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان"[1].

"يقصد بالبنوك الالكترونية "تلك البنوك التي تقدم خدماتها إلكترونيا عن بعد عن طريق شبكة معلومات البنك الداخلية"[2],

وتستخدم البنوك عدة أساليب إلكترونية وتعد الانترنت أهم أشكالها ويمكن الحصول على خدمات هذه البنوك عن طريق الضغط على مجموعة أزرار في الهاتف أو الكمبيوتر من أي مكان ،مما أدى الى تغيير المفهوم التقليدي للبنك الذي يعرف كما ألغى عبارة شهيرة كان يرددها عملاء البنوك وهي "أنا ذاهب للبنك" لأن عنوان البنك الالكتروني أصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة العميل يتصل به من خلال هذا الرقم ،أو عبارة عن عنوان إلكتروني على شبكة الانترنت العالمية.[3]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري ،وعبد الفتاح زهير العبد لات ،الصيرفة الالكترونية ،الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع ، دار وائل عمان 2008 ،ص:28.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي ،إدارة البنوك ،دار المناهج ،الأردن ،2006 ص:68

[3] معطي الله خير الدين و بوحوم محمد ،المعلوماتية والجهاز البنكي ،(حتمية تطور الخدمات المصرفية) ،مداخلة قدمت في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،جامعة الشلف المنعقد يومي14 15 ديسمبر 2004 ص197

فالبنك الالكتروني يقدم خدمات بنكية متميزة عن بعد في جميع الأوقات وطوال أيام الأسبوع بلا انقطاع ,وتسعى البنوك الالكترونية إلى الترويج للخدمات المصرفية الجديدة عن طريق الكتالوج الالكتروني على الانترنت (e-cataloging).[1]

2. المطلب الثاني:أنواع البنوك الإلكترونية و متطلباتها، المزايا والسلبيات

تتميز المصارف الالكترونية بكونها تختلف عن المصارف التقليدية في عديد الجوانب ولها أنواع مختلفة مما يجعلها تحتاج نوعا من البنية الخاصة للقيام بنشاطها.

أولا :أنواع البنوك الالكترونية

ليس كل موقع لمصرف على شبكة الانترنت يعني مصرفا إلكترونيا، وسيظل معيار لتحديد المصرف الالكتروني مثال تساؤل في بيئتنا العربية إلى أن يتم تشريعيا تحديد معيار منضبط في هذا الحقل. ووفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الاستشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فأن هناك ثلاث صور للبنوك الالكترونية على الانترنت.

1-الموقع المعلوماتي(informational) : وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي ،ومن خلاله فإن المصرف يقدم معلومات حول برنامجه ومنتجاته و خدماته المصرفية. وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدنية نسبيا ،بسبب عدم وجود قناة اتصال الكتروني عبر الانترنت تمكن من الدخول الى الشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف.

2-الموقع التفاعلي أو الاتصالي (communicative) : بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه ،كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط ،أو تعديل معلومات القيود والحسابات ونطوي هذا النوع على مخاطر أعلى.[2]

3-الموقع التبادلي(transactional) :وهذا المستوى الذي يمكن القول أن المصرف فيه تمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية. حيث تشغل الصورة السماح للزبون بالوصول الى حساباته وإداراتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير. وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء التحويلات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات خارجية [3].

---

[1] بريش عبد القادر ،و زيدان محمد- دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية ،الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية جامعة ورقلة ,بتاريخ 15-16-17 مارس 2004.

[2] ناظم محمد نوري الشمري ،و عبد الفتاح زهير عبد لات ،مرجع سابق ،ص:39.

[3] نادية عبد الرحيم ،تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي ،دراسة الجزائر ،ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك ،جامعة الجزائر 2010-2011 ص:77.

ويعتبر هذا النوع الأكثر خطورة على الطلاق ،حيث يمكن عميل المصرف من الدخول الى أنظمة المعلومات الداخلية للمصرف وتنفيذ العمليات المطلوبة.

إن غالبية المصارف في العالم أنشأت بشكل أو بآخر مواقع معلوماتية تعد من قبل المواد الدعائية ،واتجهت معظم المواقع ،الى استخدام بعض وسائل الاتصال التفاعلي مع الزبون ،على عكس المواقع التبادلية ،التي لا تزال اتجاهات المصارف نحوها تخضع لاعتبارات عديدة.

والبنوك الالكترونية بمعناها الحديث ،ليست مجرد فرع للمصرف قائم بتقديم خدمات مالية وحسب ،بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا ،له وجود مستقل على الخط.

تنفرد البنوك الالكترونية بتقديم خدمات متميزة عن غيرها من المصارف التقليدية ،وتحاول تلك المصارف أن توفر أحدث الخدمات لعملائها ،وبطريقة مميزة وصولا الى تلبية كافة احتياجات العميل المصرفية والمالية بيسر وسهولة.[1]

وتقدم هذه المصارف تشكيلة من الخدمات أهمها :[2]

التحويل الالكتروني للأموال ،فالعديد من المصارف تقوم بالمشاركة في شبكة حاسبات تتولى التداول الالكتروني لملايين القيود المحاسبية لمختلف العمليات الدائنة والمدينة بين مختلف المصارف ،وبذلك تؤدي هذه الخدمة الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ،لكن بشكل أكثر سرعة وبدرجة عالية من الكفاءة.

بحيث يمكن العميل على الوصول الى حساباته خلال الأربع والعشرون ساعة ،يوميا وقدرته على مشاهدة أرصدة حساباته ،واستعراض كشوف الحركات التي يجريها على حساباته ،فوريا عن طريق تدقيق وفحص الحسابات الشخصية كدفع الفواتير...الخ ،ومنه توفر هذه الخدمة على المستخدم جهود الانتقال وتعبئة النماذج وتساهم في التخلص من متطلبات ومجهود المقابلة مع الموظف.

تساعد البنوك الالكترونية المستخدمين على تحديد حسابات احتياجاتهم واختياراتهم المتطلبة لحل مشاكلهم ثم يقدم خدمة من العروض والخدمات التي تتوافق مع رغبة وطلب العميل.

ثانيا:المزايا والسلبيات

يقصد بالبنوك الالكترونية[1] تلك المصارف التي تقدم خدماتها إلكترونيا عن بعد ،وذلك عن طريق شبكة معلومات المصرف الداخلية ،حيث يوجد اتفاق عام على أن البنوك الالكترونية تحقق العديد من

[1] نادية عبد الرحيم مرجع سابق ص:77.

[2] بريش عبد القادر وزيدان محمد مرجع سابق

المزايا لكل من المصارف والعملاء ، بتوفير الخدمة المالية للعملاء على مدار 24 ساعة وتقديم معلومات حديثة عن حساباتهم مع إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة و إجراء العمليات على الحساب عن طريق الانترنت.

تطبق المصرف هذه النوعية من الخدمات الالكترونية لأسباب عديدة [2] :

الحفاظ على عملائه واستقطاب عملاء جدد بتعريف البنك على أنه متطور تكنولوجيا واستهداف الفئات نووي الدخول المرتفعة والتي تفضل التعامل بالوسائل التكنولوجية المتطورة، مع إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، ذلك بالإلغاء الحدود الجغرافية فيما بين الدول والشعوب.[3]

إن البنوك الالكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق[4] ،تتيح تنظيم الدفعات بشكل يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع ،وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عمليات الدفع ،دون أي ريبة في إمكانية السداد في الوقت المحدد وتيسير العمل عن طريق عملية المقاصة الآلية بضمان السلامة والأمن إذا أزالت التحويلات الآلية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية ،والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.

وذلك من خلال تحسين التدفق النقدي لضمانها رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا. موثوقية التدفق النقدي ،وسرعة تناقل النقد عن طريق تقليل الأعمال الورقية عن طريق تقليل الاعتماد على النماذج الورقية ،والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية. ولأن البنوك الالكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا وتكلفة مرتفعة ،فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير[5]. وزيادة رضا العملاء حيث تكفل سرعة عمليات التحويل الالكتروني وانخفاض تكلفتها[6]..(انظر الشكل الموالي)

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي مرجع سابق ص:68.

[2] نفس المرجع أعلاه ص:68.

[3] منير الجنبيهي –"البنوك الالكترونية"،مرجع سابق ص ص15–16

[4] ع.مصطفى ، و.س.بلعور, وع. عزاوي ،"واقع وآفاق المصارف الالكترونية في الدول العربية"،الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية ،النظم بجامعة ورقلة ،بتاريخ 15–16–17 مارس 2004.

[5] عبد الرحيم وهيبة ،إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية– مرجع سبق ذكره ص61.

[6] يونس عرب ،"البنوك الالكترونية بين مزايا وعيوب"،على الموقع الالكتروني www.kenanha.com.

الشكل رقم (03): نسبة الإيرادات و التكاليف في كل من البنكين التقليدي و الالكتروني.

المصدر: نادية عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 82.

فالشكل السابق يبين لنا أفضلية البنوك الالكترونية عن المصارف التقليدية من ناحية التكاليف و الإيرادات، إذ أن البنوك الالكترونية تستطيع التوفير إلى غاية 35% (50%-15%) من التكاليف، و تحقيق إلى غاية 85% إيرادات أي بزيادة قد تصل إلى 35% أعلى من المصرف التقليدي.

لكن رغم هذه المزايا العديدة ،إلا أن المصرف الالكتروني بما فيه من تكنولوجيا له مخاطر شأنه في ذلك شأن أي تكنولوجيا جديدة لابد أن يكون لها بعض المخاطر ،ويحذر الخبراء الاقتصاديون من الأخطار المحتملة من جراء التعامل بنظام البنك الالكتروني والتي يمكن أن تؤدي الى اتساع الهوة في علاقة المصرف بالعميل وما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية، وتعرض المصارف لعمليات نصب.

كما أن البنك المركزي يجد صعوبة في مراقبة حجم السيولة ،حيث إن نظام البنك الالكتروني يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطه على زر الكمبيوتر أو التلفون خارج حدود الدولة الى دولة أخرى او العكس ،مما يجعل الدولة عرضة للتأثر بأزمات السيولة سواء بالزيادة أو بالنقصان.

ظهور المخاطر القانونية، حيث تنطوي المعاملات المصرفية الالكترونية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية ،كعدم معرفتها الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه.مع وجود خطر القرصنة والتعرض الى تخريب المعلومات المتوفرة لدى البنك.

كما أن التصنت الالكتروني وارد بحيث يمكن الحصول على بعض البيانات و المعلومات الالكترونية المتسربة من جهاز الكمبيوتر والبعض الاخر من توصيلات الشبكة ثم كشفها وتجميعها لتصبح بيانات ومعلومات ذات فائدة ،هذه الاختراقات قد تكون خارجية كما قد تكون داخلية ،كموظفي

المصرف ،وبالتالي على التجارة الالكترونية بشكل عام.[1] وبذلك يتعرض المصرف الى مخاطر السمعة ،فوجود سمعة سيئة للمصرف من ناحية عدم توفر الوسائل الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها المصرف والخاصة بعملائه ،أو وقوعه في بعض عمليات الاختراق لنظمه الالكترونية ،مما يؤثر كثيرا على عدد عملائه ويقلص نشاطات المصرف الى أقصى حد مما يقلل من أرباحه فضلا عن المخاطر الأخرى ،وهي المخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية ،كمخاطر الائتمان ،السيولة ،سعر الفائدة...الخ.[2]

ثالثا:متطلبات البنوك الإلكترونية

البنك الإلكتروني بالنشاط الخاص به يجب توفر لديه مجموعة من المتطلبات وتتمثل هذه المتطلبات في:

أولا: البنية التحتية التقنية :[3]

إن أولى متطلبات البنوك الإلكترونية البنية التحتية التقنية ،والبنية التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنا الاتصالات وتقنية المعلومات ،وذلك أن بنوك الإلكترونيك تحيى في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الإلكترونية ،والمتطلب الرئيس وضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان دخول آمن وسليم لعصر المعلومات يتمثل بالاتصالات ،وبقدر كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي .

الاستثماري، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي ،وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات كما أن العنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات ،من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية ،وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة ،ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيس ،بل استراتجيات التواؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطيقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية .

إن أهم عناصر إستراتجية البناء التحتي في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة و توفير إطار القانوني الواضح الذي يحدد الالتزامات على أطراف العلاقة.

---

[1] بريش عبد القادر و محمد زيدان ، مرجع سبق ذكره.

[2] منير محمد الجهينيبي و ممدوح محمد الجهينيبي،التبادل الالكتروني للبيانات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2004 ص ص 21-22.

[3] -يوسف مسعداوي ،"البنوك الإلكترونية "،ملتقى وفن أول حول المنظومة المعرفية الجزائرية ،الواقع وال كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،15.14 ديسمبر ،2004 ص7

- السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع
- تنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة، وفي مقدمتها معايير أمن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين.
- أخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين أن يكون محلا للتشييع الاستثماري من قبل الدولة .

وتوفر البنية التحتية العامة يبقى غير كاف دون مشاريع بناء بنا تحتية بالمنشآت المصرفية وهو اتجاه تعمل عليه البنوك بجدية.[1]

الشكل رقم (04) : البنية التحتية للبنوك الإلكترونية[2].

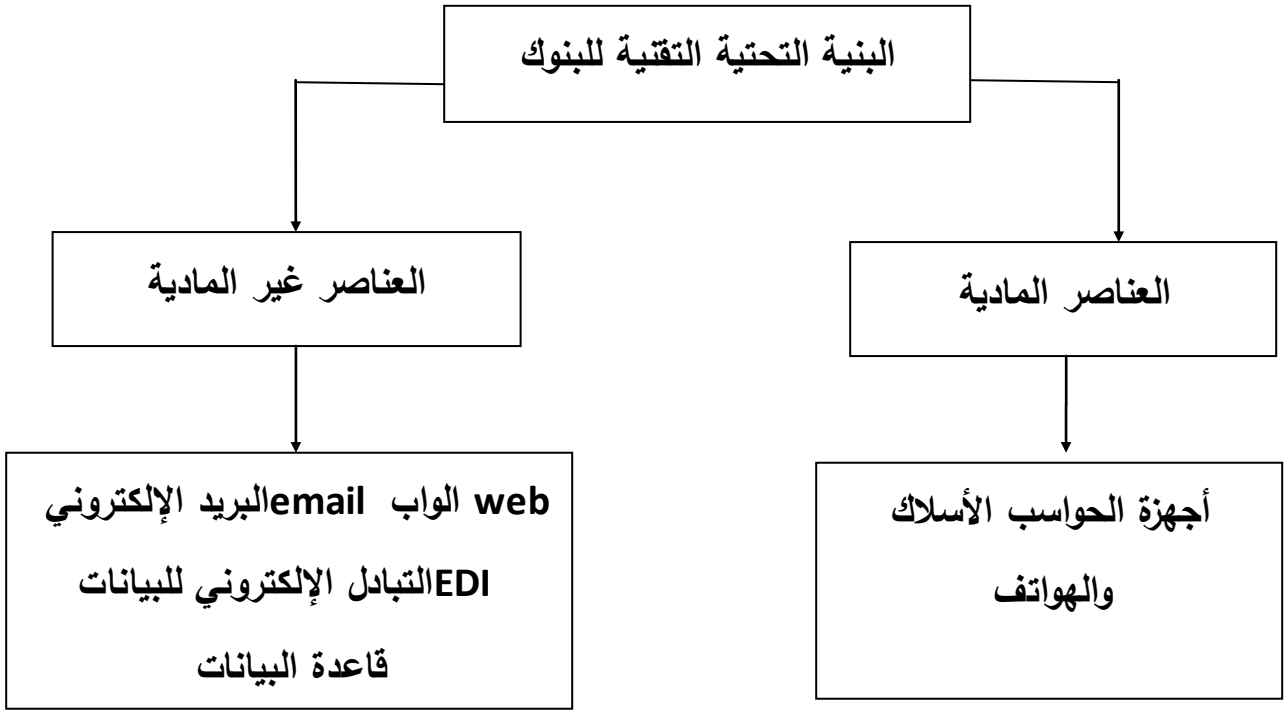

المصدر :عباس بلفاطمي، متطلبات الإقامة ووسائل الدفع الإلكتروني ،ملتقى حول المنظومة في الألفية الثالثة ،7جوان 2005 ص12

[1] -يوسف مسعداوي، نفس مرجع، ص07

[2] عباس بلفاطمي،متطلبات الإقامة ووسائل الدفع الإلكتروني ،ملتقى حول المنظومة في الألفية الثالثة ،7جوان 2005 ص12

ثانيا: التطوير والاستمرارية:

إن الجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التمييز ،ونلاحظ أن البنوك العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد ،لأنها تنتظر أداء الآخرين، وربما يكون المبرر للخوف على أموال المساهمين واجتياز المخاطر ،وهذا لا يعني أن الريادية في اقتحام الجديد التسرع في التخطيط للتعامل مع الجديد وإعداد العدة ،لكنها حتما تتطلب السرعة في انجاز ذلك.

1 – الرقابة:

لقد أقامة غالبية مواقع البنوك الإلكترونية جهات مستورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء موقعها ويسود فهم عام أن كثرة زيادة الموقع دليل نجاح الموقع لكنه ليس ذلك دائما وإن كان مؤشرا حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث.

2 – الكفاءة الأدائية:

من أهم الأمور أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستثمارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.[1]

3 – التفاعل مع متغيرات والإستراتجية الفنية والإدارية والمالية:

التفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي ،تلك الأفكار التي تبقى وليد تفكير إبداعي وليس وليد تفكير نمطي.

4 – توافر ضوابط الأمن المتعلقة بالإنترنت :

يعتقد كثيرا من الاقتصاديين أن استخدام المدفوعات الالكترونية وكذلك النقود الإلكترونية سوف يعتمد على تطور النظم المتقدمة ،والتي تضمن أمن أرقام بطاقات الائتمان وكذلك الأشكال المختلفة للنقود الإلكترونية خصوصا النقود الشبكية فضعف أساليب الحصانة الموجودة حاليا ضد محولات القرصنة الإلكترونية والإستلاء على حسابات العملاء وأرقام بطاقاتهم البنكية ،قد يؤدي إلى الإحجام أو على الأقل إلى عدم التحمس لحيازة النقود الإلكترونية ،ذلك أن النقود الشيكية قد تكون هدفا سهلا لغزاة

[1] -يوسف مسعداوي ، مرجع سابق ،ص ص 20 21.

وقراصنة البرمجيات الإلكترونية ،وإلى أن تثبت أساليب الحماية والأمن جدواها وفعاليتها ضد مثل هذه التصرفات فإن شيوع استخدام النقود الإلكترونية سيضل متواضعا.[1]

3. المطلب الثالث :أهمية العمل بالصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي

إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الايجابية على الاقتصاد بصفة عامة والنظام المصرفي[2] الجزائري بصفة خاصة وذلك من خلال :

1-تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري : إن مرور الاقتصاد الجزائري بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الاستقرار، وبصدد الحديث عن الصيرفة الالكترونية ،فماذا ستضيف هذه الأخيرة ؟ وهل يمكن أن تكون مدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

1-1-بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى ،تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية ،ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته ،بوصفها المورد الجديد للثروة ،ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة وبذلك فهي تساهم بشكل كبير في تبني هذا الاقتصاد.

1-2- محاربة الاقتصاد الموازي:

لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية ،هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار والذي ساهم في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (هو مجموعة من النشاطات غير الشرعية التي تمارس على هامش الاقتصاد الرسمي من طرف أفراد وجماعات محترفة ،للبحث عن الربح السهل والتهرب من الضرائب ومن المراقبة) وتفشي ظاهرة الاكتناز ،كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق الموازية ،وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا ،وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الالكترونية وإقامة أنظمة دفع الكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

---

[1] -بدر بن عبد المالك ،"الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في السعودية "، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية ،جامعة نايف العربية الأمنية ،2007 ،ص48

[2] بن منصور فريدة- الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر -مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص بنوك ومالية جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2010-2011،ص ص :90-91.

1-3-تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر:

إن أساس ظهور التجارة الالكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الالكترونية والصيرفة الالكترونية ،وبالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذه التجارة.

2-تأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري : إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح له:

2-1- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية :خاصة في ميدان الخدمات المصرفية الالكترونية ،علما أنها تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي وتبحث عن جلب الاستثمار الاجنبي.

2-2-تخفيض التكاليف: من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة ،خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة والتواجد على الانترنت قدر على التكفل بالوصول الى عدد كبير من الزبائن وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة وبتكلفة أقل ،إضافة الى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية ،فضلا عن التعاملات بين المصارف والمبادلات الالكترونية.

2-3-تعزيز الشفافية: إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج لخدماتها والإعلام عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

2-4-تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر :من خلال إقامة سوق مالية الكترونية وإقامة أنظمة دفع الكتروني تساهم في تطور أدائها وترقيتها.

III. المبحث الثالث :آفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر

الحديث عن تطور الصيرفة الالكترونية وظهور المصارف الالكترونية يقودنا الى حالة الجزائر والحديث عن آفاق هذه الأخيرة في نظامها المصرفي ومدى مسايرة الدول المتقدمة في ذلك بالإضافة الى الجهود المبذولة المشاريع المختلفة المتبناة.

1. المطلب الأول :الصيرفة الالكترونية وحتمية تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية

مع تطور التكنولوجيا والاتصال كان لزاما على الجزائر مواكبة هذا التطور واللحاق بالدول المتقدمة في مجال الصيرفة الالكترونية وتطوير خدماتها البنكية ،وبالتالي سنعرض مدى تطور شبكة الانترنت وواقعها في الجزائر و بعده الصفقات الالكترونية التي تقوم بها مع الخارج.

أولا :تطور شبكة الانترنت وواقعها في الجزائر

لقد أثر التأخر الكبير في قطاع التكنولوجيا الإعلام والاتصال بطريقة سلبية على أداء الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الجزائرية ،إلا أننا نشهد بداية تحرير القطاع لاسيما قي مجال الهاتف النقال وشبكة الانترنت، وسنحاول إبراز واقع شبكة الانترنت في الجزائر ،لأن الصيرفة الالكترونية في أي بلد مرتبطة ببيئتها المتمثلة في الانترنت وعدد المستعملين لها بانتظام ،ولقد تم ربط الجزائر بالانترنت عام 1994 عن طريق ايطاليا وذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى ريناف (Rinaf)

وتكون الجزائر هي النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا ،وكانت سرعة الارتباط آنذاك ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 600 حرف ثنائي في الثانية لتصل سنة 1996 إلى 64 ألف حرف ثنائي في الثانية ثم 1 ميغابايت في الثانية ليصل سنة 2002 إلى 140 ميغابايت في الثانية ،ففي بداية كان استخدام الانترنت مقتصرا على الهيئات ومراكز البحث العلمي دون الأفراد .فقد قدر عدد الهيئات المشتركة في الشبكة 130 فقط سنة 1996 "internautes " فقد تجاوز 4700000 سنة 2010 ،وهذا العدد مرشح للارتفاع.

ورافق ارتفاع عدد متصفحي الانترنت تضاعف عدد نوادي الانترنت ,فقد انتقل تعدادها من 100 مقهى سنة 2000 ليصل إلى 500 سنة 2007 ،إلا أن هذا الارتفاع لا يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار والأسباب تعود لما يلي :

- نقص الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية هذه النوادي أو المقاهي في تطوير المعارف وفعاليتها في تطوير النشاط الاقتصادي والمالي.
- ارتفاع أسعارها وأسعار لوازمها.
- الضعف في الارتباط بين المؤسسات الاقتصادية والإدارية بالشبكة ،والتي ان امتلكت مواقع على هذه الشبكة فغالبا تكون لتعريفها لا أكثر ،أي أن استعمالها غير تجاري وبالتالي فهي محصورة أساسا في البحث العلمي فقط.
- قلة موزعي الانترنت في الجزائر حيث نجد من بين 95 معتمد لا ينشط سوى 20 فقط موزع فقط.[1]

[1] منية خليفة,الصيرفة الالكترونية كمدخل لتأهيل وعصرنة البنوك، مداخلة قدمت في الملتقي العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية –المركز الجامعي بخميس مليانة ،الجزائر،يومي 26-27 أفريل 2011 ص ص6-7.

لقد قامت الجزائر بعدة استثمارات جديدة في قطاع الاتصالات وذلك لتحديثه وكذا الحد من مشاكل الانقطاعات المتكررة لشبكة الانترنت ورفع قوة تدفق الشبكة من خلال تحديث الشبكات ،وذلك لان أغلبيتها يعود إلى بداية التسعينات ،كما أدخلت الحكومة الجزائرية ما يسمى بتقنيات الجيل الجديد ،وذلك باقتناء ألف جهاز وصول بالانترنت تم توزيعها على خمس ولايات هي :العاصمة ،وهران ،سطيف ،قسنطينة والشلف تم تسويقها في جوان 2011 ،كما تم اقتناء 500 ألف جهاز أخر في أكتوبر 2011 وزعت على 14 ولاية وستسمح تقنية الجيل الجديد بتحسين نوعية خدمات الانترنت ،حيث أن سرعة التدفق ستصل الى 500 ميغا في الثانية الواحدة ،وسيتم بث قنوات تلفزيونية على شبكة الانترنت ،حيث طموح إدارة اتصالات الجزائر أن يفوق عدد مستخدمي الانترنت 6 ملايين مشترك مع نهاية 2014.

ورغم المشروع الطموح الذي قامت به وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أي مشروع "أسرتك" والهادف الة ان تملك كل أسرة حاسوب ،إلا أن عدد الأسر المالكة للحواسيب لم تتعدى 1.3 ٪ فيما وصلت النسبة في ماليزيا 23.41٪ والصين 14.74 ٪ .[1]

ثانيا : مجهودات الجزائر في مجال تعميم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال

منذ عام 2000 والجزائر تقوم بعدة مشاريع بهدف تحرير سوق مزودي خدمة الانترنت ولقد قامت في المجال بإصدار عدة قوانين تحدد بها شروط وضع خدمة الانترنت وكيفيات استغلالها ومن بينها:

1- القيام بإدخال تدريجي للتسيير التقني والتجاري لشبكة الاتصال السلكية واللاسلكية (IDT).

أ- بإدخال الأعمال الالكترونية (E- commerce)الدفع الالكتروني على مستوى الحسابات البريدية (2004-2005).

ب-المعالجة المعلوماتية لعمليات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ،انطلق في مارس 2004.

ج- إدراج 200 جهاز إعلامي متعدد الوسائط يسمح بدخول مشترك في شبكة الانترنت (نهاية نوفمبر 2004).

د- نظام تسديد مكثف للبنوك (SPM)(2004).

و- تعميم شبكة الانترنت في كافة المستويات التعليمية الجزائرية نهاية 2005.

هـ- إنشاء قطب معلوماتي في المدينة الجديدة سيدي عبد الله بالعاصمة الجزائرية.

ي- تشغيل حلقتين وطنيتين للألياف البصرية يقدر طولها ب 15000 كم (تم انجازها في الفترة 2001-2003).

[1] هاجر حمدي باشا، مرجع سابق ، ص ص :65-66

ط- تطوير استعمال الانترنت بالسرعة الفائقة ADSL تم انجازها في نوفمبر 2003 .

ي- تحضير مشروع الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا (نيجيريا) المدرج في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد.

ولقد قامت الجزائر بعدة مشاريع هامة لتطوير التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال وهي قيد الانجاز حاليا، أبرزها مشروع الحضيرة الالكترونية بسيدي عبد الله (تقع على بعد 30 كم غرب العاصمة) ،وقد تم تخصيص مبلغ 22 مليار دينار لهذا المشروع من مخطط الإنعاش الاقتصادي ،ولا يعتبر هذا المبلغ كبير اذا ما قورن بأهمية المشروع واستعجاليه ،وهي خطوة هامة جدا وستشيد مدن أخرى مماثلة في عدة مناطق من الوطن. وجهود الجزائر متواصلة في مجال تطوير الصيرفة الالكترونية والنقد الالكتروني ،إلا أن هناك أسباب تعرقل سير مثل هذه المشاريع ،مما أدى الى بطء عمليات الانجاز وسوف نشير هنا الى حالتين :

الحالة الأولى :تتمثل في العقد المبرم في أفريل 2003 من أجل تعميم النقد الالكتروني في البنوك الجزائرية، وذلك مابين شركة ساتيم (**SATIM** : société Algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique 141).

والشركة الفرنسية(Ingenico Data Systems)،وكان من المقرر أن نرى نتائج هذا المشروع في نوفمبر من نفس السنة وذلك بإصدار أول بطاقة دفع مصرفية ،وأول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004.

الحالة الثانية :فهي الشراكة القائمة بين المجموعة الفرنسية (Diagram)الرائدة في مجال البرمجيات هي (Magactmul Timedia) و (soft Engineering) ومركز البحث في الاعلام العلمي والتقني (Cerist) ,ونشأت عن هذه الشراكة شركة مختلطة سميت ب"الجزائر للخدمات الصرفية الالكترونية" (AEBS :Algeria E-Banking Service) ،وهدفها هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر وموقعها على الانترنت هو ، (www .aebs. dz)،وهو مشروع يهم كل المصارف الجزائرية وكل ما ينقصه هو الحزم والسرعة في التنفيذ.

<u>ثالثا</u> :عقد الصفقات التجارية مع الخارج إلكترونيا

في يوم 15 جويلية 2008 عرض ممثلي الشركة الأمريكية "تراد كارد" خدماتهم لعقد الصفقات التجارية مع الخارج عبر التجارة الالكترونية أمام متعاملين اقتصاديين جزائريين وذلك بهدف تمكينهم من الانخراط فيها لكنهم اصطدموا بواقع ومحيط الاقتصاد الجزائري ،فلقد وجد أن هناك تشريعات تحول دون استعمال هذه الخدمات في البلاد ،رغم أن عقد مثل هذه الصفقات يوفر الوقت والجهد والمال حيث أن المنخرط في

هذه الشبكة يمكنه اقتصاد مابين 1الى 3% من الأعباء والتكاليف ،كما توفر الشبكة ضمانات إضافية لخدماتها وذلك من خلال انخراط بنوك عالمية مثل سيتي بنك و مؤسسات التأمين الدولية مثل "كوفاس" و"هرمس" .

إلا ان المشاركين الجزائريين اعتبروا عدم وجود أهم ضمان للانخراط في الشبكة ألا وهو عدم توافق التشريعات، وكذا التوقيع الالكتروني الذي لا يزال غير معتمد في القوانين الجزائرية من أهم العوائق ،بالإضافة الى التسيير التقليدي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الذي يعتمد بشكل أساسي على الوثائق الورقية كعائق إضافي ،وفي انتظار إصدار القانون الخاص بالتوقيع الالكتروني في الجزائر.[1]

2. المطلب الثاني :جهود الجزائر في سبيل تطوير نظم الدفع المصرفية

سعت الجزائر دوما لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي وذلك للاندماج الفعلي في الحركية الاقتصادية الدولية ،وتمثلت جهود الجزائر في سبيل تطوير العمل بنظام البطاقة في :

أولا :إنشاء شركة الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM : وهي شركة تابعة لثمانية بنوك جزائرية وهي :بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ،بنك التنمية المحلية (BDL) ،البنك الخارجي (BEA) ،البنك الوطني الجزائري (BNA) ،القرض الشعبي الجزائري(CPA) ،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) ،وبنك البركة (ALBARAKA).

حاولت هذه الشركة تطوير العمل المصرفي الالكتروني بشتى الطرق حيث أبرمت عقد في أفريل 2003 مع الشركة الفرنسية (ingineco data system)،بهدف تعميم العقد الالكتروني في البنوك الجزائرية ،كما عقدت اتفاقية بين المجموعة الفرنسية(Diagram-Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية وهي :

(**MAGACT, MULTIMIDIA و Engineering Soft**)ومركز البحث الإعلامي والتقني CERIST وقد قامت الشركة باقتناء أجهزة وبرامج لضمان جميع مطالب الدفع الالكتروني والموزعات ، وقد تعاملت في ذلك مع موردين هم :

1_ **ACI World Wide** و هو المسئول عن البرامج المعلوماتية.

2_ **Gemplus et Data card** وهو المسئول عن التزويد ووضع نظام التشخيص(Système de personnalisation).

[1] بودي عبد القادر ،بودي عبد الصمد –تكنولوجيا الانترنت كأداة لتميز الخدمة المصرفية– مع الإشارة لحالة الجزائر ص ص 9-11.

3_ **Gemplus et Schlumberger** وهو المسئول عن التزويد بالبطاقات وفقا لمقاييس (Europe Mastercard and VISA) ، وهو معيار عالمي للعمل المشترك بالبطاقات.

4_**Thalès** :وهو المسئول عن التزويد بمطارف التسديد الالكترونية وفقا لمقياسEMV .[1]

ثانيا :مشروع نظام الدفع بالبطاقة في الجزائر

تعاونت البنوك الجزائرية مع الشركة(SATIM)لتطبيق مشروع نظام الدفع بالبطاقة ،بحيث يجب توفر الهياكل القاعدية اللازمة للبنوك ،ولقد تم تجريب هذا المشروع بمدينة الجزائر 2005 ،وكان ذلك بمشاركة أربعة بنوك مع حوالي 400 تاجر ،في حيز جغرافي قدره 5 كم حول مدينة الجزائر أي بالقرب من مركز المعالجة (CENTRE DE TRAITEMENT TNTERBANCAIRE)،لذا تعاونت شركة (SATIM)مع مكتب دراسات أجنبي لانجاز الدراسات اللازمة ،دون نسيانها لهدفها الأساسي والمتمثل في الوصول الى الحل النقدي الالكتروني المتكامل الذي يتكفل بالمدفوعات الوطنية والدولية ،والربط بأنظمة النقديات للبنوك الجزائرية المعنية والتي تعمل في اطار بنكي مشترك.

ولنجاح هذا المشروع قامت(SATIM) بعصرنة نظام الدفع وذلك من خلال إدخال البطاقة واعتبارها وسيلة سحب دفع الكترونية ما بين البنوك ،وكان هدفها الأساسي وضح حل نقدي بما يتماشى مع المقاييس الدولية من خلال وضع وتسيير موزع وطني يربط بيت مختلف نقاط البيع ومراكز معالجة الصفقات.[2]

ثالثا : أنظمة الدفع المصرفية المتبعة بين البنوك الجزائرية

بادر بنك الجزائر وبالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي بتطوير أنظمة الدفع من خلال ضبط المعايير والمقاييس التي تحكمها ،وتحديث البنية التحتية المصرفية في مجال أنظمة الدفع ،فتم انجاز نظام دفع الكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS(REAL TIME GROSS SETTELMENT SYSTEM ; RTGS :Régime de traitement des grandes sommes) في شهر فيفري 2006 ،ويهدف هذا المشروع الى تحسين وتحديث الخدمة المصرفية خاصة من حيث أنظمة الدفع وذلك للوصول الى المستوى الدولي .

[1] جميل أحمد ,رشام كهينة ،بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر ،مداخلة قدمت الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية– المركز الجامعي بخميس مليانة ،الجزائر،يومي 26-27 أفريل ص ص :19-18.

[2] جميل احمد: نفس المرجع السابق ص ص :16-18.

ان تعريف هذا النظام يتضح من اسمه وهو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ،ويتم فيه سير التحويلات على الفور وبدون تأجيل وعلى أساس إجمالي [1].

ويمكن من خلاله ربط جميع أنظمة المدفوعات النقدية والمقاصة والتحويلات النقدية ،ويتميز هذا النظام بسرعة الأداء ويوفر مؤشرات نقدية دقيقة تساعد على سرعة اتخاذ القرارات ورفع كفاءة ادارة السيولة النقدية لدى البنوك بسهولة ويسر.[2]

وتم تحديده بمقتضى النظام رقم 05_04 الصادر في 13 أكتوبر 2005 وهو نظام دفع مابين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار.[3]

3. المطلب الثالث :العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع في الجزائر

حسب وجهة نظرنا العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر هي كما يلي :

1_عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الالكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري ،إلا أن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا ،بل أننا لا نبالغ أن نقول انه لم يتم حتى التفكير في ضرورة اعتمادها ،حيث تأكد لنا انه ليست هناك أي جهود في إطار ذلك ،بل أن الإحصائيات المتعلقة بهذا اللون من التجارة غير متوفرة لدى وزارة التجارة.

ومن الأسباب التي تحول دون انتشار التجارة الالكترونية في بلادنا ارتفاع تكلفة استخدام ألانترنت ،في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه ,مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت ،بالإضافة الى نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع ،مما يجعل انتشارها يكون منعدما في بلادنا.

ويتجلى ذلك واضحا في عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع ،فلا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في اجراء استقصاء لمدى اهتمام الناس لهذا النوع من التجارة ،والتفكير في سبل

---

[1] قاسي ياسين , فايدي كمال –إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر–مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية–،المركز الجامعي بخميس مليانة،الجزائر يومي 26–27 أفريل 2011ص:9.

[2] بنك الإسكندرية ،النشرة الاقتصادية ،ادارة البحوث والترجمة،المجلد السابع والثلاثون 2005ص:20

[3] مفتاح صالح ،الطيب داودي معارفي فريدة –الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة المستجدات وتأهيل المصارف الجزائرية– www.eco.asu.jo /ecofaculty/wp-conte.../25.doc

تقنينها أو الاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال مما يبقي على تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل وتقنيات الدفع الحديثة.

الانتشار الواسع للامية في بلادنا ،حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالإحصائيات التي تتحدث عن ما يفوق سبعة ملايين أمي ،وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى وجودها ،وهذا يعتبر عائقا يحول دون انتشار التجارة الالكترونية[1] ،والحديث هنا عن انتشار الامية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية ،أو يقصد بها الجهل بأساليب ووسائل التعامل في مجال المعلوماتية ،حيث أن عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 17،5 مليون نسمة في الوقت الذي لا يفوق عدد المؤهلين لاستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري لسنة 2004[2].

2_مشاكل البطاقة الائتمانية

يترتب على استخدام البطاقة الائتمانية جملة من المشاكل منها سرقتها أو ضياعها أو استعمالها من طرف الغير، بالإضافة الى التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع البطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة لمدة 55 يوما ،وخطر السيولة عليه في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين[3].

3_الجرائم الالكترونية ومخاطر استعمال وسائل الدفع الالكترونية[4]:

بغض عن مدى الخبرة والتفوق والابتكار المتوصل إليهم، يشهد عالم الانترنت يشهد عالم الانترنت الكثير من الجرائم وهي كما تعرف بجرائم الكمبيوتر والانترنت (فيروسات لتدمير الأنظمة والبرامج الالكترونية ،مواقع مزورة لمؤسسات أو بنوك،قرصنة للمعلومات من المواقع الرسمية ،رسائل الكترونية خادعة..إلخ) تمثل خطرا حقيقيا على مستخدميها.

ووسائل الدفع الالكترونية ليست بمنأى عن هذه الجرائم باعتبار أنها تعتمد على شبكة الانترنت المفتوحة على العالم بمجمله ،ولهذا تحظى بقسط كبير من الجهود المبذولة لتوفير أمان أكثر لمستخدميها من خلال ضبط عمليات التشفير للمعلومات المتبادلة والمتعلقة بالعمليات النقدية ،لكن وبالرغم من التطور

---

[1] د.كمال رزيق ،أ.فارس مسدور –التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة– على الموقع الالكتروني www.4algeria.com

[2] عبد المالك حداد –واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات الحديثة في الجزائر(المعلوماتية والتحديات) على الموقع الالكتروني www .chihab.net

[3] د.سحنون محمود –النظام المصرفي والبطاقات البلاستيكية–على الموقع الالكتروني www.arablawinfo.com

[4] قصاب سعدية ، بودربالة فايزة ،تقييم وسائل الدفع الالكترونية : المزايا والمخاطر ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية–جامعة الجزائر3، 26–27 أفريل 2011، ص:5–6–7–8.

الهام والمساعي الحثيثة إلا أنه لا يوجد في العالم نظام تشفير محكم ومتكامل لا يمكن اختراقه من قبل القراصنة (المحترفين أو الهواة) .

فعديد المزايا التي سبق ذكرها لا يعني إطلاقا أن هذه الوسائل الحديثة متكاملة وتخلو من العيوب ،بل تتضمن في ثناياها مخاطر جمة سنحاول في ما يلي التركيز على أبرزها.

3-1-قرصنة البيانات :تشكل القرصنة في العقود التي تتم في الانترنت الهاجس الأكبر لاسيما بالنسبة للعمليات النقدية ،فقد يتم الحصول على بيانات شخص بطريقة غير شرعية ومن دون علمه ليتم استعمالها للحصول على بطاقات بنكية عبر الانترنت ،خاصة اذا كانت الهيئات لا تتخذ إجراءات أمنية كافية للتصدي لهذا المشكل.

كما قد يقدم الموظفون في البنوك الالكترونية على جرائم الاحتيال من خلال تمكنهم من الحصول على الأرقام السرية والشفرات وكل المعلومات الخاصة بحساب الزبائن ومن ثم القيام بسحبها أو التلاعب بها ،مما يكلف البنك ضررا ماديا كبيرا ناجما عن اختلاس أموال زبائنه من جهة وعن تحمله لتكاليف إضافية لأجل إصلاح وضبط بيانات زبائنه[1].

3-2-غسيل الأموال في ظل وسائل الدفع الالكترونية :إن ظاهرة غسيل الأموال ليست لصيقة بالضرورة بظهور وسائل الدفع الالكترونية ،فالظاهرة كانت موجودة قبل ظهور هذه الوسائل الحديثة ،لكن ظهور وانتشار التجارة الالكترونية واستعمال وسائل الدفع الحديثة في الدول ،فسح المجال لإيجاد سبل جديدة أصبحت من خلالها تتم عمليات تبييض الأموال إلكترونيا بسهولة وارتياح كبيرين ،إذ لا تتطلب سوى دقائق أو ثواني لأجل الإسراع في إخفاء هذه العمليات الإجرامية.

حيث يمكن لحامل البطاقة الإلكترونية أن يسحب مبالغ مالية كبيرة من الصراف الآلي ببلد أجنبي ،ثم يقوم البنك الذي سحب منه الأموال بطلب تحويلها من البنك مصدر البطاقة ،ليتم تحويل المبالغ وبذلك يكون الزبون قد تهرب من دفع رسوم التحويل بالإضافة الى تمكنه من غسل أمواله.

كما تمكن وسيلة التحويل الالكتروني من تبييض الأموال بطريقة حديثة وسهلة بإيداعها في حسابات متعددة بالبنوك ثم تحويلها الكترونيا الى عدة فروع في دول مختلفة.

بالإضافة الى ما سبق ،هناك مشكل آخر يطرح يتمثل في صعوبة تحصيل الضرائب والرسوم على المعاملات الالكترونية ،سواء تعلقت بالأموال أو بالخدمات ،بما فيها البنوك الالكترونية التي تنشط على

[1] خبابة عبد الله "الاقتصاد المصرفي :البنوك الالكترونية-البنوك التجارية -السياسة النقدية "مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،الاسكندرية ،2008،ص ص : 91-92

أكثر من دولة مما يطرح مشكل الدولة الأحق بفرض الضريبة على أرباحها ونشاطاتها ،فطبيعة النشاط على مستوى الانترنت يجعل من الصعب ربط المعاملة بمنطقة جغرافية محددة.

كما أن الطبيعة العابرة للحدود الخاصة بالمعاملات بأشكالها التي تتم عبر الانترنت ،تساهم بقدر كبير في تفشي ظاهرة التهرب الضريبي ،وأمام تطور أساليب الدفع الالكتروني ازدادت صعوبة تحديد مكان المستفيد من الخدمة أو مكان تقديمها.

3-3 مخاطر تنظيمية :تخص مدى انتشار النقود الالكترونية وإمكانية أن تحل محل النقود التقليدية ،وتأثير كل هذا على دور البنوك المركزية من حيث إدارتها للسياسة النقدية ،فاستهداف نمو الكتلة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية لن يكون له ذات التأثير في ظل انتشار تداول عدة أشكال من النقود الالكترونية الصادرة عن مؤسسات بنكية وغير بنكية ،وهذا ما يثير مخاوف مشروعة واحتمالات بتقليل أو قد تصل الى زوال احتكار البنوك المركزية لوظيفة الإصدار النقدي.

3_4 مخاطر بطاقات الائتمان :رغم المزايا العديدة والفوائد الجمة لاستخدامات بطاقات الائتمان ،إلا أن الأمر لا يكاد يخلو من تعرض حامليها لسوء استغلالها و حالات من التلاعب لاسيما في ظل انتشار التطور التقني والتكنولوجي الذي صاحبه ظهور عمليات لتزوير البطاقات أو سرقتها أو التحايل لمعرفة الأرقام السرية وهذا بغرض الاستيلاء على أموال الغير ،ويمكن التعرض لهذه المخاطر في العناصر الآتي ذكرها :

3-4-1- بالنسبة لصاحبها:

قد يستعملها لأجل ارتكاب مخالفات للحصول على الأموال بأي وسيلة وإن كانت مخالفة للعقد المبرم بينه وبين بنكه. كأن يستعملها بعد انتهاء مدتها أو قيام ابنك بإلغائها ،أو تجاوز حد السحب المحدد لها بالتواطؤ مع الموظف بالبنك أو مع التاجر، كما قد يقوم باستغلال خدمات نقاط البيع الالكترونية في ايداع شيكات بدون رصيد حيث تضاف قيمة هذا الشيك الى الحساب الأصلي للزبون ،ثم يسارع هذا الأخير لتحصيل قيم هذه الشيكات من نقطة البيع الالكترونية قبل تمام المقاصة بين البنوك ،كما يمكن لصاحب البطاقة بالتواطؤ مع الغير وتركها له لاستعمالها في السحب وتزوير توقيعه ،ثم يقوم بالاعتراض على عمليات السحب والطعن بالتزوير في توقيعه حتى لا يتم اقتطاع المبلغ المسحوب من حسابه.

3-4-2-بالنسبة للبنك:

خطر السيولة لدى البنوك بالنظر إلى الإفراط في حجم التعامل بالبطاقات من طرف زبائنها ،وكذا تنامي حجم الديون المعدومة بسبب عدم قدرة حاملي البطاقات على الوفاء بمستحقاتها ،فكبر حجم القروض المجانية لحملة البطاقات يستوجب على البنك الاحتفاظ بسيولة أكبر لأجل مواجهتها بالوقت والحجم

المناسبين ،وهذا ما يؤدي الى تراجع في ربحية البنك ،كما يمكن للبطاقات التسبب في ارتفاع الأسعار ،فاستخدامها يؤدي الى زيادة في عرض النقود في الاقتصاد مما ينتج عنه سوء تخصيص الموارد وخاصة القروض الاستهلاكية الممثلة في البطاقات الائتمانية. فمستخدموا البطاقات غالبا ما يتوسعون في عمليات الاستهلاك ،ليقعوا تحت وطأت ديونهم لاسيما الفوائد المترتبة عنها والتي تعد مرتفعة النسبة.

3-5-غياب أرضية قانونية ورقابية على عمليات الدفع الالكتروني :حيث أن تسارع استعمال وسائل الدفع الالكتروني لم يواكبه إنشاء قاعدة تنظيمية وقانونية تتماشى مع الخصوصية التي تفرضها طبيعة هذه الوسائل من تدويل المعاملات ،مما يجعل التشريعات المحلية لوحدها غير قادرة على تقديم التأطير القانوني اللازم وإيجاد الحلول المناسبة للنزاعات بين المتعاملين والتي تفرزها عمليات الدفع الالكتروني بصفة خاصة ،والتجارة الالكترونية وباقي المعاملات الالكترونية بصفة عامة.

وبالنظر الى تعدد هذه النزاعات أصبحت الحاجة ماسة الى استجابة التنظيمات والقوانين لأصداء التطور الحاصل في مجال وسائل الدفع ،من خلال تطوير المفاهيم والمبادئ ومواجهة المستجدات ،لأجل القضاء على هذا الفراغ القانوني الذي يعمل ضمنه الدفع الالكتروني ،لتوفير حماية قانونية لمستعمليه من جهة ،و ردع الجرائم التي تحصل بسبب غياب الأحكام العقابية من جهة أخرى.

كما أن هذا المشكل يمكن النظر إليه من زاوية أخرى ،فالاعتماد على الركائز الالكترونية في تنفيذ المعاملات ،التي تتم بين جل الأطراف الكترونيا أي من دون وثائق ورقية ،مما يطرح عائق الإثبات القانوني للعمليات المبرمة في حال حدوث نزاع بين الأطراف المتعاقدة.

خلاصة

الجزائر وسعيا منها لمواكبة التطور الحاصل في مجال الصيرفة الالكترونية قامت بعديد الجهود لتطوير النظام المصرفي الجزائري منذ سنة 2005 ، بدأ ذلك من خلال برنامج تطوير وسائل الدفع والذي دخل حيز التنفيذ عام 2006 بالإضافة إلى إصدار بعض البنوك الجزائرية لبطاقات فيزا الدولية و مستر كارد ، وإنشاء الجزائر لشبكات وطنية مصرفية من خلال استخدام نظامي (SATIM و RTGS).

بدأت البنوك الجزائرية في تطبيق نظام الدفع عبر الانترنت ولكن اعتماد الصيرفة الالكترونية فيها لا يزال في بدايته لغياب الثقافة المصرفية في الجزائر ، ومن الجهود الرامية لتحسين ذلك انجاز مشروع الحضيرة الالكترونية من اجل تطوير التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال ، حيث أن بلادنا أدركت ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي واعتماد وسائل الدفع الالكترونية من خلال عقد الصفقات التجارية مع الخارج إلكترونيا وتعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بنوكها .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية حول استخدام الصيرفة الالكترونية في البنك العربي ARAB BANK

تمهيد:

إن أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في مصاعب و متاهات البرامج الإصلاحية المتعددة، و التي معظمها كان يعتمد على عصرنة النظام و اعتماد الصيرفة الالكترونية على وجه الخصوص لم يبلغ ذروته القصوى، أي لا بد من الاهتمام بالعمل المصرفي الالكتروني باعتماد وسائل دفع الكترونية حديثة تساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق سوف نقوم في هذا الجزء بإسقاط واقع الصيرفة الالكترونية التي أشرنا إليها سابقا ، من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في البنك العربي، وقد جاءت هذه الدراسة في شكل أسئلة واستفسارات لمعرفة مدى تطبيقها في هذا البنك في ظل التطورات الحاصلة في هذا القطاع ،وعلى هذا الأساس سنتناول الموضوع من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك العربي(ARAB BANK)

المبحث الثاني : أنظمة و وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في البنك العربي

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في الصيرفة الالكترونية و مقارنة الجهود الجزائرية.

I. المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول البنك العربيARAB BANK

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية ، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة لتحقيق تلك الأهداف المسطرة للتمويل ، وبالتالي تم إنشاء البنك العربي

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف ونشأة البنك العربي، وكذا أهم المهام والوظائف التي يقوم بها هذا البنك والهيكل التنظيمي له.

1. المطلب الأول: نشأة وتطور البنك ألعربي

استطاع البنك العربي أن يفرض وجوده في ظل بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية وأجنبية ،وذلك بتبني تنظيم جديد ،وتحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية ،بالإضافة إلى نظام الإدارة واستراتيجياتها المكيفة مع الحقائق الاقتصادية الجديدة.

أولا: النشأة[1] :

هو عبارة عن هيئة اقتصادية خاصة ،مؤسسة مصرفية عربية ،يعد واحد من أقوى الدعائم الأساسية للاقتصاد العربي من خلال شبكة فروعه ومؤسساته الموجودة في البلدان المختلفة ومكانته العالمية.

تأسس البنك العربي والذي يتخذ من عمان ،الأردن ،مقرا له في سنة 1930 وهو يمتلك الآن اكبر شبكة مصرفية عربية عالمية تضم ما يزيد عن 600 فرع في 30 بلد موزعة على خمس قارات.

تم تسجيل البنك العربي في 21 ماي 1930 من خلال مشاركة سبعة مستثمرين ورأس مال قيمته 15.000 جنيه فلسطيني ،بدأ العمل في القدس في 14 تموز(جويلية) من العام نفسه ،وفي عام 1948 ،نقل مقره الرئيسي إلى عمان ،الأردن ،وتم اعتباره رسميا شركة مساهمة. تولى المؤسس عبد الحميد شومان أول رئيس مجلس إدارة والمدير العام للبنك العربي عام 1974 وعمل على أن يؤدي البنك دورا فعالا ومهما كشريك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: التوسع

توسع البنك العربي بشكل سريع مابين سنوات الأربعينات والخمسينات ،حيث امتدت فروعه لتصل الى 43 فرعا في شتى أنحاء العالم العربي وبلغ رأسماله 5.5 مليون دينار أردني.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

وفر هذا الأخير وظائفا لأكثر من 100.000 موظف ،ففي الأردن عملت قروض البنك لصالح مصانع الإسمنت والأغذية الحديثة على تعزيز معدل نمو البلاد لتحتل الثانية في الشرق الأوسط بعد الكويت الغنية بالنفط. استمر التوسع عالميا من خلال افتتاح فروع في فرانكفورت ولندن وأستراليا ونيويورك وسنغافورة ،بالإضافة إلى فروع أخرى كثيرة.

في عام 2006 ،حصل البنك العربي على الموافقة لتأسيس بنك أوروبا العربي ،شركة تابعة ومملوكة له بالكامل في بريطانيا ،لندن ،حيث امتلك البنك 50 % من حصص بنك (MNG) في تركيا و50 % من شركة النسر العربي للتأمين في الأردن ،مقدما بهذا التأمين المصرفي لمنتجاته المتنوعة. وبحلول التسعينيات أضاف البنك العربي الأعمال المصرفية الاستثمارية إلى خدماته حيث قام بتمويل المشاريع على نطاق واسع وبشكل مباشر.

حصل البنك العربي بتاريخ 13 أوت 2008 على رخصة تأسيس وتشغيل بنك إسلامي تابع ومملوك بالكامل له في السودان ،حيث يهدف إلى تقديم حزمة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ويبلغ رأس المال المدفوع للبنك العربي السوداني 50 دولار أمريكي.

في العام 2011 أصبح البنك العربي أول بنك أردني يصدر تقريره حول الاستدامة والذي يشمل مجمل أعماله عن العام 2010.

2. المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك

أولا:الأهداف

حرصا منه على مواكبة التطورات والمستجدات الاقتصادية لجأ البنك العربي ش م ع في الجزائر كغيره من البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

من الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي :

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء، و تحسين نوعية الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.
- يعمل البنك دائما على تعزيز الرسالة التي أنشأ من أجلها وذلك عن طريق تمتين الروابط التجارية بين مختلف البلدان التي يعمل بها ،وتطوير منتجاته وخدماته المصرفية.

بغية تحقيق هذه الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي لديه ،كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة تأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك ،كما سعى هذا الأخير إلى التقرب أكثر من الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سوءا بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثانيا:المهام

يقوم البنك بنشاطات و مهام متعددة أهمها:

استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أنه يسمح بتسديد أما نقدا أو لأجل، أو عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين)، ويقوم توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها.

استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطيد والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك ،و يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.

يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب ،الخصم ،شراء ،أوراق تجارية ،وصولات(NOB) الدفعات والمبالغ الصادرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين ،الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد إعادة خصم القيم.

يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.

التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:

– استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات SERTITSEL.

– استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة ،سند لأمر ،شيك ،فواتير ،أذونات الفائدة ،أو وثائق أخرى تجارية ومالية.

يلعب دور الوساطة في عمليات البيع أو الشراء وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات وخصوصا القيم المنقولة. و يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض و الاقتراض.

قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية ،ضمان تنفيذ جيد للعقد ونهاية جيدة لعملية التسديد ،مراقبة جميع العمليات من البداية ،يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى والمتعلقة بالقرض.

اكتساب أموال من العمليات التالية:البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخصص فيها نشاط البنك أو المتعاملين معه.

البنك العربي، فرع الجزائر، يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية ويسعى إلى تحقيق أهدافه و تطوير الأعمال الخاصة به.

يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركائه في جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي بالإضافة عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع:

- كفتح الحسابات ومنح الشيكات.
- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.
- طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

3. المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك العربي

يرتكز البنك العربي اليوم على فعالية ثمان وكالات ، خمس وكالات في الجزائر الوسطى و ثلاث وكالات على مستوى ولاية سطيف ،وهران ، عنابة. و هي تعمل على توسيع تغطيتها لكل التراب الوطني من خلال فتح وكالات جديدة هذه السنة.

سنقوم بوضع هيكل تنظيمي للمديرية العامة للبنك[1]، و الفروع التابعة لها على المستوى الوطني و نتعرف على بعض الدوائر المتواجدة بها، و سنقدم هيكل بسيط يبين مصلحة الدفع التي كانت مقر الدراسة و المكاتب التابعة لها. و هي كالأتي:

[1] انظر الملحق رقم (01) .

1. **دائرة قطاع الشركات و المؤسسات المصرفية :** هي الدائرة المسؤولة عن استقطاب الزبائن الجدد للبنك، من خلال عرض و تقديم مختلف المنتجات و الخدمات المصرفية التي يعرضها البنك و كذا دراسة طلبات الزبائن لمنحهم قروض و تسهيلات مصرفية.
2. **دائرة الائتمان:** هي الدائرة المسؤولة عن مراقبة و مراجعة ملفات القرض المقدمة من طرف دائرة قطاع الشركات و المؤسسات المصرفية و هذا من ناحية مطابقتها لإجراءات البنك العربي.
3. **دائرة العمليات :** دائرة مختصة بكل العمليات الدولية المكلفة بتنفيذ العمليات المتعلقة مع الخارج عن طريق SWIFT كما تعمل على فتح حسابات في الخارج، و تامين تسيير الخزينة بالعملة الأجنبية.
4. **دائرة الالتزام:** تسهر على ضبط و توخي الحذر والتزام بالقوانين المملاة من طرف البنك العربي لتطبق و تحترم من طرف الغير بصفة قانونية. و عدم احترام القوانين و الموارد المتعلقة بخدمات البنك و الخدمات التمويلية تخلق حيازات قضائية و إدارية أو سلوكية خاصة الخسارة التي تمس بسمعة المؤسسة ، و مهمة التقيد لا تنحصر فقط على خلق المراقبة بل إن المسؤول عن التقيد له مهمة التوجيه و الحيطة.
5. **دائرة المراقبة المالية و المحاسبية:** متعلقة بمراقبة العمليات المالية و محاسبة الإجراءات المتخذة في عين المكان ، فحص الحسابات التجارية المتعلقة بعمليات ذات خطر.
6. **دائرة الوسائل العامة و الموارد البشرية :**

- **مديرية الوسائل العامة** مكلفة بتقديم الخدمات و الوسائل لكافة احتياجات البنك كما أنها تهتم بإستراتيجية الزرع و النقل.
- **مديرية الموارد البشرية** هي التي تخطط و تنظم و توجه و تراقب الموارد البشرية لتستجيب لمتطلبات البنك من ناحية الكمية و النوعية.

7. **دائرة المعالجة الآلية للمعلومات :** تختص هذه الدائرة بكل ما هو متعلق العمليات الآلية و مكلفة بتجديد و تسيير آليات المعلومات.
8. **دائرة الشؤون القانونية :** تخص المسائل القانونية و تعمل على الاطلاع من ناحية القانونية على التعاملات النهائية و العقود.
9. **دائرة شبكة الفروع:** مع اختلاف خدمات مجلس البنك ، الوكالة البنكية هي عبارة عن مكان مفتوح للعامة و التي تجعل الزبائن يراودون العمليات البنكية،

الوكالة موضوعة تحت وصاية مدير الوكالة و هذا الأخير له علاقة بمدير تغطية الوكالة أو بمدير السوق.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لمصلحة الدفع في البنك العربي (الملحق رقم (02))

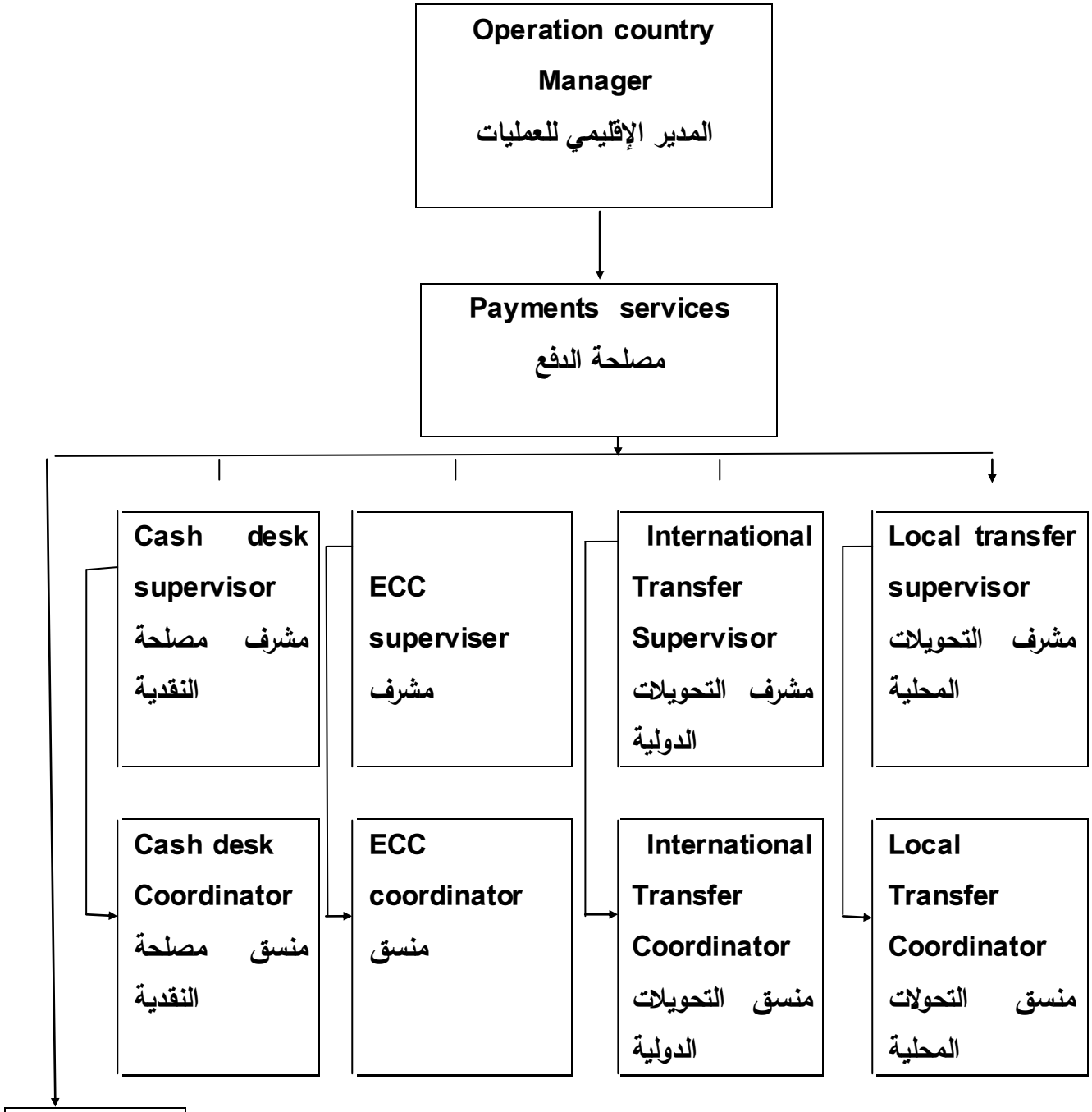

أما عن المصلحة التي تم فيها التربص فهي تتكون من 5 مكاتب فرعية كما هو موضح في الشكل الموالي:

- مكتب النقد: يقوم بكل العمليات المتعلقة بالسيولة؛
- مكتب المبادلات الدولية: تتم فيه المبادلات بين فروع البنك الخارجية ؛
- مكتب التحويلات المحلية: تقوم مشرفة المكتب بالتحويلات ذهاب و إياب ؛
- مكتب ECC.

II. المبحث الثاني: أنظمة و وسائل الدفع الالكترونية[1] المستعملة في البنك العربي

تسعى الجزائر لمسايرة متطلبات العصر بصفة تدريجية ،هذا من جهة ومن جهة أخرى فالصيرفة الالكترونية هي نظام حديث على البنوك ،وأهم وسيلة فيها هي استخدام الكمبيوتر و شبكة الانترنت.

و يعد البنك العربي من البنوك الجزائرية التي مارست الصيرفة ألالكترونية و ذلك عن طريق إدخال تقنيات من شانها مواكبة التطورات الحاصلة.

ومن خلال اجراء دراسة على مستوى البنك العربي سجلنا نسبة ضعيفة فيه ، فهي تنحصر أساسا في: أجهزة الصراف الآلي وبطاقات السحب والدفع ; التحويلات المالية البنكية ، المقاصة الالكترونية ، وتشرف على كل منها المؤسسة الوطنية المالية الالكترونية(SATIM) ، وأما عن تعاملها عبر الانترنت فهو محصور في موقع اعلامي واستخدام خدمة عربي اون لاين INTERNET BANKING ومن ميزتها تقليل التكاليف وعدم وجوب تنقل الزبون.

1. المطلب الأول:الصيرفة الالكترونية عن طريق أجهزة الصراف الآلي و البطاقات البنكية

1/- أجهزة الصراف الآلي (ATM):

تعتبر هذه الخدمة آلية من آليات إتمام العمل المصرفي، فهي تعتمد على وجود أجهزة طرحت للزبائن لتلبية حاجياتهم أليا دون الاتصال بالبنك مباشرة، و هناك نوعين من الأجهزة:

- الموزعات الآلية النقدية **DAB**
- الشبابيك الآلية البنكية **GAB**

و بالنسبة للبنك العربي وجدنا أنها تستخدم الشبابيك الآلية البنكية DAB فقط. والذي يسمح بعملية سحب النقود وفق سقف معين، إضافة إلى تقديم خدمات أخرى كإمكانية التحويل من حساب إلى أخر، التعرف على الرصيد.... الخ.

2/- البطاقات المتعامل بها في البنك: يتعامل البنك بنوعين من البطاقات بطاقة فيزا الدولية (VISA) و بطاقة(CIB) .

أولا: بطاقة CIB

تقوم شركة **SATIM** بالإشراف وتسيير بطاقات الدفع في الجزائر باعتبارها هي التي قامت بإدراج هذه الأخيرة كوسيلة سحب ودفع الكترونية مابين البنوك الجزائرية بالاعتماد على موزع يربط بين مختلف نقاط البيع ومراكز معالجة الصفقات و من بين هذه البطاقات (بطاقة **CIB**) .

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

1. **تعريفها:** تم إنشاؤها من طرف شركة SATIM سنة 1998، في البداية كانت بطاقة سحب فقط، وفي 2005 أصبحت أداة سحب ودفع. هي بطاقة مابين البنوك ،تحمل شعارCIB واسم البنك المصدر لها ،بطاقة رقمية مزودة بشريحة لتخزين المعلومات والتي تضمن تحويل الأموال بأمان حيث تكون موصولة بالشبكة النقدية مابين البنوك فمن خلالها يتمكن العميل من تسوية المشتريات والخدمات على أجهزة الدفع الالكتروني TPE المركبة على مستوى المحلات التجارية التي تقبلها ،كما تمكن من السحب من أي جهاز صراف آلي متصل بالشبكة الالكترونية بين البنوك في كامل التراب الوطني. وقد تطور عدد هذه البطاقات بشكل ملحوظ والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(01) : إحصائيات اصدرا بطاقات CIB

السنة	البطاقات المتداولة
2008	339374
2009	569558
2010	979933
2011	811846

Source : http://joomla.satim-dz.com/index.php?option=com_content&view=article

الجدول رقم (02): إحصائيات للمعاملات بين البنوك

السنة	السحب	الدفع	المجموع
2008	1912400	2051	1914451
2009	2613718	1450	2615168
2010	3763775	1805	3765580
2011	4307859	4171	4312030

Source : http://joomla.satim-dz.com/chiffres-cles.html

2. **شكلها[1]:** البطاقة البنكية CIB مصنوعة من مادة بلاستيكية وفق مقاييس عالمية ISO 7810 ،وهي موافقة لمقاييس EMV وكذا المقاييس المحددة من قبل بنك الجزائر وذلك بموجب المنشور رقم 64/94 المؤرخ في 1994/09/28 ،طولها 85.72 مم ،عرضها 54.03 مم ،سمكها

[1] http://abbinvest.com/index.php?page=blog&var=18

0.76 مم ،وهي تحتوي على شريط مغناطيسي خاص بعمليات السحب وخلية الكترونية خاصة بعملية الدفع[1].

3. أنواعها:

البطاقة العادية (la carte classique) : هي بطاقة زرقاء اللون تقدم خدمتي الدفع و السحب ، و تمنح للعملاء على أساس المعايير التي يضعها كل بنك.

الشكل رقم (06): صورة بطاقة الدفع العادية.

source:http://joomla.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31

البطاقة الذهبية (la carte gold): هي بطاقة ذهبية اللون وهي أيضا تمنح لعملاء حسب المعايير الموضوعة في كل بنك ، أما بالنسبة لعمليتي الدفع و السحب فهذه البطاقة تسمح بمستويات أعلى من البطاقة العادية ،لها سرعة في اجراء التحويلات.

الشكل رقم (07):صورة بطاقة الدفع الذهبية

source:http://joomla.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31

4. كيفية استخدام البطاقة في الصراف الآلي :

يتم استخدام هذه البطاقة بالمراحل التالية :

[1] جميل أحمد ،رشام كهينة : بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مرجع سابق ص 20.

جدول رقم(03) : جدول يبين مراحل استخدام البطاقة CIB في الصراف الآلي.

كيفية استخدام البطاقة في الصراف الآلي	الخطوات بالصور
1. رسالة الترحيب	
2. وضع البطاقة باتجاه السهم	
3. اختيار اللغة	
4. إدخال الرقم السري	
5. اختيار العملية	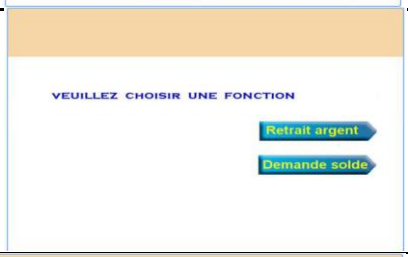
6. اختيار الحساب	

7. اختيار المبلغ		
8. معالجة المعلومات		
9. سحب المال و انتظار التذكرة		
10. اقتراح المواصلة	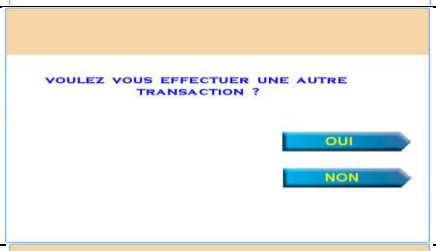	
11. نهاية عملية السحب		

المصدر: جدول من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من الانترنت

بطاقة CIB من البنك العربي: تمتع بخصائص ومرونة بطاقة الصراف الآلي المحلية والتي تمكن العميل من السحب النقدي من أي صراف آلي يحمل شعار CIB والقيام بعمليات الشراء دون قيد فوائد مدينة. و يمكن الحصول عليها عند فتح الحساب، و تستخدم البطاقة للشراء محلياً من خلال نقاط البيع التي تحمل إشارةCIB . و أيضا لها قبول محلي حيث تستخدم للحصول على الخدمات المصرفية من خلال أجهزة الصراف الآلي في الجزائر[1].

- السحب النقدي من الحساب الرئيسي والحسابات التابعة
- الحصول على أرصدة الحسابات التابعة للبطاقة

[1]. انظر ملحق رقم (03)

يمنح البنك العربي بطاقة CIB لعملائه طبقا لعدة شروط و هي كالتالي:

- التأكد من أن الزبون غير ممنوع من سحب الشيكات أو التعامل بها (consultation des interdis de chéquier).
- يتم التأكد من الإمضاء و أن الرصيد كافي (الحد الأدنى 400 دج).

يقوم المكلف بالعملية بفتح نافذة UMC، ثم يختار « إدخال بطاقة لأول مرة »لإدخال رقم الحساب ومنه يتم عرض معلومات الزبون أليا و التي تكون مسجلة عند فتح الحساب البنكي.

التأكد من إدراج جميع معلومات الزبون، حيث يشترط البنك العربي وجود فراغ بين الاسم و اللقب في جميع بطاقاته. بعد تخطي جميع المراحل يؤكد النظام UMC نجاح العملية بظهور عبارة « Successfully Added ».

شكل رقم (08): بطاقة CIB للبنك العربي

/**Source** : http://www.arabbank.dz

هناك أيضا حالات تعديل البطاقة أو نهاية المدة:

1) تعديل بطاقات الصراف الآلي بالنقر على رقم 2 في نظام UMC و إدخال رقم الحساب و يمكن أيضا تعديل رقم البطاقة (searial nembre).
2) إيقاف أو تنشيط البطاقة و هناك حالتان: إيقاف في حالة عدم سريان الحساب أو إيقاف ظرفي في حالة سريان الحساب.
3) يمكن للمراقب(Superviseur) الرفض في حالة الخطأ من طرف المكلف بالعملية.

بعد ذلك يتم تجميع معلومات الزبائن في ملف برقم سري، يرسل إلى شركة SATIM من طرف المراقب (superviseur) في نهاية اليوم «End Of Day » و يتم التجميع إلى فئات في 06 RUN EDD :

- البطاقات الجديدة **BA** (Ronveld card)
- الرقم السري **BR** (Code Pin)
- رقم التسلسلي **CA** (searial nembre)
- مختلف التعديلات الأخرى **BC** (Toutes Modifications)

عند وصول البطاقات من شركة SATIM إلى البنك ، يقوم بتوزيعها إلى وكالاته .

الجدول رقم(04): إحصائيات لاستخدام البطاقة CIB في أجهزة الصراف الآلي DAB ونقاط النهائي للبيع TPE

السنة	DAB	TPE
2008	544	1984
2009	572	2638
2010	636	2946
2011	647	3035

Source : http://joomla.satim-dz.com/chiffres-clés/html

ملاحظة: للبحث عن التجار الذين يتعاملون بالبطاقة البنكية CIB ما عليك سوى اختيار الولاية ومن ثم تتحصل على قائمة التجار المتعاملين مع البطاقة البنكية ثم انقر على (filtrer les résultats) ، ثم قم باختيار البلدية ليظهر لك العنوان مباشرة.

ثانيا: بطاقة فيزا الدولية (VISA CARD)

1. **تعريفها:** إن بطاقات فيزا البنك العربي والتي تأتي من اكبر شبكة مصرفية عربية توفر مجموعة واسعة من المزايا التي تم تصميمها لتمنح المرونة المالية والقوة الشرائية التي تتناسب مع الاحتياجات.
2. **أنواعها:** هناك نوعين من البطاقة بطاقة فيزا الذهبية وفيزا الكلاسيكية.
3. **مميزات البطاقة:** تتميز البطاقة بما يلي:

- اشتراك تلقائي في برنامج مكافآت البطاقات الائتمانية " مكافآت العربي للسفر".
- أسعار فائدة منافسة بمعدل شهري يبلغ 1.35% على حركات الشراء و 1.75% على السحوبات النقدية.
- حد ائتماني شخصي يفي بكافة متطلباتك المالية.
- خيارات سداد مرنة بحد أدنى 5% شهرياً من رصيد البطاقة.

- حد مرتفع للسحوبات النقدية.
- برنامج الحماية الائتمانية والذي يقوم بتغطية 100% من الرصيد القائم على بطاقة الائتمان في حالة الوفاة أو العجز الكلي الدائم لحامل البطاقة الرئيسية.
- تخفف أعباء المالية مع خدمة تحويل رصيد أو أرصدة بطاقة الائتمانية من البنوك الأخرى إلى بطاقة فيزا الائتمانية من البنك العربي.
- حماية إضافية عند التسوق عبر الانترنت مع خدمة "Verified by Visa/ MasterCard Secure Code Service" من البنك العربي.
- فترة سماح تصل لغاية 45 يوما بدون احتساب فوائد على حركات الشراء، في حال تسديد كامل الالتزامات بتاريخ السداد.
- الوصول إلى حساب بطاقة ائتمانية وتسديد الدفعات المستحقة بكل سهولة من خلال الخدمات المصرفية المباشرة (عربي اون لاين "الخدمة المصرفية عبر الانترنت" ، عربي وأجهزة الصراف الآلي) .
- بالنسبة للدفع فهي مقبولة في شبكة الانترنت و يعاد شحنها ببساطة، و صالحة لمدة عامين.
- خدمة الرسائل القصيرة SMS المجانية والتي تبقي العميل على اطلاع دائم على حركات البطاقة الائتمانية وتشمل:
  - عمليات الشراء أو السحب النقدي
  - تذكير بموعد تسديد الدفعة الشهرية
  - تفاصيل كشف حركات البطاقة
  - تجديد البطاقة
  - تذكير بالدفعات المستحقة غير المسددة على البطاقة
  - تسديد دفعة البطاقة الائتمانية

سقوف البطاقات:

نوع البطاقة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
العادية	500 دولار أمريكي	10,000 دولار أمريكي
الذهبية	2,000 دولار أمريكي	30,000 دولار أمريكي

الشكل رقم (09) : بطاقة فيزا للبنك العربي

/**Source** : http://www.arabbank.dz

ثالثا: بطاقة فيزا إلكترون

تمتع بخصائص ومرونة بطاقة القيد الفوري العالمية والتي تمكنك من السحب النقدي من أي صراف آلي في العالم يحمل شعار فيزا إلكترون والقيام بعمليات الشراء دون قيد فوائد مدينة. يمكنك الحصول على بطاقة فيزا إلكترون عند فتح الحساب.

- تستخدم البطاقة للشراء محلياً ودولياً من خلال نقاط البيع التي تحمل إشارة فيزا إلكترون
- قبول محلي و عالمي للبطاقة
- تستخدم البطاقة للحصول على الخدمات المصرفية من خلال أجهزة الصراف الآلي في الجزائر:
  - السحب النقدي من الحساب الرئيسي والحسابات التابعة.
  - الحصول على أرصدة الحسابات التابعة للبطاقة
  - طلب كشف حساب مختصر
  - طلب دفتر شيكات أو كشف حساب
  - التحويل بين الحسابات وبمختلف العملات
  - التحويل إلى حساب مستفيد ضمن البنك العربي في الجزائر
  - الاستفسار وتسديد دفعات بطاقة فيزا الائتمانية
- يمكن إصدار 5 بطاقات فرعية بالإضافة للبطاقة الرئيسية

لكن هذه البطاقة لا زالت غير متاحة في الفرع العربي المتواجد في الجزائر .

2. المطلب الثاني : الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من طرف البنك العربي

1/- عربي أون لاين « الخدمة المصرفية المباشرة عبر الانترنت » :

هي خدمة مصرفية صادرة عن البنك العربي تتم عبر الانترنت مباشرة، تشكل وسيلة للتعامل المقبول من البنك و العميل بحيث تتم عبرها مختلف المراسلات الالكترونية.

تمتع بأقصى درجات المرونة والأمان في معاملات المصرفية، و يمكن للزبون الاطلاع على حسابه في أي وقت و من أي مكان، و القيام بمختلف العمليات دون الحاجة إلى التنقل إلى البنك .

عند اختيار العميل الاشتراك بالخدمات الشخصية من خلال الفرع، يقوم البنك بتزويد العميل بمغلف يحتوي على اسم المستخدم و كلمة السر الأولى الخاصة بالدخول إلى الخدمة[1] و الإرشادات الخاصة بالخدمة بعد ملء استمارة الاشتراك المقدمة من طرف البنك[2]، حيث يقوم المكلف بالعملية بإدراج جميع معلومات الزبون التي أدلى بها في الاستمارة في النظام البنكي على الحاسوب [3].

و من خلال خدمة عربي أون لاين ، يمكن القيام بما يلي :

- الاطلاع على أرصدة وتفاصيل الحسابات
- الحصول على كشف حساب تفصيلي فوري
- إنشاء حوالات مستقبلية وحوالات متكررة
- فتح حسابات فرعية
- التحويل بين الحسابات، أو لحسابات أخرى لدى البنك العربي أو لبنوك محلية
- الاطلاع على آخر أسعار صرف العملات الأجنبية
- إرسال بريد إلكتروني آمن للبنك
- التقدم لأي من الخدمات التالية:
  - طلب دفتر شيكات
  - طلب شهادة رصيد أو شهادة عمولات وفوائد
  - طلب قروض
  - إرسال تعليمات خاصة

---

[1] انظر ملحق رقم (04)

[2] انظر ملحق رقم (05)

[3] انظر ملحق رقم(06)

هذا النظام مؤمن و لا يمكن لأي شخص الوصول إليه إلا إذا كان زبونا لدى البنك العربي و له رقمه السري الخاص الذي يخوله الوصول إلى حسابه عبر الانترنت، حيث أن هذه الخدمة تتوقف ألليا في حال قيام العميل بإدخال كلمة السر الخاصة بالدخول للخدمة خطا أكثر من الحد المسموح به (3 مرات) ، و عليه مراجعة أي من فروع البنك لتفعيل الخدمة. لأنه يمكن منح رقم سري جديد أو تعديله في حالة الضياع أو النسيان.

2/- <u>الحوالات الصادرة والواردة</u>: يحتفظ البنك العربي بشبكة من الفروع تغطي معظم أنحاء العالم مما يسهل عملية إصدار الحوالات إلى الخارج ويؤدي إلى سرعة وصول هذه الحوالات إلى المستفيدين وفي حالة عدم وجود فرع في البلد الذي ستصدر إليه الحوالة فيتم إصدارها إلى احد مراسلينا الذين يغطون كافة أنحاء العالم.

تصدر الحوالة بناء على طلب يقدم من طالب الإصدار يحدد فيه المبلغ المطلوب تحويله والمستفيد من الحوالة وعنوانه أو رقم حسابه واسم البنك والفرع الذي يتعامل معه إن وجد .

تتوفر هذه الخدمة المجانية عبر مجموعة من فروع البنك العربي في 10 دول و لكل الحوالات الصادرة و الواردة من و إلى أي من فرع في الجزائر. و تقبل التعليمات الثابتة من عملائنا بإصدار حوالات دورية محددة المبالغ والتواريخ.

يستخدم البنك نظام سويفت SWIFT للتراسل وهو نظام اتصال متطور يتميز بالسرعة والدقة والسرية والأمان.

تستقبل الفروع الحوالات وأوامر الدفع الواردة من الفروع والبنوك الأخرى لدفعها إلى المستفيدين إما نقداً أو قيداً لحساباتهم ، حيث يقوم الفرع بإرسال الحوالة إلى المديرية الرئيسية المكلفة بالتحويلات عن طريق نظام خاص بالبنك ، هذا الأخير يقوم بإرسالها عن طريق المقاصة بعد اقتطاع عمولة 2% من قيمة الحوالة إضافة إلى 34% من TVA .

و هناك نوعان من الحوالات :

- حوالات بقيمة اقل من 10.000 دج يتم التعامل معها مباشرة مع بنك الزبون.
- حوالات أكثر من 10.000 دج يتم التعامل معها عبر البنك المركزي عن طريق نظام الدفع الفوري RTGS .

الشكل رقم (10) : صفحة إرسال الحوالات في البنك العربي عبر الانترنت

و هناك بعض الخدمات المقدمة من طرف البنك مثل:

شراء وبيع العملات الأجنبية: يقدم البنك خدمة تبديل العملات بيعاً وشراءً مقابل العملات الأخرى أو الدينار، كما يقدم للعملاء خدمة السحب والإيداع والتحويل بين الحسابات بالعملات الأجنبية بنفس عملة الحساب أو بعملة أجنبية أخرى.

سحوبات صادرة: تصدر الشيكات المصرفية على فروع البنك العربي المنتشرة في معظم أنحاء العالم، و تصرف الشيكات الصادرة عن فروع البنك المسحوبة على الفروع الأخرى من أي فرع من فروع البنك في العالم. الشيكات الصادرة عن فروع البنك أو مراسليها في العالم محدودة الحجم، ويمكن تحصيلها لدى جميع شبابيك البنك الموجودة في العالم، و يمكن إلغاء الشيكات الصادرة بعد إعادتها للبنك. و في حالة ضياع الشيك أو سرقته يمكن لطالب الإصدار أو المستفيد إصدار أمر إيقاف التسديد.

الحساب الجاري: يفتح الحساب الجاري للأشخاص الذاتيين و للأشخاص المعنويين من خلال تقديم الهوية الرسمية للأشخاص أو وثائق التسجيل بالنسبة للشركات والمؤسسات.

- يفتح الحساب بجميع العملات الرئيسية و بحسب تعليمات البنك المركزي الجزائري و يمكن فتح باسم منفرد أو مشترك مع شخص آخر.
- الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري هو مبلغ 10000 دينار
- الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري بالعملات الأجنبية هو مبلغ 500 يورو أو ما يعادلها بعملة أجنبية أخرى
- الحصول على دفتر شيكات على هذا الحساب و لا تمنح فوائد دائنة على هذا الحساب
- كشف حساب مجاني يصدر كل ثلاثة أشهر.

حساب التوفير: يفتح الحساب بالدينار الجزائري، والحد الأدنى لفتح حساب التوفير هو مبلغ 10000 دينار، حيث يستوجب الحضور الشخصي بشباك أي فرع من فروع البنك أو باستعمال البطاقة، إضافة إلى ذلك يصدر البنك كشف حساب مجاني كل ثلاثة أشهر.

3. المطلب الثالث : أنظمة الدفع الالكترونية المستخدمة في البنوك

لابد من توفر بيئة مناسبة لإقامة صيرفة الكترونية في الجزائر و ذلك من خلال تطوير و تحديث الجهاز المصرفي كإقامة أنظمة دفع متطورة و اعتماد بطاقات ائتمان و تطوير شبكة الاتصال و البريد، و في هذا الصدد بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي بتطوير أنظمة الدفع من خلال ضبط المعايير و المقاييس التي تحكمها، و تحديث البنية التحتية المصرفية في مجال أنظمة الدفع، فتم انجاز نظام دفع الكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS في شهر فيفري 2006، و يهدف هذا المشروع إلى تحسين و تحديث الخدمة المصرفية خاصة من حيث أنظمة الدفع و ذلك للوصول إلى المستوى الدولي.

1/- نظام سويفت SWIFT : شبكة SWIFT للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية ، كانت التحويلات الخارجية تتم من خلال إعطاء العميل تعليمات للبنك الذي يتعامل معه بإصدار تحويل خارجي لصالح العميل الخارجي و يتم ذلك بضم قيمة التحويلات من حساب العميل بالعملة المحلية، و إضافة العميل الخارجي لعملة بلده على أن يتحمل المعني بالأمر بطبيعة الحال عمولة التحويل التي يحتسبها البنك.

و من المزايا التي يتحصل عليها البنك من خلال هذه الشبكة ما يلي:

- السرعة في تحويل الأموال مهما كانت المسافة.
- السرعة في التعامل بفضل عملية الترميز و فك الترميز المتبع بين البنوك و هذا ما يكسب للزبائن نوع من الخدمة الجيدة.

- الحماية: حيث إن عملية الارتباط و الاتصال لا تتم إلا عن طريق بطاقة ممغنطة و بمساعدة كلمة سر لاستعمال النظام و خذا يعطي للبنك نوعا من الحماية في تعاملاته.
- الجاهزية: إن نظام Swift يعمل على مدار اليوم 24/24سا خلال كامل الأسبوع 7/7 بمستوى عال جدا و هذا ما يكسب البنك نوعا من الخدمة السريعة المقدمة للزبائن.

2/- نظام الدفع الفوري RTGS :

1) **تعريف:** هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، و تتم التحويلات فيه بسرعة و أمان و يعرف أيضا على انه نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية الأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.

و لإقامة هذا النظام يجب إنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تقوم بمتابعة المشروع، و إقامة شبكة اتصالات بين جهاز المقاصة الالكترونية و شركة SATIM و شبكة اتصال بين البنوك و بنك الجزائر و كذا توفير شبكة اتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

2) **أهداف نظام RTGS:** يهدف هذا النظام إلى ما يلي:
   - تلبية احتياجات المستعملين و تخفيض التكاليف.
   - تقوية العلاقات بين البنوك و تشجيع إقامة البنوك الأجنبية.
   - ربح الوقت حيث تتم فيه المدفوعات في نفس اليوم دون تأخير و بنفس قيمة اليوم.
   - تشجيع استعمال النقود الكتابية
   - جعل نظام الدفع الفوري يتمتع بمقاييس دولية[1].
3) **مبادئ عمل النظام:** يقوم نظام RTGS على المبادئ التالية

المشاركين: إن كل مؤسسة لها حساب التسوية في بنك الجزائر لها حق المشاركة في النظام، كما يمكن الانضمام إلى بنك الجزائر كمسير و حامل للتسوية لكل من مجموع المؤسسات المصرفية و المالية، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.

[1] قاسي ياسين و فايدي كمال: إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في بنوك الجزائرية و إمكانية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية- المركز الجامعي بخميس مليانة- الجزائر يومي 27/26 افريل 2011 ، ص9

العمليات التي يعالجها النظام: يعالج النظام العمليات على النحو التالي:

1- **العمليات ما بين المصارف:** و فيها يتم تحويلات بين المصارف و ذالك من خلال هذا النظام أو حسابات الزبائن ذات المبالغ الهامة و المستعجلة.
2- **عمليات بنك الجزائر:** يعتبر بنك الجزائر المشارك الوحيد و القادر على توجيه و إصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين و ذالك في حدود اختصاصية.
3- **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية.**
4- **حساب التسوية:** يشرف على إدارة النظام بنك الجزائر و الذي يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية تقسم إلى حسابات فرعية، و هذه الحسابات تحول حسب الحالة في زيادة أو نقص المبالغ الحسابات الجارية للمشاركين، وتقوم المحاسبة العامة لبنك الجزائر بضبطها، و التسويات التي تتم عن طريق النظام تكون بصفة مستمرة و في وقت حقيقي، و من ثم يتم التأكد الآلي من وجود مخزون كافي في حساب المشار كالمعني، و يطبق مبدأ « أول من يدخل أول من يخرج » مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التالية:
   - **الأولوية الأولى:** عمليات بنك الجزائر.
   - **الأولوية الثانية:**المبالغ المخصصة للمقاصة.
   - **الأولوية الثالثة:** الأوامر المستعجلة.

إن تسوية الحسابات تتم بصفة لا رجعة فيها، حيث بمجرد آن تقبل من طرف نظام RTGS لا يمن إلغاؤها، و تتم عملية التسويات بصفة دائمة و على مدى يوم المبادلة و ذالك على النحو التالي:

- **الساعة الثامنة و نصف صباحا:** يقوم بنك الجزائر بمعالجة العمليات (عمليات السوق النقدي، و عمليات الصرف).
- **الساعة التاسعة و نصف صباحا:** بدئ المبادلات.
- **منتصف النهار:** تسوية حصيلة المقاصة
- **الساعة الثالثة:** وقف المبادلات.
- **من الساعة الثالثة إلى الرابعة:** تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير ثم تسوية أو رفض الأوامر التي كانت في الانتظار.
- **الساعة الرابعة:** اختتام وغلق الحسابات وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات و استخراج حسابات المشاركين و إفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

4) **هندسة نظام RTGS ووظائفه:** يتم ربط جميع المشاركين بجهاز RTGS المتواجد ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة Plate forme و التي تتمثل في وظيفتها في إرسال و تلقي أوامر التحويل و كل المعلومات الضرورية الخاصة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام و هو مؤمن للغاية.

تتمثل وظائف النظام المركزي RTGS في ما يلي:

- مراقبة أوامر الانتظار.
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها.
- تخصيص مبالغ المقاصة.
- المعالجة و هي تتم في أخر اليوم.
- إدارة و مراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام.

أما المشاركون فتتمثل وظائفهم في ما يلي:

- تلقي و مراقبة صفة الأوامر.
- إصدار و تلقي الأمر بنظام RTGS.
- متابعة خطوط الانتظار للمشاركين المعنيين مباشرة أو مشاركة غير مباشرة
- خلق خلية متخصصة لما يعرف بالذكاء الاقتصادي تتبنى أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار، و هدفها جمع المعلومات و معالجتها من اجل توضيح الرؤى و تقديم النصائح لمتخذي القرار في البنوك.

4. المطلب الرابع: المقاصة الالكترونية

لقد انطلق طلب المقاصة الالكترونية في الجزائر في 14 جانفي 2004 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2004 وفي نهاية مارس 2005 تم تعيين الوسطاء مابين الربط والنظام ألمعلوماتي للمساهمين في البنوك التجارية ،بريد الجزائر ،الخزينة العمومية ،وبنك الجزائر وهذا حسب المعلومات المقدمة من طرف "CPI" CENTRE DE PRE COMPENSATION INTERBANKARE وتم التنفيذ رسميا في 16 ماي 2006 .

1. **تعريف:** يمكن تعريف المقاصة الإلكترونية على أنها: " نظام لتسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية التي تتم في غرف المقاصة ، وتسجيل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنط " .

تتمثل هذه العملية في معالجة العمليات الكترونيا ،حيث ظهرت هذه التقنية للتخفيف من الأعمال التكرارية المكلفة ، ،فهي بطبيعة الحال نظام له علاقة بنظام الإعلام الآلي عن بعد (Téle-informatique) تستخدمه البنوك فيما بينها ،وتكمن خاصيته أنه يحسب عند نهاية كل مرحلة تبادل الأرصدة الصافية التي تسمى"أرصدة التسديد" (SOLDES REGLEMENT)

2. **أهداف المقاصة** : تتلخص فيما يلي
   - تخفيض مدة تغطية القيم وحماية التبادلات.
   - تسهيل الإجراءات وتخفيض خطر الخطأ.
   - تحسين تسيير الخدمة.
3. **مبادئ عمل نظام المقاصة الالكترونية:**

- نظام محمي ذاتيا بحدود عالية ،أرصدته العادية متعددة الأطراف ومرخصة حيث في حالة التجاوز المستعمل يعلم لأخذ الاحتياطات اللازمة؛
- نظام مؤمن ضد الأخطار ، كالغش عن طريق الختم والرمز وضد الأخطار العملية؛
- نظام واضح للمقاصة يحسب في كل يوم الأرصدة متعددة الأطراف ولكل مساهم، الأرصدة التي نرسل إلى نظام دفع المبالغ الإجمالية RTGS مسيرة من طرف بنك الجزائر للتسوية؛
- يرتكز على تبادل المعاملات الالكترونية ويلغي التبادل العادي للصكوك حتى مبلغ أعلى، مثبت من طرف لجنة مابين البنوك ومحددة ب 5.000 دج.

وعند قيامنا بالدراسة التطبيقية حول استخدام المقاصة الإلكترونية في البنك العربي، تشرف على هذه الشبكة مصلحة الدفع بالمديرية ، وتتطلب المقاصة الإلكترونية:

– جهاز كمبيوتر :Un ordinateur يسمح بتسجيل (La saisie)المعلومات اللازمة و المتمثلة في:

–رقم حساب المستفيد Numéro du bénéficiaire

–الرقم الآلي للوكالة Code d’agence

– اسم المستفيد و عنوانه le nom et l’adresse du bénéficiaire

–المبلغ Le montant

– قارئ الشيكات SCANER يسمح بتصوير الشيكات.

تتم عملية المقاصة بنفس الطريقة التقليدية لكن بشكل إلكتروني، حيث يتم تغيير الشيكات من الشيك العادي **(شكل رقم 11)** إلى الشيك الرقمي **(LE CHEQUE NUMRIQUE)**

شكل رقم (11) : نموذج شيك التقليدي

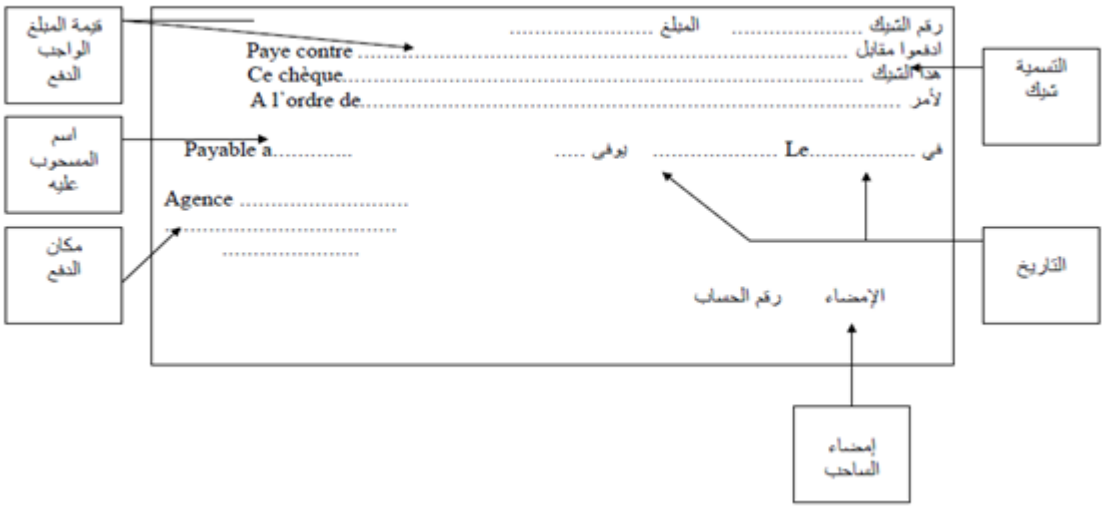

فيتم إرسال الشيكات عبر شبكة الإنترنت بعدها يتم فرز المخالصات المسؤولة عن توزيع الشيكات كل لبنكه في غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي ليتم إرسالها بعد ذلك إلى **DMP** ،

(DMP : Direction Des moyennes de paiement)

يعالج البنك العربي نوعين من الشيكات عن طريق المقاصة: شيكات صادرة و شيكات واردة

معالجة الشيكات

أولا : معالجة الشيكات الصادرة – ذهاب Traitement des chèques aller

الشيكات الصادرة: هي شيكات تأتي من البنك المركزي إلى البنك العربي.

على مستوى الوكالة : au niveau de l'agence

عند تقديم الشيكات من قبل الزبون، عميل البنك يجب عليه القيام بمراقبة الوثيقة المقدمة من قبل الزبون للمسلمات le bordereau de la remise من حيث :

فيما يخص الشيكات المسلمة:

- اسم الساحب.
- تاريخ إصدار الشيك.
- رقم الحساب.
- مبلغ الشيك.
- تشخيص بنك و وكالة الساحب.
- المبلغ الإجمالي للمسلمات.

- رقم الحساب و اسم المستفيد.
- الختم و الإمضاء (حالة مؤسسة)
- مراقبة صلاحية كل شيك مقدم
- الشيك يجب أن يكون ممضى من قبل الساحب(tireur)، ختم و إمضاء في حالة مؤسسة .
- تاريخ و مكان إصدار الشيك.
- التسطير الخاص le barrement spécial.
- التظهير في ظهر الشيك.

يتكون الرقم التسلسلي للشيك من قسمين الأول مكون من 7 أعداد و يمثل رقم الحساب و الثاني مكون من 20 عدد يمثل (Référence d'identité Bancaire)**RIB**.

يتم رفض الشيكات التي لا تحتوي على المعلومات المذكورة سابقا و إرجاعها للزبون.

تعديل مسلمات الشيكات بوجود الزبون في حالة عدم التطابق بين:

- عدد الشيكات المستقبلة و عدد الشيكات المسجلة في وثيقة Bordereau.
- المبلغ الإجمالي للشيكات المستقبلة و المبلغ الإجمالي للشيكات المسجلة في وثيقة Bordereau.
- وضع إشارة الاستقبال في وثيقة Bordereau للمسلمة و إعطاء نسخة منها للزبون .
- كتابة التعليمة " contrôle fait" متبوع بالإمضاء على كلتا نسختي وثيقة المسلمات.

إرسال الشيكات و كذلك وثيقة المسلمات إلى الشباك الخلفي Back office للمعالجة.

المعالجة على مستوى الشباك الخلفي: traitement au niveau du Back office

بمجرد استقبال مسلمات الشيكات remise des chèques الشخص المعني بالمعالجة يقوم بما يلي:

التأكد من أن مسلمات الشيكات هي شيكات مقبولة في نظام المقاصة الآلية (شيكات خضعت للتنميط (Normalisés)، و البنوك تكون مشاركة في المقاصة الآلية) .

- إرسال الشيكات المقبولة في المقاصة الآلية مع وثيقة المسلمات .

عند استقبال الشيكات المقبولة من قبل نظام المقاصة الآلية، يقوم المكلف بالعملية بفرز الشيكات لتكوين Remise لكل مستفيد. بعد ذلك يقوم بإظهار الشيكات بعد أن يتم التوجه إلى الجزء (Image chèque هذا الأخير يسمح لنا بمشاهدة صورة الشيك و بعض المعلومات التي تظهر أوتوماتيكيا على الشاشة للتتم عملية المراقبة[1] (Control visuel de chèque) للتأكد من صحة المعلومات التالية:

- ✓ رقم الوكالة لصاحب الحساب.
- ✓ رقم حساب المسحوب عليه.
- ✓ المفتاح.

[1] انظر ملحق رقم (07)

- ✓ المبلغ بالأرقام و الحروف كاملة.
- ✓ الإمضاء؛ و الإمضاء من الخلف للمستفيد مع الختم. و يتم التأكد من صحة الإمضاء عن طريق نافذة (Sing cap) عن طريق إدخال رقم حساب العميل، و يمكن الرجوع إلى بنك العميل في حالة وجود شك في صحة الشيك.

في حالة وجود معطيات خاطئة من ناحية: (RIB)، مفتاح ، وجود ازدواجية العملية في نفس العملية. يتم إزالة الشيك من المسلمات عن طريق النافذة "Eject" و إزالته من الوثيقة.

و هكذا يكون قد انتهى من العملية الخاصة بالشيك الأول و يتوجه إلى الشيك الثاني و هكذا دواليك حتى تنتهي الشيكات الموجهة إلى نفس المستفيد.

بعدها يتوجه العميل إلى مستفيد آخر لتكوين Une remise خاصة به و يقوم بنفس الخطوات السابقة، و عند انتهاء كل الشيكات يتم تشكيل « Le lot » و هو عبارة عن مجموعة من المسلمات و إرساله إلى المقاصة الآلية، خلال هذه العملية يتشكل لدينا ثلاثة أقسام ويمكن الاطلاع عليها خلال نافذة (Remise) في نظام (Capital image chèque)[1] و هي:

- شيكات مقبولة[2].(Validée).
- شيكات قيد المراقبة [3].(en attente de validation)
- شيكات أرسلت إلى المقاصة الآلية [4](lot des images envoyé à la compensation)

و يتم إرسال الشيكات إلى المقاصة الآلية بعد تجميعها عبر نظام (VAR) و هو نظام يربط البنوك بالبنك المركزي الجزائري[5]. ، بعد ما يتم تجميع صور الشيكات التي تكون قد أرسلت عبارة عن معلومات رقمية (envoyer les données numériques)

يتم التعرف على عدد الشيكات المرسلة عن طريق الرمز (Le CRA) للتأكد من انه تم استقبالها أو وصولها إلى البنك المركزي الجزائري و يكون الرمز عبارة عن صفرين (00) ، و هذه المرحلة ضرورية للمرور إلى عملية إرسال صور الشيكات و في حالة وجود مشكل يتم الرجوع إلى نظام المعلومات الخاص بالبنك العربي.

في نهاية هذه العملية يتم اقتطاع مبلغ الشيك من حساب العميل لدى البنك عند وجود الرصيد الكافي ، و في حالة العكس يتم وضع الحساب في انتظار الدفع تحت رمز (600 a prouver) مع اقتطاع عمولة قدرها 250 DA (TTC) و يتم ذلك عند تغذية العميل لحسابه.

---

[1] انظر ملحق رقم(08)

[2] انظر ملحق رقم (09)

[3] انظر ملحق رقم (10)

[4] انظر ملحق رقم(11)

[5] انظر ملحق رقم (12)

في حالة رفض شيكات البنك العربي من طرف البنوك الأخرى ترجع هذه الشيكات له و يتم التأكد منها بالاتصال بالعملاء مثلا: تجاوز المسلمات رقم 31 (Lot 31) مبلغ 200 ألف دينار ، و هناك معاملة خاصة لشركة التامين CNAS من طرف البنك العربي حيث يتم في هذه الحالة الاتصال بالوحدة التي تقوم بدورها بالاتصال بالزبون ليؤكد القيمة .

يتم تجميع الشيكات المرفوضة إلى مسلمات تحمل الرموز (130,131,132) و يتم إرسالها إلى الوكالات لإخطار الزبون بالدفع القيمة في مدة معينة و يكون التأكد من ذلك عن طريق إدخال رقم الحساب و إضافة حرف (Motif R). يطلع العميل على حسابات هؤلاء العملاء و شيكاتهم المرفوضة بالنقر على الرمز (TH) (شيكات صادرة Out Worde). باقتطاع عمولة قدرها 100 دج عند توفر الرصيد.

فيما يخص التوقيع يتم التأكد منه حسب طبيعة التعامل مع البنك، هناك حالة إمضاء واحد (Single) أو إمضاء ثنائي(Conjoints) (في حالة مؤسسة التوقيع مع الختم و في حالة شخص طبيعي الاسم مع الإمضاء)، فيما يتعلق بالشيكات البنكية يتم التأكد من المبلغ عند عدم وضوح هذا الأخير بالاطلاع على تاريخ إصدار الشيك و بأنه تم فعلا إصدار شيك بنكي في هذا التاريخ.

ثانيا : معالجة الشيكات الواردة – إياب Traitement des chèques retour

أ .**المعالجة على مستوى DMP** : أخذا بعين الاعتبار ساعة الغلق L'heure du Cut-Off لكلتا الحصتين في اليوم و استقبال من CPI و عن طريق VAR العمليات الموجهة للمقاصة الآلية، يقوم المسير أوتوماتيكيا بالعمليات التالية:

إيجاد ازدواجية في الحالات التالية:

–الشيك قد تم دفعه؛

–الشيك قد تم إرساله و لم يرفض بعد فإن آجال رفضه لم تنتهي بعد؛

–الرفض أوتوماتيكيا في حالة عدم استقبال الصور لجميع العمليات التي تفوق مبلغ 50.000,00 دج.

ب .المعالجة على مستوى وكالة المحسوب عليه Traitement au niveau de l'agence tirée

بمجرد استقبال عمليات الإياب للمقاصة المرسلة من قبل الموزع المركزي للتسيير يتم مراقبة أوتوماتيكية للعمليات من ناحية الازدواجية و رفضها في الحين في حالة وجود ازدواجية، بعدها يقوم العميل بالتأكد من أن كل الشيكات تحتوي على المعلومات التالية :

البنك المرسل، رقم الشيك، RIB، المبلغ، التوقيع بفتح نافذة[1] (Contrôle visuel de chèque retour)

[1] انظر ملحق رقم (13) و رقم (14).

في حالة رصيد كافي للشيكات ذات المبلغ الأقل من 50.000,00 دج (030) . بعدها اختيار تطبيق العملية عن طريق"Valider le solde des opérations retour "

توجيه العملية للشخص المسؤول في الوكالة لتأكيد القرار و إعطاء الأمر لدفع المستفيد.

في حالة رصيد كافي للشيكات ذات المبلغ يفوق 50.000,00 دج (031,032)

التأكد من أن صورة الشيك قد وصلت في الآجال المحددة، و التوجه إلى مراقبة صلاحية الشيك، صلاحية الإمضاء و وجود الإمضاءات اللازمة في حالة وجود حساب متعدد.

الشيك يحتوي على المعلومات الإلزامية.

تأكيد الصورة المراقبة عن طريق"Valider les images retour".

في حالة الرصيد غير الكافي مهما كان مبلغ الشيك توجه العملية إلى الشخص المسؤول في الوكالة لوضعها في حالة انتظار، على الشخص المسؤول وحده اتخاذ القرارات التالية:

تسريح دفع المستفيد.

تأجيل العملية مع احترام آجال التقديم.

رفض العملية.

عند نهاية المعالجة في اليوم (Retour de compensation) الإداري مطالب بنشر حالة العمليات التي تم فيها دفع المستفيد.

آجال تحصيل الشيكات:

- **بين تسليم الشيك و تحصيله :** 7أيام مفتوحة بعد تقديم الشيك.
- **بين تقديم الشيك و توجيهه إلى المقاصة الآلية :** 2أيام مفتوحة بعد تقديم الشيك.
- **بين تقديم الشيك للمقاصة و إرسال الصور :** يوم مفتوح بعد تاريخ توجيهه للمقاصة.
- **بين تقديم الشيك للمقاصة و استقبال الشيكات المتداولة :**يومان مفتوحان بعد تاريخ التقديم للمقاصة.

و في الأخير يقوم بتجميع الشيكات و إدماجها [1](Intégration fichier) .

III. المبحث الثالث: تجربة الجزائر في الصيرفة الالكترونية و مقارنة الجهود الجزائرية.

1. المطلب الأول: تجربة البنك العمومي بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR[2]

تميزت وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري بأنها تقليدية في اغلبها، و هي لا تتناسب مع الواقع العلمي الجديد حيث قامت البنوك الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة على تطوير

[1] انظر ملحق رقم(15).

[2] http://www.badr-bank.dz/ .

خدماتها المصرفية لمواكبة الأحداث و التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي و سعيها نحو الصيرفة الالكترونية. سنأخذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) كمثال عن بنك عمومي يتميز بصيرفة الكترونية حديثة و عصرنة وسائل الدفع فيه.

أولا: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

هو بنك عمومي أنشئ في 13 مارس 1982، برأسمال قدره33.000.000 دج. و قد انشأ من اجل تطوير القطاع لفلاحي و ترقية العالم الريفي، و يعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يكتلك اكبر شبكة على المستوى الوطني.

ثانيا: بطاقات بنك الفلاحة و التنمية الريفية الالكتروني

1/- بطاقة GOLD[1]: هي بطاقة الكترونية متميزة بلونها الذهبي عليها الرقم السري الخاص بالزبون، و هي تمنح لفئة خاصة هم التجار و المؤسسات التجارية و تستعمل حتى أيام العطل و لا تقتصر العملية فقط في بنك البدر بل حتى في جميع البنوك الأخرى CPAو BNA بالنسبة للمدة فهي عامين و تسترجع للبنك لتجديد صلاحيتها، تحت نفس الرقم السري و نفس الشيك.

2/- بطاقة CLASSIC[2] : هي بطاقة تمتاز بلون ازرق لديها رقم سري خاص بالزبون و تمنح للأجراء، سواء في القطاع الخاص أو العمومي، الحد الأقصى للسحب هو مليون دينار جزائري لا أكثر و ذلك حسب دخل العامل. مدتها عامين مثل بطاقة gold.

3/- بطاقة توفير[3]: تعتبر من احدث مستويات بنك البدر تم إنتاجها لكثرة الزبائن وعدم كفاية متطلباتهم و الانتظار الطويل للسحب و شكوى العملاء الذين يحملون دفتر التوفير.

هي بطاقة الكترونية يستطيع حاملها السحب أثناء غياب عمل البنك، و تتميز بلونها الأخضر الفاتح و برقم سري خاص بالزبون. و الحد الأقصى للسحب هو 4 ملايين خارج الولاية أما داخلها فيستطيع سحب أي مبلغ موجود في حسابه.

[1] http://www.badr-bank.dz/?id=money_details&idm=20
[2] http://www.badr-bank.dz/?id=money_details&idm=25
[3] http://www.badr-bank.dz/?id=money_details&idm=22

شكل رقم (12): صورة بطاقة توفير لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

http://www.badr-bank.dz/?id=money_details&idm=22

ثالثا: خدمات البنك العمومي

يعتبر بدر من أهم البنوك العمومية التي حاولت جاهدة تطوير نوعية خدماتها المصرفية الالكترونية و التي تندرج ضمن E-BANKING حيث تسمح هذه الخدمة بفحص الحساب الكترونيا أي باستخدام الانترنت و ذلك خلال 24/24ساعة و 7/7ايام.

تساعد هذه الخدمة على علاج المشاكل التي يتعرض لها العميل كالسرقة و الضياع و يمكنه من توفير الوقت و تقليل التكلفة. و للاستفادة من الخدمة يجب الدخول إلى البنك الالكتروني BADR NET بعد الدخول إلى موقع البنك الالكتروني http://www.badr-bank.dz/ كالتالي:

شكل رقم(13): صفحة الرئيسة لبنك البدر BADR .

Source : http://www.badr-bank.dz/index.php

و عند النقر على BADR e-banking الموجودة في الشكل السابق تظهر لنا الصفحة التالية:

شكل رقم (14): صفحة الخدمة الالكترونية[1] E-banking .

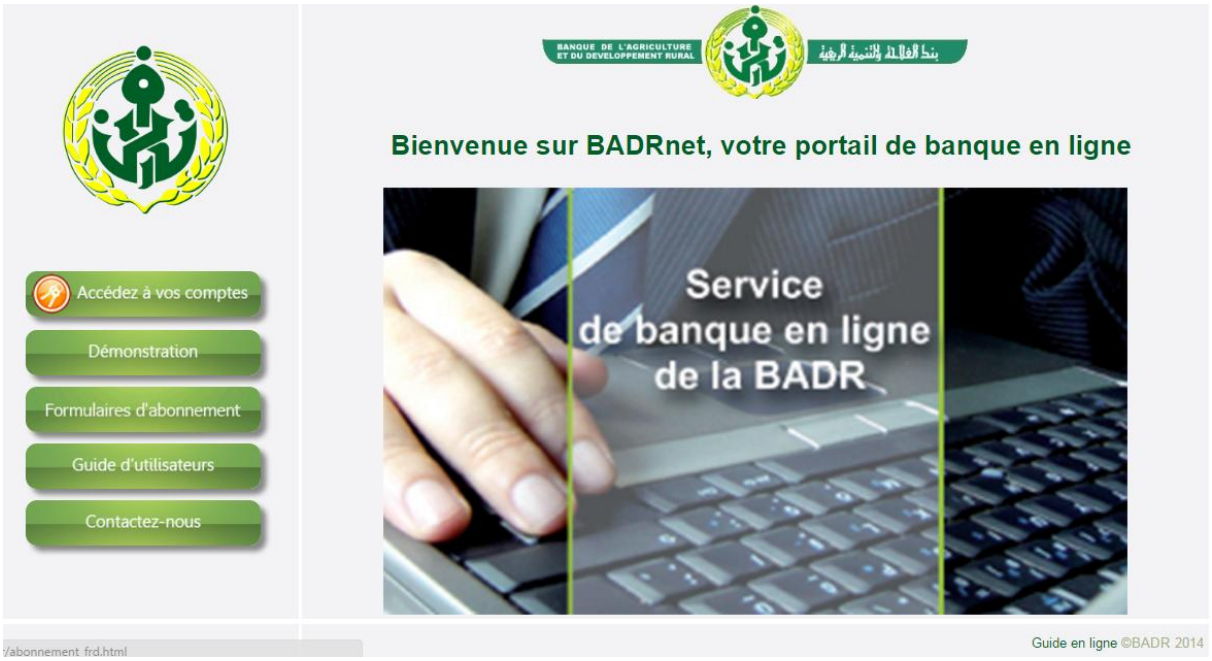

Source : http://ebanking.badr.dz/fr/

[1] http://ebanking.badr.dz/fr/

و يمكن للعميل الاستفادة من عدة خدمات[1]:

- **طلب الاشتراك** : بإدخال البيانات الشخصية و اختيار طريقة وصول كلمة السر[2]
- **الاطلاع على الحساب:** بعد إدخال كلمة المرور و رقم الاشتراك الخاص يعرض البنك الالكتروني مباشرة كشف الحساب الخاص بالعميل.
- **طلب دفتر الشيكات:** تسمح هذه الخدمة بالاستطلاع على دفتر الشيكات دون التنقل إلى الوكالة عن طريق ملء استمارة الكترونية.

2. المطلب الثاني: مقارنة الجهود المبذولة بين البنوك الخاصة و البنوك العمومية في الجزائر

انطلاقا من تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الالكترونية و تقديم الخدمات المصرفية المستحدثة فانه تمت المقارنة على المستويين : على المستوى الوطني و المستوى العالمي .

<u>على المستوى الوطني</u>:

- البنوك العمومية في الجزائر غير مجهزة بما فيه الكفاية بالتكنولوجيا المصرفية.
- تتميز البنوك العمومية بالخدمات التقليدية.
- سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية نتيجة لغياب المنافسة، و من بين غياب المنافسة عدم وجود تسويق مصرفي.
- امتلاك البنوك الخاصة للكفاءة البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجي.
- اعتماد البنوك الخاصة على القنوات الالكترونية في توزيع خدماتها.
- تنوع الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العمومية.

[1] http://ebanking.badr.dz/fr/Guide_ebanking.pdf : GUIDE UTILISATEURS, Services de banque en ligne de la BADR BADRnet .

[2] **انظر ملحق رقم (16)**

على المستوى العالمي:

- تميز البنوك الجزائرية بضعف رأسمالها.
- تعتبر الخدمات المصرفية الحديثة المقدمة من طرف البنوك الجزائرية ضعيفة جدا أمام الخدمات المقدمة على المستوى العالمي (مثل بطاقة ماستر و فيزا).
- تشابه الخدمات لدى مختلف البنوك.
- ضعف البنية التحتية التقنية (أجهزة الحسابات الالكترونية، و برامج الاتصال و شبكات الخطوط الهاتفية و الأقمار الصناعية) .
- عدم توفر وعي كافي بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و ضعف تأهيل موظفي البنوك الجزائرية في هذا المجال.
- ما يميز المصارف الجزائرية أنها تعمل على ظل أنظمة عمل تقليدية لافتقارها للتكنولوجيا المعرفة.

خلاصة

تميزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع ،في إطار تحديث وسائل الدفع ،سواء من طرف البنوك أو من طرف مؤسسة بريد الجزائر ،لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر ،وذلك بداية بمشروع البطاقات للسحب والدفع ،وهذا بالإضافة إلى منظومة البطاقة الالكترونية ذلك استجابة من الجزائر للدراسات في هذا المجال ومواكبة تجارب الدول المتقدمة .

لكنها مع ذلك لا زالت تسجل تأخرا وبطئا في التنفيذ ، بل عليها الاستعداد لمواجهة المشاكل التي تعرقل مسار تحديث نظام الدفع مثل التنظيم القانوني للأمر وكله يمر عبر إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية وإدخال الثقة وسائل الدفع الالكترونية حتى تتخلص من الطابع المادي الذي يميز مجتمعنا.

على ضوء دراستنا لحالة البنك العربي والتطرق إلى مختلف وسائل الدفع لديه بالإضافة إلى معاملاته من خلال المقاصة الالكترونية وأنظمة التحويل المالي الالكتروني لديه وأجهزة الصراف الآلي المصرفي استخلصنا بناءا على المعلومات التي حصلنا عليها من المؤسسة ومقارنتها مع المتوفرة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجد أن المصارف الجزائرية تعاني من نقص الخدمات المصرفية الالكترونية حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية رغم عديد البرامج المتطورة المتوفرة.

يسعى البنك العربي إلى تطوير خدماته المصرفية الالكترونية من خلال برنامجه العربي أون لاين من خلال القيام بمختلف التعاملات المصرفية عبر شبكة الانترنت تسهيل تعامله مع الزبائن وتقليل تكاليفه. وهذا النوع من الخدمة المصرفية لاقى إقبالا معتبرا من طرف زبائنه.

خاتمة عامة

أفرزت التطورات التكنولوجية التي عرفها الاقتصاد العالمي أفكار اقتصادية جديدة في كل المجالات وشملت هذه الأخيرة الجهاز المصرفي الذي استعملها لإيجاد حلول لوسائل الدفع الكلاسيكية التي لم تعد ملائمة لا من حيث السرعة و لا من حيث الفعالية، ومنه وجدت وسائل دفع الكترونية كان أولها بطاقات بنكية تمكنت من الانتشار السريع عبر كل أنحاء العالم و حضيت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى، ليستمر التطور ليشمل تقديم خدمات مصرفية الكترونية إلى أن أصبحت في صيغة مصارف الكترونية.

استطاعت الصيرفة الالكترونية من خلال ما تقدمه من خدمات متطورة وفي وقت وجيز في أي مكان تخفيض التكاليف، و أدى ذلك إلى ظهور مصارف تعمل على الشبكة دون انقطاع ككيان افتراضي، و تم تطوير وسائل الدفع الالكترونية بمختلف أنواعها: نقود الكترونية، بطاقات الكترونية، شيكات الكترونية، و محافظ الكترونية... الخ، مما زاد من استعمال هذه التكنولوجيا المصرفية الحديثة التي أصبحت من سمات تقدم أي بلد من حيث استعماله لها.

قد أدركت الجزائر مؤخرا ضرورة الارتقاء بخدماتها المصرفية و اعتماد وسائل دفع الكترونية و في إطار ذلك بذلت جهود و تبنت مشاريع كلها تصب في مجال تحديث و عصرنة وسائل الدفع، من خلال انجاز شبكة الانترنت و عقد الصفقات التجارية مع الخارج الكترونيا و تعميم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في المصارف الجزائرية.

كما تم إدخال بطاقات السحب، الدفع، فيزا و بعض بطاقات ماستر كارد بالإضافة إلي قيام بعض البنوك الجزائرية الخاصة مثل البنك العربي بإدخال بطاقات فيزا إلكترون والتي تستخدم لأول مرة في الجزائر، و أصبح أيضا من الممكن في الجزائر الدفع عن طريق الانترنت.

هذا بالإضافة إلى انجاز مشاريع هامة لعل أبرزها مشروع الحظيرة الالكترونية بسيدي عبد الله لتطوير التكنولوجيا الجديدة في الإعلام و الاتصال في الجزائر.

إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر سيؤدي إلى تفعيل العمل المصرفي فيها و إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي بشكل عام رغم أنها تبقى بعيدة عن مسايرة الدول المتقدمة في هذا المجال ومن أسباب ذلك افتقار المجتمع الجزائري بشكل كبير للوعي الكافي لتقبل الأعمال الالكترونية و أساليبها المتقدمة بالإضافة الى ضعف التقدير للعاملين في مجال البحث العلمي و التطور التكنولوجي و عدم توفر التشريعات القانونية اللازمة لتنظيم الصيرفة الالكترونية بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات البحث و التطوير العلمي و التكنولوجي و اقتصار استخدام المعلومات و الاتصالات على المدن الكبرى يعيق تطوير هذه الخدمة في الجزائر.

نتائج اختبار الفرضيات

- الصيرفة الإلكترونية هي استعمال أو تقديم الخدمات المالية بوسائل الإلكترونية. و من فوائدها العديدة ما قدمته للاقتصاد من سرعة و أمان و تطور و هذا ما يؤكد فرضية أن الصيرفة الالكترونية واقع فرضته التطورات الاقتصادية.
- الصيرفة الإلكترونية ليس لها وجود في النظام المصرفي الجزائري بشكل كبير، نظرا لتأخر البنوك الجزائرية في استخدام التكنولوجيا اللازمة لذلك و نقص الكفاءات البشرية المؤهلة حيث دخلت الجزائر عالم الصيرفة على الخط فقط من خلال شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية و قيامها بتزويد البنوك بهذه التقنية.
- فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية هناك جهود محتشمة من قبل السلطات تتمثل في إصدار بعض البطاقات الإلكترونية المصرفية و تطوير شبكة الاتصالات و البريد و من أجل عصرنة النظام المصرفي الجزائري تعتمد نظامين هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن بعد، مما يثبت صحة فرضية أن وسائل الدفع الالكترونية تختصر الوقت و تقلل التكلفة.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- لا تزال الصيرفة الالكترونية في الجزائر في مراحلها الأولى، و تحتاج إلى تضافر الجهود من كل الأطراف المصرفية و على كل المستويات من قبل البنك المركزي و المتعاملين معهم.
- لضمان انتشار الخدمات البنكية الالكترونية لابد لهذه الخدمات أن تتمتع بعدة مزايا مثل، سرعة الخدمات المصرفية الالكترونية و سهولة الحصول عليها و العمل على توفير المصارف الإدارية و تخفيض كلفة الخدمات الالكترونية و توفير أيضا الخدمة على مدار الساعة بالنسبة للعميل و من خلال تحقيق هذا الانتشار فان البنك يعمل على توسيع قاعدة عملائه و تحقيق ميزة تنافسية له.
- ترتكز عناصر مخاطر الصيرفة الالكترونية حول عدم توافر قوانين و تشريعات واضحة لحماية التعاملات المصرفية الالكترونية.
- الاقتصاد التقليدي يترك الساحة لاقتصاد المعرفة بعد أن أصبح في أقصى تطور له و أنضج.
- يعاني النظام المصرفي في الجزائر من ضعف في استخدام التكنولوجيا المصرفية و من تأخر في مواكبة الصناعة المعرفية الحديثة.
- ضعف الدعاية و الإعلان و الترويج بخصوص البطاقات الالكترونية و اقتصار ذلك على المطبوعات و الملصقات التي توضع داخل مقرات وكالات البنوك.

ومنه توجب على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في أوضاع السوق المصرفية لتطوير الاقتصاد الجزائري والارتقاء به من خلال النظام المصرفي

لأنه يظل بعيد عن الاهتمام و بعيد أكثر عن كل ما هو متطور إذا لم تعطى له أهميته و دوره في هذا الاقتصاد ،لذالك سنخرج ببعض التوصيات و الاقتراحات.

التوصيات و الإجراءات:

من خلال دراستنا حول عصرنة وسائل الدفع في البنوك وآفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر وبإسقاط ذلك على البنك العربي فرع الجزائر ،و النتائج المتوصل إليها وجدنا بعض النقائص الواجب تداركها والعمل بها وهي موجزة في الاقتراحات التالية:

- تبني استراتيجيات مدروسة و مناسبة و تأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة في الإدارة و التسيير كما انه من الضروري توسيع شبكات الانترنت لتشمل كافة المناطق و توسيع استخدامها من طرف المواطنين انشر ثقافة الصيرفة الالكترونية.
- وجوب تحديث البنوك الجزائرية لخدماتها لتطبيق هذه التقنية فضلا عن تطوير الإعلام المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة مصرفية الكترونية في المجتمع.
- لابد للبنوك التجارية أن تقوم برصد مبالغ معينة بهدف تنفيذ حملة تثقيفية و توعية شاملة و مكثفة لعملائها لتسويق و نشر ثقافة الصيرفة الالكترونية بينهم و تشجيعهم على استخدامها للحد من المعوقات الرئيسية لعدم انتشار مفهوم الصيرفة الالكترونية بين العملاء.
- ضرورة قيام الحكومة بالاهتمام و بشكل فوري بوضع قوانين و تشريعات شاملة تحكم التعامل بالصيرفة الالكترونية فيما يتعلق بالعلاقة التي تحكم بين البنك و العميل.
- توسيع نطاق استخدام أجهزة الصراف الآلي من قبل البنوك التي لا يزال نصيبها من إجمالي الأجهزة متواضعا و هذا يساعدها على الانتشار من حيث تقديم الخدمة وتحقيق الأرباح.
- الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التأهيل و التدريب المستمر، مع أهمية التأكيد على أن تتولى إدارة البنك خبرات مصرفية كافية لها القدرة على تحسين و تطوير أداء البنك و كذلك إعطاء الأولوية لخريجي الجامعات و لأصحاب التخصصات في الميدان المصرفي.
- العمل على اللحاق بالتيار المعلوماتي من اجل النهوض و الوصول إلى مستوى الإدارة الذي وصلت آلية الدول المتقدمة ،بالإضافة إلى المجهودات التي يبذلها معربي الحواسب لتضيق الفجوة الرقمية.
- ترتبط عصرنة المصارف بتطوير قاعدة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام و الاتصال بالتكوين و التدريب المستمرين للقوى العاملة ،و التجديد في التجهيزات و المنتجات و هو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك ،بل استحداث وظيفة البحث و تطوير هذه المؤسسات.

- تحديث البرامج و إدراج مقاييس و بحوث تتعلق بالصيرفة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم و التكوين العمومية منها و الخاصة ، و نقصد هنا فروع التقنيات المصرفية المفتوحة على مستوى الجامعات و المعاهد (مثلا جامعة التكوين المتواصل ، المدرسة العليا للبنك) .

إن دخول المصارف الجزائرية إلى العالم الالكتروني دون إستراتيجية متكاملة و رؤية واضحة بالإضافة إلى تقنيات الحديثة المناسبة سوف يؤول إلى فشل لان الاندماج في الاقتصاد الالكتروني يتطلب استثمارات هائلة في جميع المجالات،و مع أهمية عنصر المال والموارد البشرية و يتعين استغلالها في هذا المشروع.

كما أن الأمر يحتاج أيضا إلى تطوير وسائل الحماية و الأمن من اجل ضمان سرية جميع العمليات المصرفية.

و في الأخير نتمنى أن نكون وفقنا في هذا العمل بالإحاطة ببعض جوانب واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر حتى يكون مرجعا منيرا لكل من يرغب البحث في جوانبه الأخرى ،و مساهمة متواضعة منا في إثراء مكتباتنا و نرجو في الختام أن يكون الصواب قد حالفنا باختيار الموضوع و معالجته.

أفاق الدراسة :

بعد تناول موضوع عصرنة وسائل الدفع و أفاق الصيرفة الالكترونية، و نظرا لشاسعة الموضوع فان البحث يحتاج إلى العديد من الدراسات المكملة من اجل تغطية جوانب الضعف فيه، منها على سبيل المثال:

- دراسة دقيقة لمستقبل الصيرفة الالكترونية في الجزائر و ما ستؤول إليه خلال السنوات العديدة المقبلة.
- دراسة مقارنة حول المصارف الأجنبية الرائدة في تبني الصيرفة الالكترونية و بين المصارف الجزائرية من اجل رصد الاختلاف في مستوى الجودة.
- ما مدى مساهمة وسائل الدفع الالكترونية في تطوير الجهاز المصرفي الالكتروني ؟
- ما مدى مساهمة الويب البنكي في تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية ؟
- ما مدى مساهمة الصيرفة الالكترونية في دعم التنافسية لدى البنوك الوطنية ؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب :

1.الجنبيهي منير –البنوك الالكترونية – دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية– 2006 .

2.الجهينيبي منير محمد و ممدوح محمد الجهينيبي: التبادل الالكتروني للبيانات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2004

3.الحداد وسيم محمد، الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة عمان ،2012 .

عز الدين كامل أمين– الصيرفة الالكترونية

4.الحنفي عبد الغفار و أبو قحف عبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،الدار الجامعية ،القاهرة 2003–2004 .

5.السواح نادر شعبان إبراهيم: النقود البلاستكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

6. الشمري ناظم محمد نوري ، العبد لات عبد الفتاح زهير ،الصيرفة الالكترونية ،الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل عمان 2008.

7.الصيرفي محمد عبد الفتاح ،إدارة البنوك ،دار المناهج ،الأردن ،2006 .

8. القليوبي سميحة: وسائل الدفع الحديثة البطاقات البلاستيكية –الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية – الجزء الأول – الجديد في التقنيات المصرفية – لبنان – 2002 .

9. بودي عبد القادر, بودي عبد الصمد – تكنولوجيا الانترنت كأداة لتميز الخدمة المصرفية– مع الإشارة لحالة الجزائر.

10.بن عوف منصور عبد الكريم :مدخل إلى الرياضيات المالية – ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثالثة – الجزائر2003

11.حرفوش مدني : الكامل في الاقتصاد – دار الآفاق –الجزائر– 2000 .

12.خبابة عبد الله "الاقتصاد المصرفي :البنوك الالكترونية–البنوك التجارية –السياسة النقدية "– مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2008.

13.رأفت رضوان :عالم التجارة الالكترونية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – مصر الجديدة – القاهرة–1999.

14.عبد الخالق محمد يحي، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة 2010.

15. عبد المطلب عبد الحميد :العولمة واقتصاديات البنوك – الدار الجامعية – 2001 .

16.رعد حسن الصرن–عولمة جودة الخدمة المصرفية– دار التواصل العربي 2007 .

17. سعودي محمد توفيق :بطاقات الائتمان و الأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها – دار الأمين للنشر 2001.

18.عطون مروان :الأسواق النقدية و المالية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1993 .

19. فوضيل نادية :الأوراق التجارية في القانون الجزائري – دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر – 2002 .

20.لطرش الطاهر : تقنيات البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثالثة 2004 بن عكنون – الجزائر.

21. منصور محمد حسين :المسؤولية الالكترونية – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية2003 .

22. هني احمد: العملة و النقود: ديوان المطبوعات الجامعية _الجزائر _1991 .

المذكرات:

1) بدر بن عبد المالك: "**الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في السعودية** "، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية ،جامعة نايف العربية الأمنية ،2007 .

2) بن رجدال جوهر :**الانترنيت و التجارة الالكترونية –** رسالة ماجستير – قسم علوم التسيير – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر– 2002 .

3) بن منصور فريدة: **الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر** –مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص بنوك ومالية جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2010–2011.

4) بوعافية رشيد: **الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي الجزائري –الآفاق والتحديات**– أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك, جامعة سعد دحلب البليدة أكتوبر 2005.

5) حمدي باشا هاجر: **عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية وآفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر** –مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ونقود جامعة محمد خيضر بسكرة 2013–2014.

6) حميزي سيد أحمد: **تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري –** رسالة ماجستير – قسم العلوم الاقتصادية – فرع التحليل الاقتصادي – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر– 2002.

7) زيدان محمد :**دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية** – رسالة دكتوراه – قسم العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر2004– 2005 .

8) عبد الرحيم نادية: **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي ،دراسة الجزائر** ،ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك ،جامعة الجزائر 2010–2011.

9) عبد الرحيم وهيبة :**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر** – رسالة ماجستير – قسم علوم التسيير – فرع نقود و مالية – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –جامعة الجزائر– 2006

10) لوصيف عمار: مذكرة بعنوان **استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** _قسنطينة_2008 / 2009

11) مغني سليمة – **وسائل الدفع الالكترونية و انعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة**– مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق,كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة ، السنة الجامعية 2013–2014 .

12) واقد يوسف–**النظام القانوني للدفع الالكتروني**–مذكرة لنيل درجة ماجستير في القانون العام– جامعة مولود معمري تيزي وزو 2011 .

القواميس:

– بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والترجمة، المجلد السابع والثلاثون 2005.

المواد القانونية :

1. المادة 113 من قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 – الصادر بالجريدة الرسمية – العدد 16 بتاريخ 18 افريل 1990.

الملتقيات:

1) بريش عبد القادر ،و زيدان محمد: **دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية** ،الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية جامعة ورقلة ,بتاريخ 15–16–17 مارس 2004.

2) بلفاطمي عباس: **متطلبات الإقامة ووسائل الدفع الإلكتروني** ،ملتقى حول المنظومة في الألفية الثالثة ،7جوان 2005 .

3) جميل أحمد ,رشام كهينة : **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر** ،مداخلة قدمت الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة

الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية– المركز الجامعي بخميس مليانة ،الجزائر،يومي 26–27 أفريل.

4) د.صالح الياس: **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**_ الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر _ سيدي بلعباس .

5) رحيم حسين : **التجارة الالكترونية و النقد الالكتروني**– الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية – جامعة ورقلة– بتاريخ 15–16–17 مارس 2004 .

6) رحيم حسين ، هواري معراج: الصيرفة **الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية أعمال** الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–الواقع والتحديات– جامعة الشلف يوم14–15 ديسمبر 2005 .

7) ع.مصطفى، و.س.بلعور, وع. عزاوي : "**واقع وآفاق المصارف الالكترونية في الدول العربية**"،الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية ،النظم بجامعة ورقلة ,بتاريخ 15–16–17 مارس 2004.

8) قاسي ياسين , فايدي كمال : **إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**–مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية–،المركز الجامعي بخميس مليانة،الجزائر يومي 26–27 أفريل 2011.

9) قصاب سعدية ، بودربالة فايزة : **تقييم وسائل الدفع الالكترونية : المزايا والمخاطر** ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية–جامعة الجزائر3، 26–27 أفريل 2011.

10)مرزيق عاشور– معموري صورية: ملتقى يناقش **عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية بالجزائر** ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يوم14_15 ديسمبر2004 .

11)معطي الله خير الدين و بوحوم محمد : **المعلوماتية والجهاز البنكي ،(حتمية تطور الخدمات المصرفية)** ،مداخلة قدمت في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،جامعة الشلف المنعقد يومي14 15 ديسمبر 2004 .

12)منية خليفة: **الصيرفة الالكترونية كمدخل لتأهيل وعصرنة البنوك**، مداخلة قدمت في الملتقي العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية –المركز الجامعي بخميس مليانة ،الجزائر،يومي 26–27 أفريل 2011 .

13)نجار حياة : **الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية الجزائر**ية, مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة, جامعة جيجل أيام 6_7 جوان 2008.

14)يوسف مسعداوي :"**البنوك الإلكترونية** "،ملتقى وفن أول حول المنظومة المعرفية الجزائرية ،الواقع وال كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،15.14 ديسمبر ،2004 .

المجلات:

تطار محمد منصف : **النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد الثاني جوان 2002 .

المواقع الالكترونية:

احمد السيد كردي: **تنمية التجارة الالكترونية**، بوابة كنانة اونلاين، تاريخ الاطلاع 26/ 2016/04 على الموقع الالكتروني: https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/277088

الدكتور محمد إبراهيم محمود الشافعي– **النقود الالكترونية** – الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، جامعة عين شمس. السنة الثانية عشر / العدد الأول / يناير 2004. تاريخ الاطلاع 2016/03/18 على الموقع الالكتروني http://arriyadh.com/

حيدر أمير :**الدفع الالكتروني من يحميه** – تاريخ الإطلاع 2016/03/10 – على الموقع الالكتروني : www.islamonline.net

د.سحنون محمود –**النظام المصرفي والبطاقات البلاستيكية**–على الموقع الالكتروني www.arablawinfo.com

د.كمال رزيق ،أ.فارس مسدور –**التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة**– على الموقع الالكتروني www.4algeria.com

عبد المالك حداد –**واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات الحديثة في الجزائر(المعلوماتية والتحديات)** على الموقع الالكتروني www .chihab.net

مفتاح صالح ،الطيب داودي، معارفي فريدة –**الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة المستجدات وتأهيل المصارف الجزائرية**–www.eco.asu.jo /ecofaculty/WP–content

يونس عرب ،"**البنوك الالكترونية بين مزايا وعيوب**"،على الموقع الالكتروني www.kenanha.com

المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres :

1. Bonneau Thierry: **Droit Bancaire** – édition Montchrestien – Paris – 1994.

2. D'hoir Lauprêtre Catherine : **Droit du crédit** – édition ellipses – Lyon– 1999.

3. Hashem Mostapha Sherif et Serhrouchni Ahmed, "**La Monnaie Electronique**", Edition1999 . Paris http://www.editions-eyrolles.com/

4. K. Cherit: **Techniques et pratiques bancaires** (financières et boursières) – Grand Alger Livres G.A.L – Alger – 2003.

a) Les sites d'internet :

b) http://abbinvest.com/index.php?page=blog&var=18 1-

c) http://joomla.satim-dz.com/chiffres-cles.html 2-

d) http://joomla.satim-dz.com/index.php?option=com_content&view=article

e) http://joomla.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31

f) http://joomla.satim-dz.com/?to=detail&id_cat=24&id_article=31

g) http://www.arabbank.dz /

h) http://joomla.satim-dz.com/chiffres-clés/html

i) http://www.badr-bank.dz/ .

j) http://www.badr-bank.dz/?id=money_details&idm=20

k) http://www.badr-bank.dz/?id=money_details&idm=25

l) http://www.badr-bank.dz/?id=money_details&idm=22

m) http://ebanking.badr.dz/fr/

n) http://ebanking.badr.dz/fr/

o) http://ebanking.badr.dz/fr/Guide_ebanking.pdf : GUIDE UTILISATEURS, Services de banque en ligne de la BADR BADRnet

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01)

الهيكل التنظيمي للبنك العربي

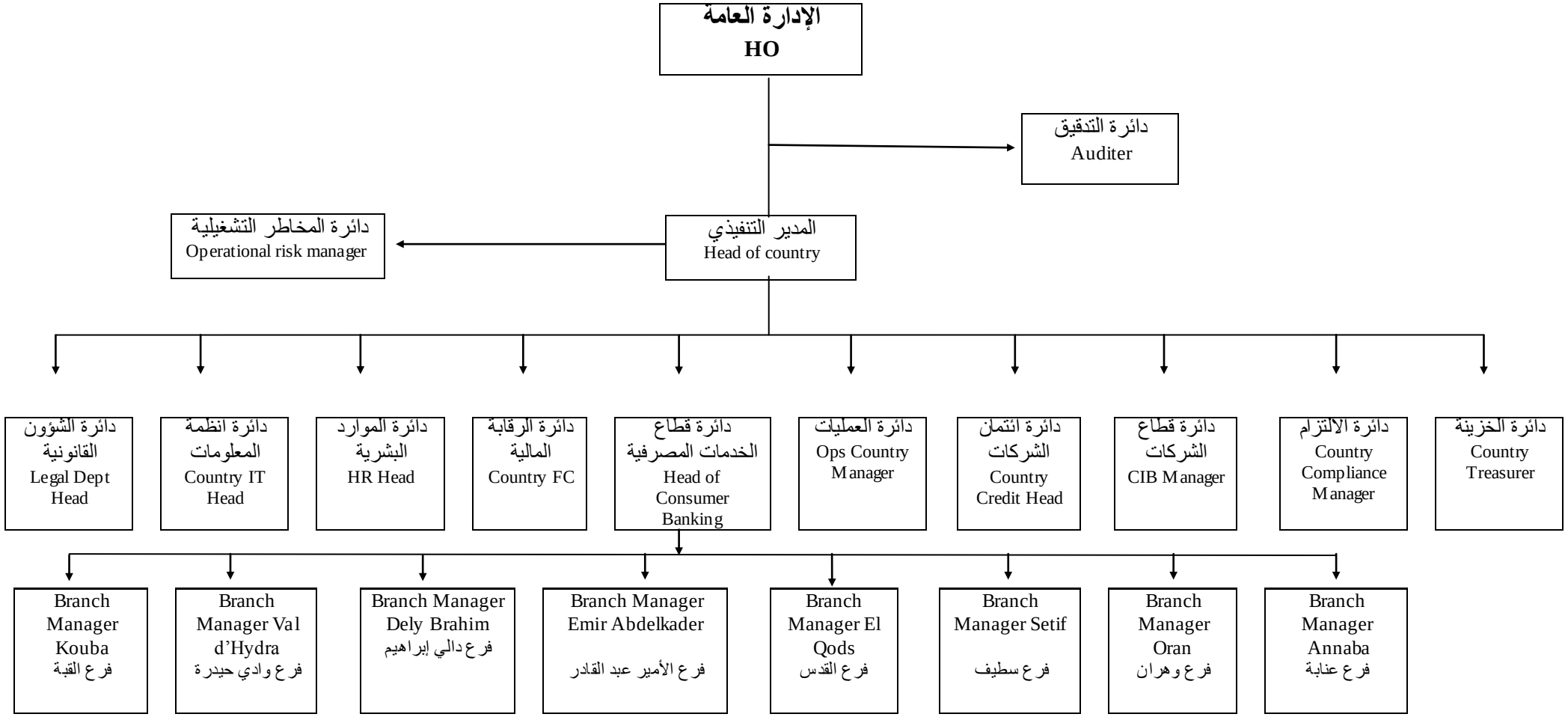

الملحق رقم(02)

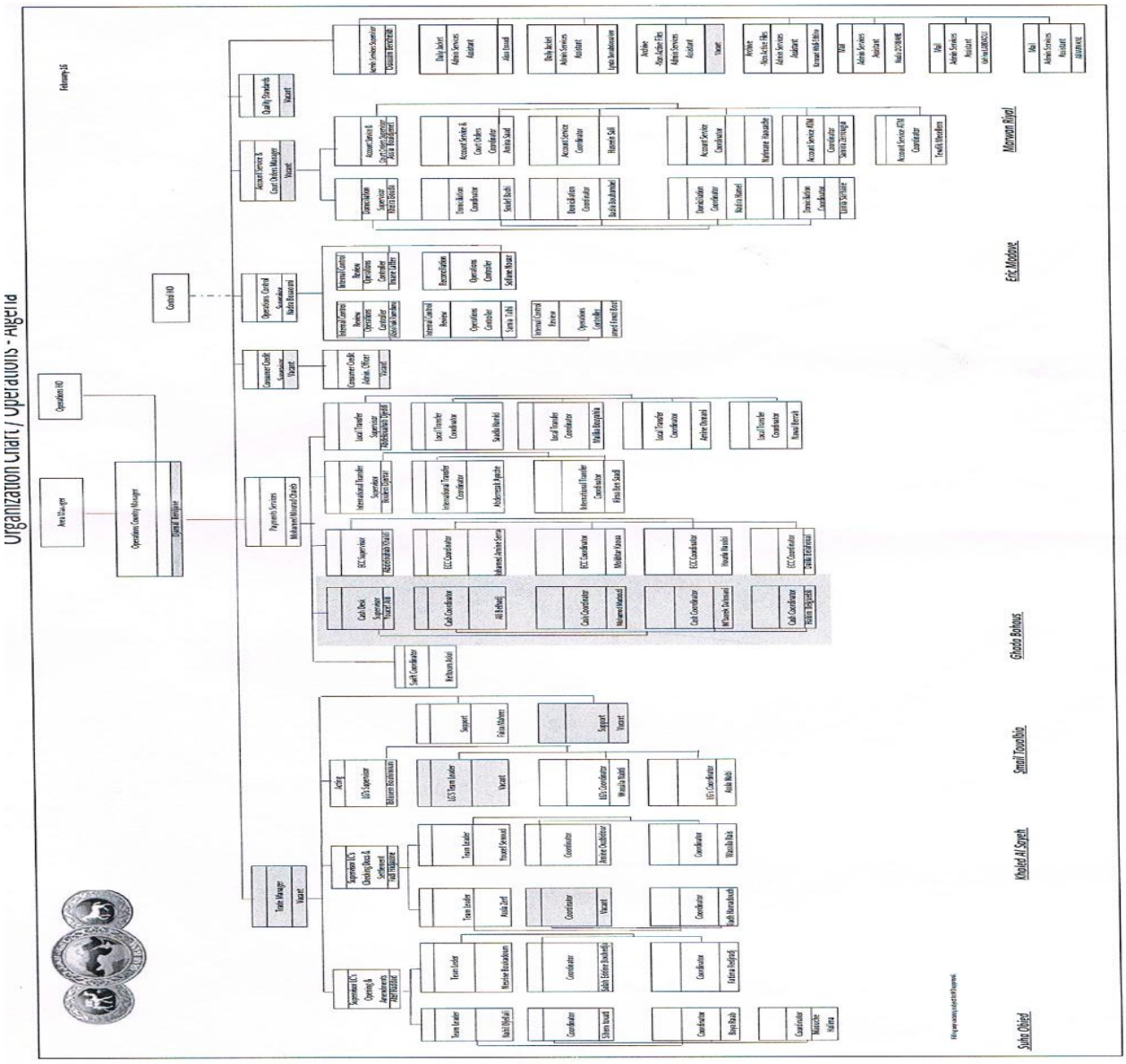

ملحق رقم (03)

ملحق رقم (04)

ملحق رقم (05)

البنك العربي ARAB BANK

Agence: الفرع:

Date : التاريخ:

Adhésion / Annulation/ Réattribution de mot de passe/ Modification du service net banking online طلب إشتراك / إلغاء / إعادة إصدار/ تعديل الخدمة المصرفية المباشرة عبر الانترنت

A: A Mr Le directeur de l'agence إلى: مدير البنك العربي ش م ع

Nom de la relation :: اسم العميل:

N° du compte principal: رقم الحساب الرئيسي:

Type de demande : نوع الطلب:

☐ Adhésion ☐ Service personels: ☐ Mot de passe : ☐ كلمة سر ☐ اشتراك : ☐ الخدمات الشخصية:

☐ Appareil d'accés ☐ جهاز توثيق

☐ Services des virements au profit d'une tièrce personne ☐ كلمة سر ☐ خدمة التحويلات المالية لمستفيد آخر :

☐ Mot de passe ☐ Appareil d'accés ☐ جهاز توثيق

☐ Annulation*: ☐ Tous les services ☐ جميع الخدمات ☐ إلغاء*:

☐ Services des virements au profit d'une tièrce personne ☐ خدمة التحويلات المالية لحساب مستفيد آخر

☐ Réattribution: ☐ Mot de passe: ☐ Pour les services personnels ☐ كلمة سر: ☐ للخدمات الشخصية ☐ إعادة إصدار :

☐ Services des virements au profit d'une tièrce personne ☐ لخدمة التحويلات المالية لحساب مستفيد آخر

☐ Appareil d'accés: ☐ Pour service personels ☐ جهاز توثيق: ☐ للخدمات الشخصية

☐ Services des virements au profit d'une tièrce personne ☐ لخدمة التحويلات المالية لحساب مستفيد آخر

☐ Nouveau Appareil d'accés: ☐ Perdu ☐ Endommagé ☐ فاقد ☐ تالف ☐ جهاز توثيق جديد بدل:

☐ Modification: ☐ Les principaux comptes concernés par ce service. ☐ الحسابات الرئيسية التابعة للخدمة . ☐ تعديل :

الحسابات المطلوب إلغاءها Les comptes à annuler		الحسابات المطلوب شمولها بهذه "الخدمة" (8 حسابات كحد أعلى) Les comptes concernés par ce service(08 comptes au maximum))	
N° de compte . / رقم الحساب		N° de compte. / رقم الحساب	
Code° de l'agence رمز	N° de compte رقم الحساب الاساسي	Code de l'aggence رمز الفرع	N° de compte رقم الحساب الاساسي
/		/	
/		/	
/		/	
/		/	
/		/	
/		/	
/		/	
/		/	

* Je vous réstitue l'appareil d'accés N° . * أعيد لكم جهاز التوثيق رقم:

Instructions données par : ☐ Mon agence ☐ Une autre agence فرع التسليم: ☐ فرعي ☐ فرع آخر

Signature (s): ..... التوقيع / التواقيع:

- Le terme singulier comprend aussi le pluriel. - صيغة المفرد تشمل المثنى والجمع.

ملحق رقم (06)

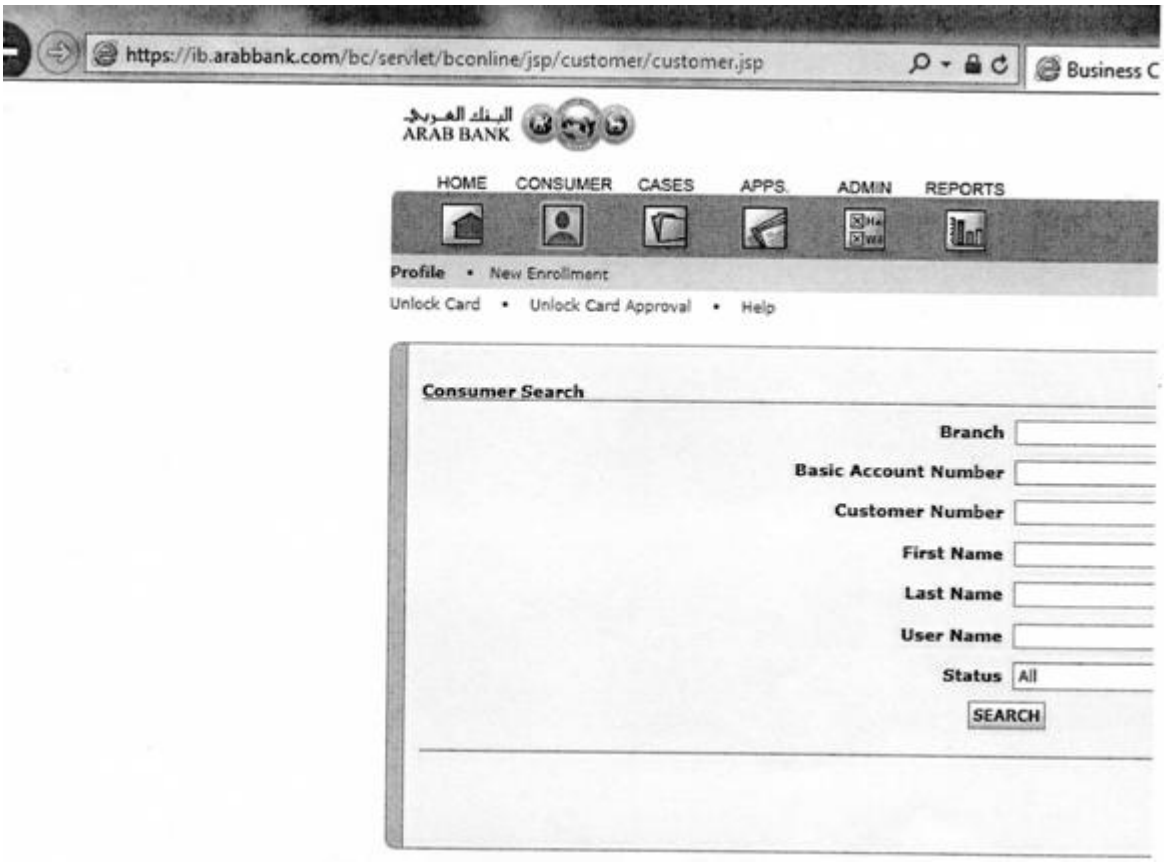
https://ib.arabbank.com/bc/servlet/bconline/jsp/customer/customer.jsp
Business C
البنك العربي
ARAB BANK
HOME
CONSUMER
CASES
APPS.
ADMIN
REPORTS
Profile • New Enrollment
Unlock Card • Unlock Card Approval • Help
Consumer Search
Branch
Basic Account Number
Customer Number
First Name
Last Name
User Name
Status
All
SEARCH

ملحق رقم (07)

Dalila Belahouel - Operations - Algeria

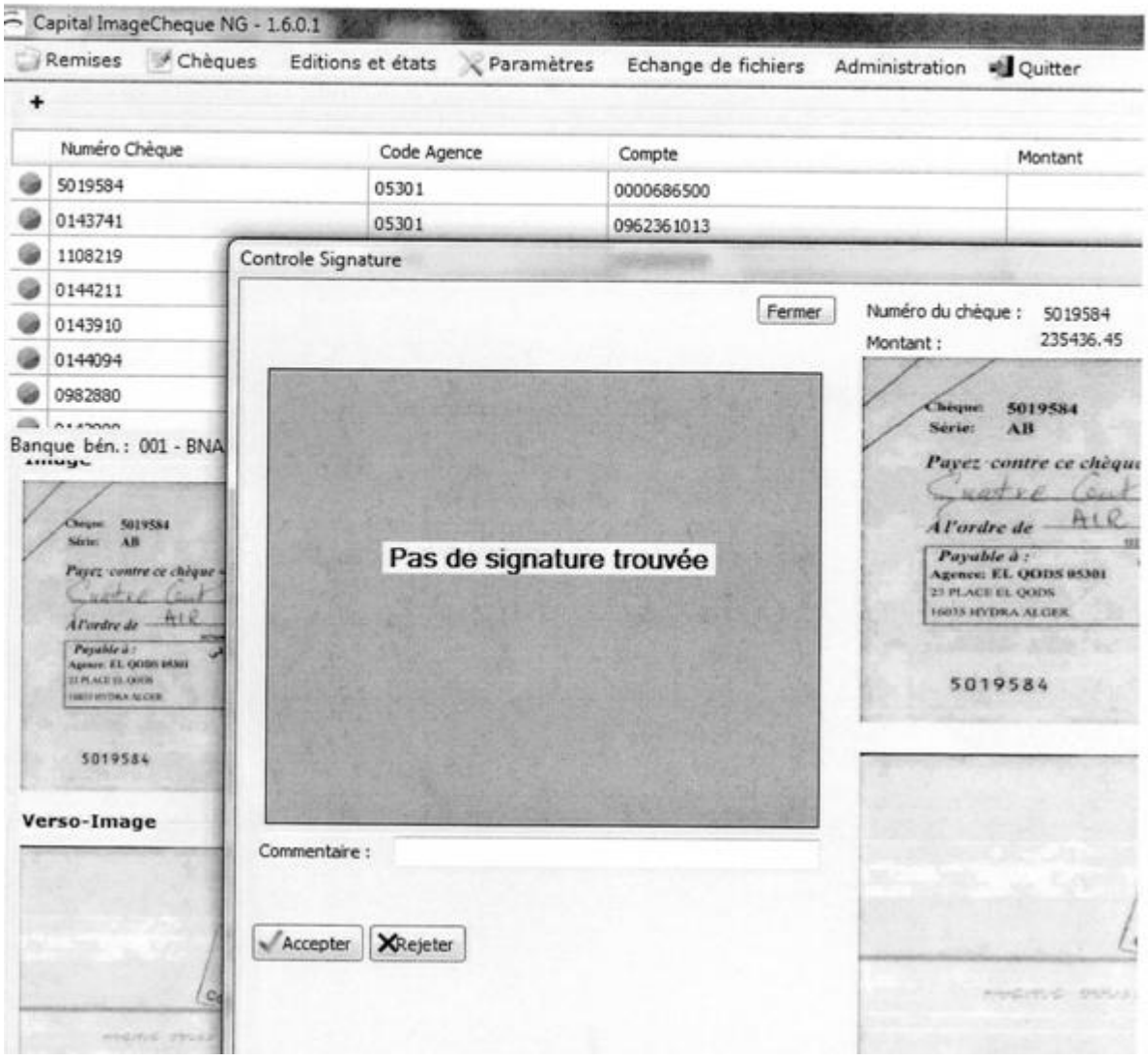

ملحق رقم (08)

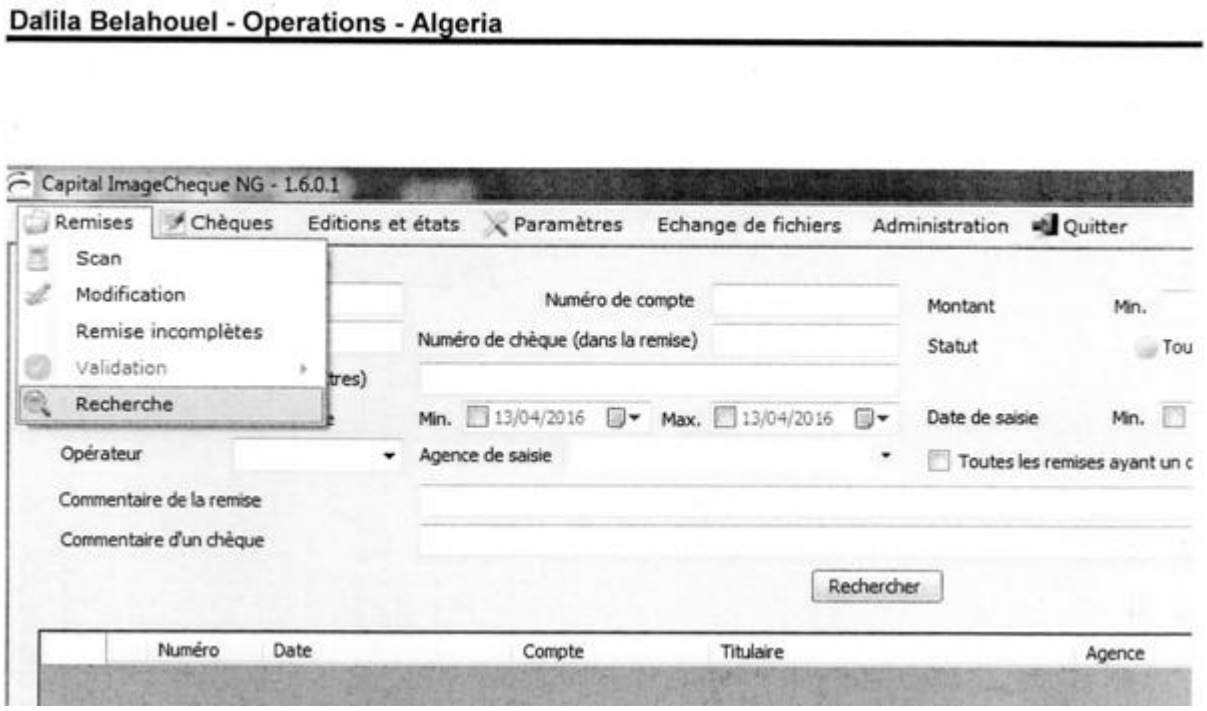

ملحق رقم(09)

Statut de la remise : validée

ملحق رقم (10)

Dalila Belahouel - Operations - Algeria

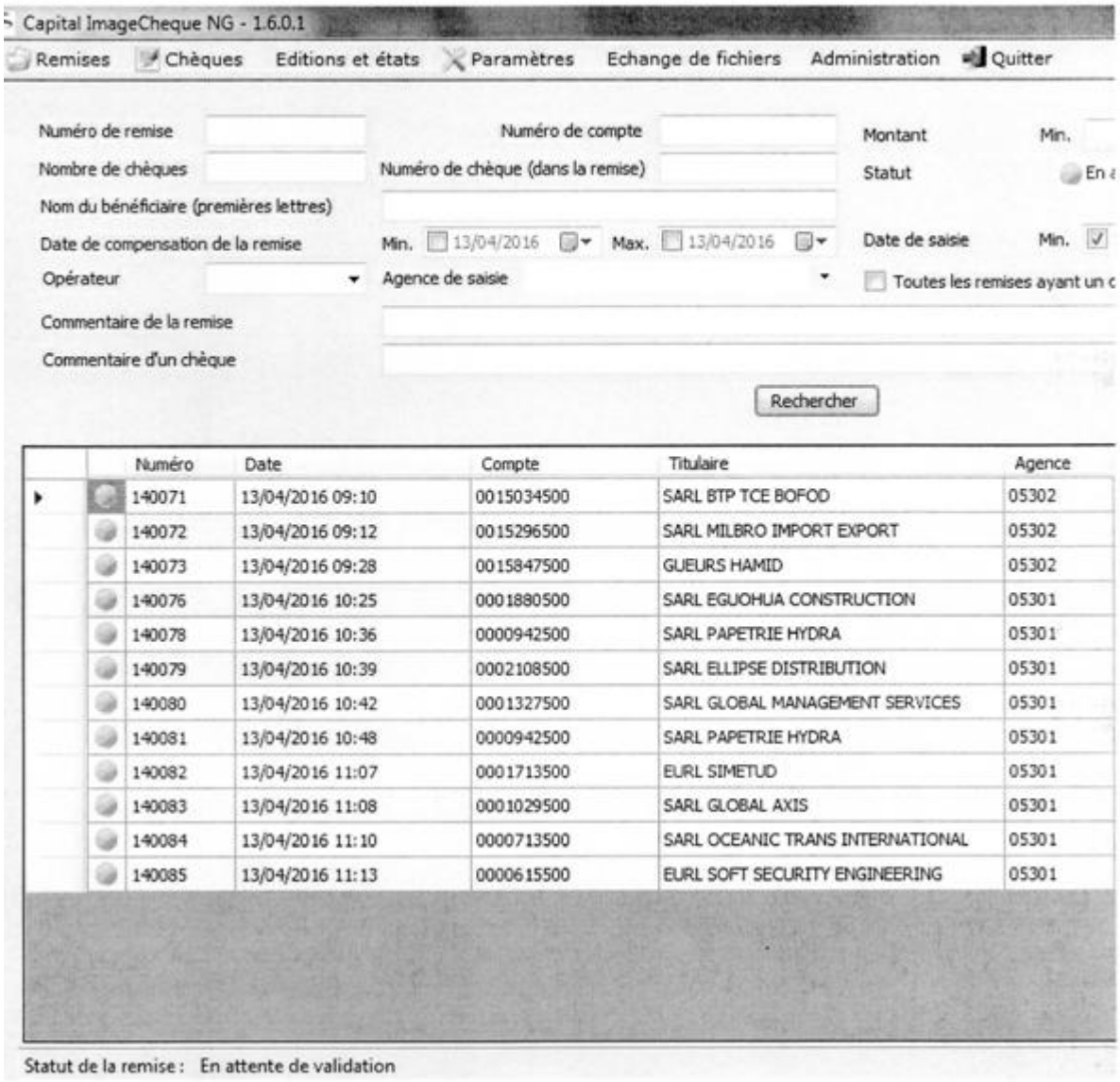

ملحق رقم (11)

Statut de la remise : Lot des images envoyé à la compensation

ملحق رقم (12)

-1-

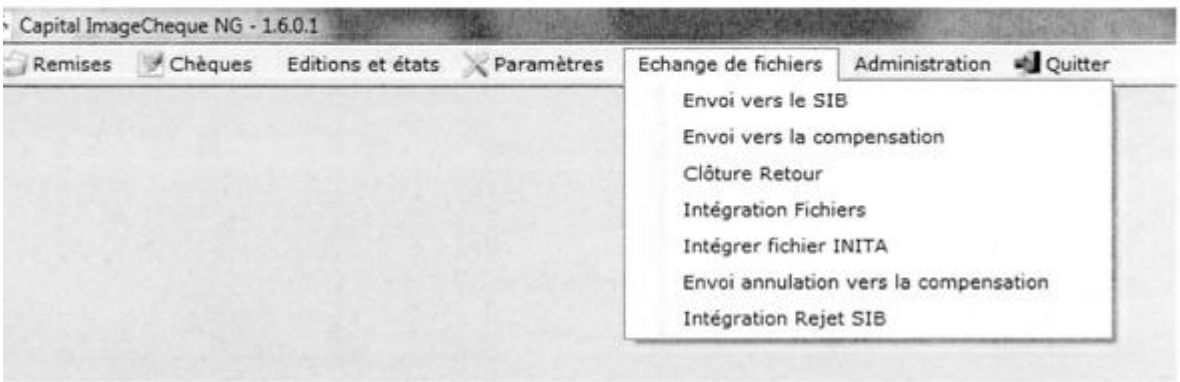

-2-

Dalila Belahouel - Operations - Algeria

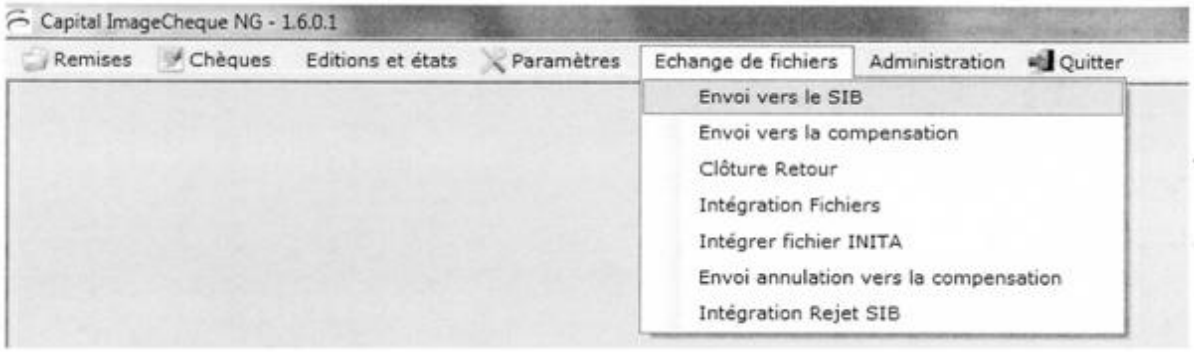

-3-

Dalila Belahouel - Operations - Algeria

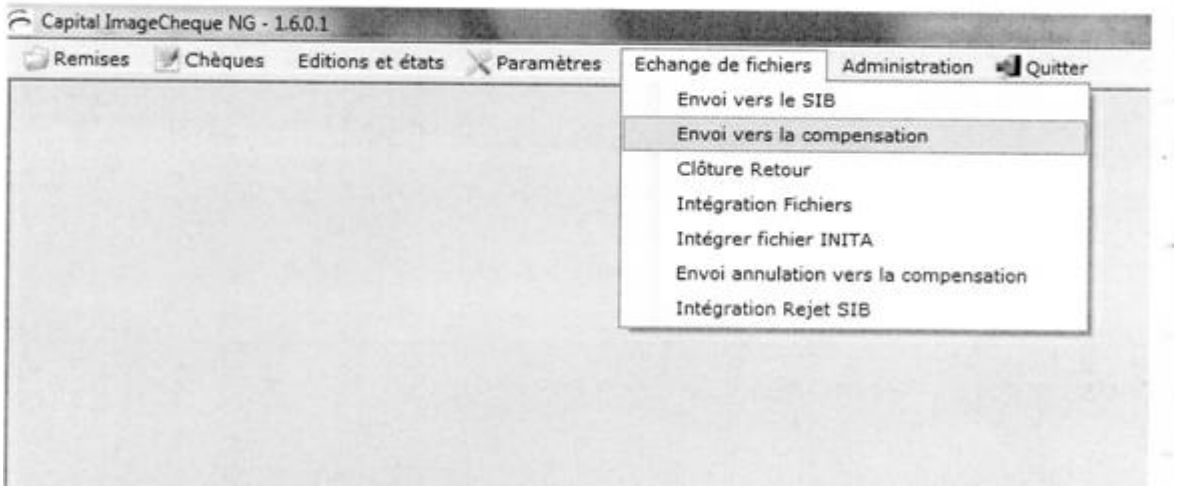

-4-

Dalila Belahouel - Operations - Algeria

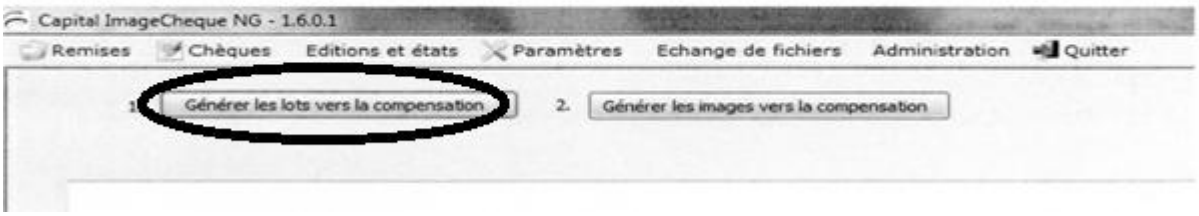

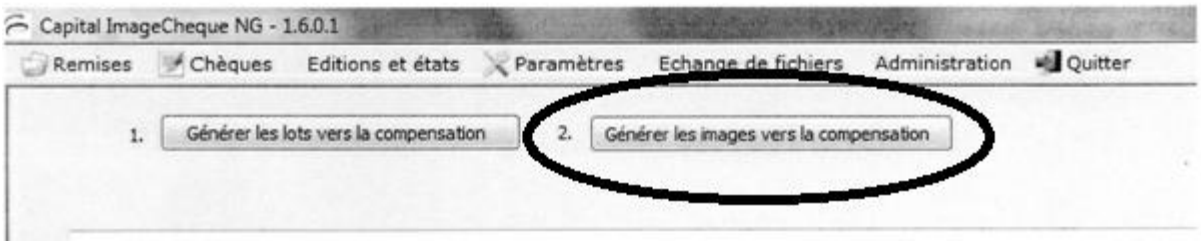

ملحق رقم (13)

Dalila Belahouel - Operations - Algeria

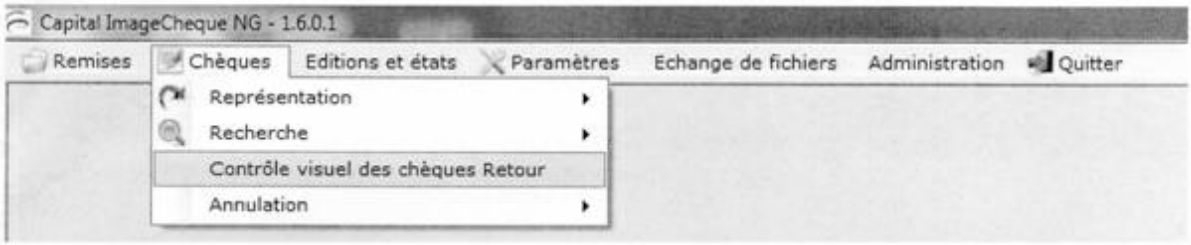

ملحق رقم (14)

Dalila Belahouel - Operations - Algeria

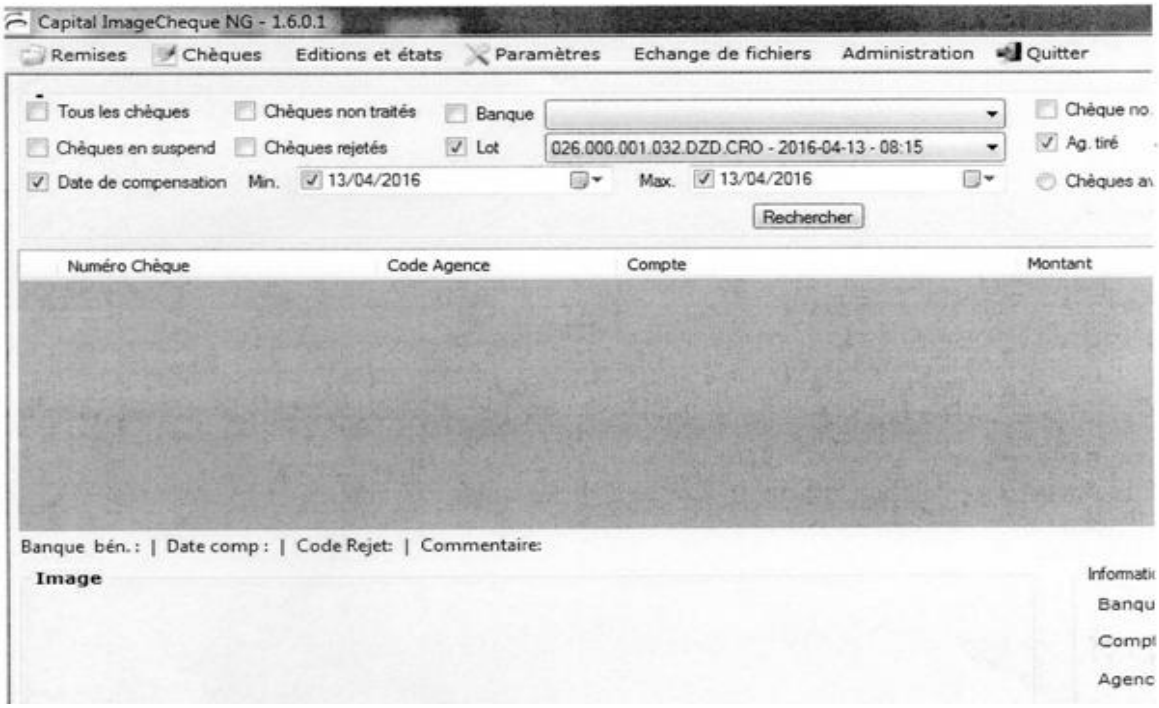

ملحق رقم (15)

-1-

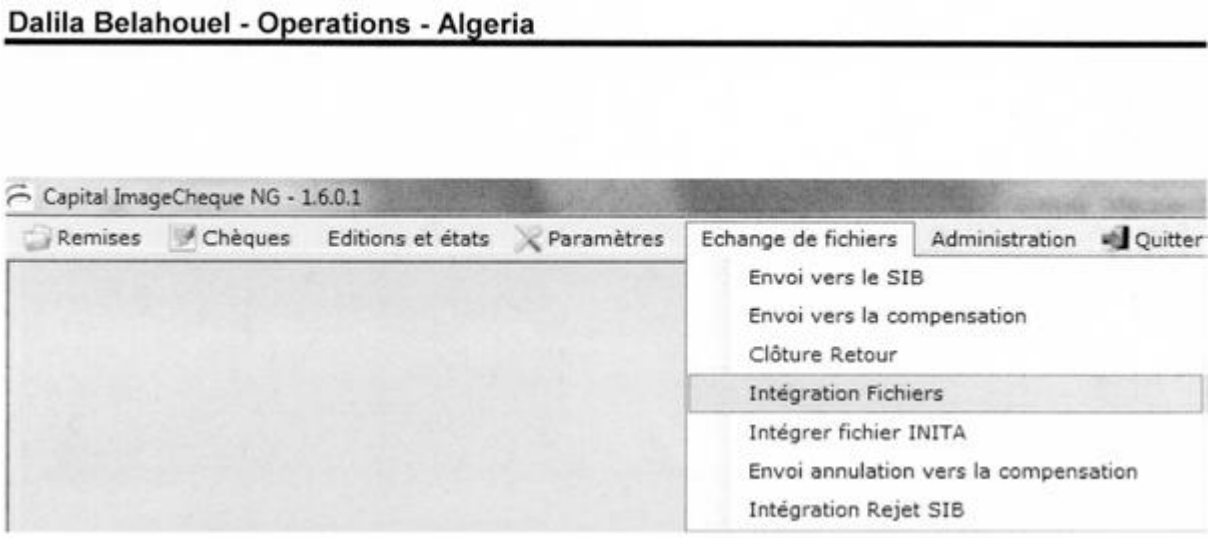

-2-

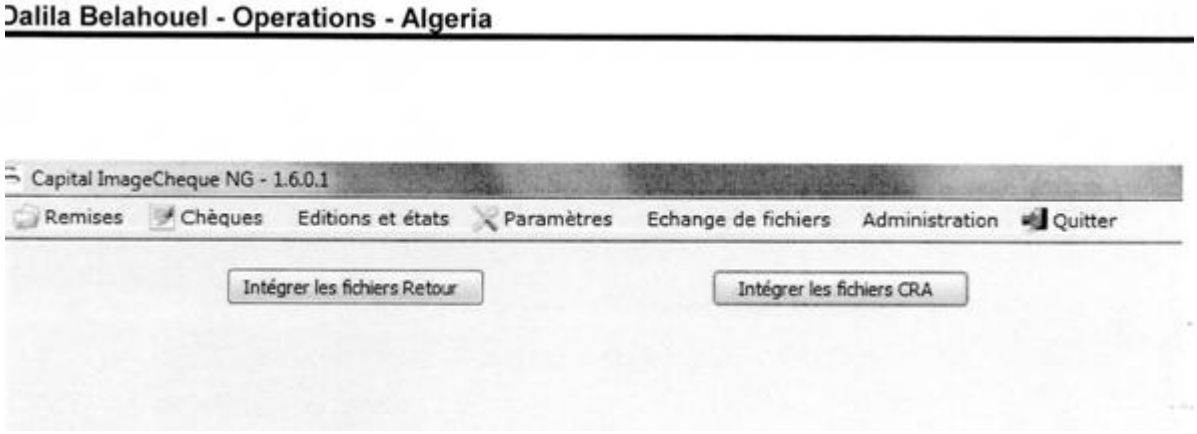

ملحق رقم (16)

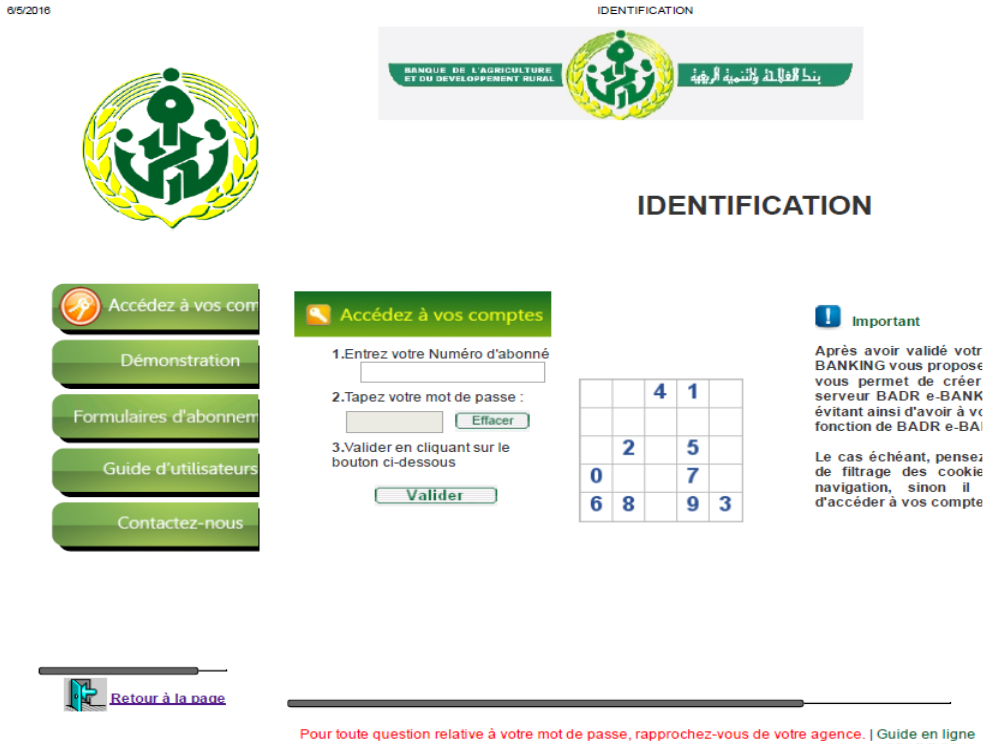
6/5/2016
IDENTIFICATION
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
بنك الفلاحة والتنمية الريفية
IDENTIFICATION
Accédez à vos com
Démonstration
Formulaires d'abonnem
Guide d'utilisateurs
Contactez-nous
Accédez à vos comptes
1.Entrez votre Numéro d'abonné
2.Tapez votre mot de passe :
Effacer
3.Valider en cliquant sur le bouton ci-dessous
Valider
4 1
2 5
0 7
6 8 9 3
Important
Après avoir validé votr
BANKING vous propose
vous permet de créer
serveur BADR e-BANK
évitant ainsi d'avoir à v
fonction de BADR e-BA
Le cas échéant, pensez
de filtrage des cookie
navigation, sinon il
d'accéder à vos compte
Retour à la page
Pour toute question relative à votre mot de passe, rapprochez-vous de votre agence. | Guide en ligne

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	I.
الإهداء	II.
الفهرس العام	III.
فهرس الأشكال	IV.
فهرس الجداول	V.
ملخص	
مقدمة عامة	أ- هـ
الفصل الأول: نظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية و الالكترونية	
تمهيد	1
المبحث الأول: مفهوم وسائل الدفع و أنواعها التقليدية	2
المطلب الأول: وسائل الدفع و تطورها التاريخي	2
تعريف وسائل الدفع و تطورها التاريخي	2
1-1 تعريف وسائل الدفع	2
1-2 التطور التاريخي لوسائل الدفع	3
المطلب الثاني: مكونات وسائل الدفع التقليدية	4
2-1 مكونات و أنواع وسائل الدفع التقليدية	4
2-1-2 النقود	4
2-1-2 الحساب	4
2-1-3 السفتجة أو الكمبيالة	5
2-1-4 الشيك	5
2-1-5 السند لأمر	6
2-1-6 سند الرهن	7
2-1-7 سند الصندوق	7
2-1-8 السندات العمومية قصيرة الأجل	8
2-1-9 الدفع عن طريق التحويل	8
المطلب الثالث: العوامل المؤدية لتطور وسائل الدفع	8

فهرس المحتويات

3-1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية	8
3-2- استخدام الانترنت في المجال المصرفي	9
3-3- التوجه نحو التجارة الالكترونية	9
المطلب الرابع: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة	10
المبحث الثاني: التحول إلى وسائل الدفع الالكترونية(E-Paiement)	12
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية , أهميتها و خصائصها	12
1-1 تعريفها وسائل الدفع الالكترونية	12
1-2 أهمية وسائل الدفع الالكترونية	12
1-3 خصائص وسائل الدفع الالكترونية	13
المطلب الثاني: المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات	13
1- المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات	14
2- المؤسسات المالية العالمية	15
3- المؤسسات التجارية الكبرى	15
المطلب الثالث: ايجابيات و مزايا وسائل الدفع الالكترونية	16
مزايا بطاقات الدفع	17
3-1-1- مزايا البطاقات البنكية	18
3-1-2- مزايا البطاقات الذكية	20
3-1-3- مزايا النقود الالكترونية	20
3-1-4- مزايا التحويلات المالية الالكترونية	21
3-1-5- مزايا الشيكات الالكترونية	21
المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكترونية	22
المطلب الأول: البطاقات البنكية و البطاقات الذكية و أنواعها	22
1-1 البطاقات البنكية و البطاقات الذكية	22
1-1-1- البطاقات البنكية و أنواعها	22
1-1-2- البطاقات الذكية	26
المطلب الثاني: نقود الكترونية و محافظ بنكية الكترونية	26
2-1- النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية	27
2-1-1- النقود الالكترونية (النقود الرقمية)	27
2 -1-1-1- مفهوم النقود الالكترونية (النقود الرقمية)	27

2-1-1-2- أشكال النقود الالكترونية	28
2-2- المحافظ الالكترونية	28
المطلب الثالث : الشيكات الكترونية و التحويلات المالية الالكترونية	28
3-1- الشيكات الالكترونية (electronic cheks)	29
3-1-1- مفهوم الشيكات الالكترونية	29
3-1-2- إجراءات استخدام الشيك الالكتروني	29
3-2- التحويلات المالية الالكترونية	30
3-2-1-1- مفهوم نظام التحويلات المالية الالكترونية	31
3-2-1-2- عملية التحويل المالي الالكتروني	31
3-2-1-3- أنواع التحويل المصرفي	32
خلاصة الفصل الثالث	33
الفصل الثاني: الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي في الجزائر	
تمهيد	35
المبحث الأول : الصيرفة الالكترونية E-Banking	36
المطلب الأول : نشأة ومفهوم الصيرفة الالكترونية و تطورها عبر التاريخ	36
1-1-1- نشأة الصيرفة الالكترونية	36
1-1-2- مفهوم الصيرفة الالكترونية ومزاياها وأهميتها	37
أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية	37
ثانيا: مزايا الصيرفة الالكترونية	38
ثالثا: أهمية الصيرفة الالكترونية	38
المطلب الثاني: خدمات مصرفية الكترونية	39
أولا : مفاهيم حول الخدمة المصرفية	39
ثانيا: أصناف الخدمات المصرفية	40
المبحث الثاني:البنوك الالكترونية	41
المطلب الأول: تعريف البنوك ونشأتها	41
أولا: نشأة البنوك الالكترونية	41
ثانيا: تعريف البنوك الالكترونية	42
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإلكترونية و متطلباتها،المزايا والسلبيات	43
أولا : أنواع البنوك الالكترونية	43

ثانيا: المزايا والسلبيات	44
ثالثا: متطلباه البنوك الالكترونية	47
المطلب الثالث :أهمية العمل بالصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي	50
أولا: تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري	50
ثانيا: تأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري	51
المبحث الثالث :آفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر	51
المطلب الأول :الصيرفة الالكترونية وحتمية تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية	51
أولا :تطور شبكة الانترنت وواقعها في الجزائر	52
ثانيا : مجهودات الجزائر في مجال تعميم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال	53
ثالثا :عقد الصفقات التجارية مع الخارج إلكترونيا	54
المطلب الثاني :جهود الجزائر في سبيل تطوير نظم الدفع المصرفية	55
أولا :إنشاء شركة الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM	55
ثانيا :مشروع نظام الدفع بالبطاقة في الجزائر	56
ثالثا : أنظمة الدفع المصرفية المتبعة بين البنوك الجزائرية	56
المطلب الثالث :العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع في الجزائر	57
أولا: عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر	57
ثانيا: مشاكل البطاقة الائتمانية	58
ثالثا: الجرائم الالكترونية ومخاطر استعمال وسائل الدفع الالكترونية	58
خلاصة الفصل الثاني	62
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول استخدام الصيرفة الالكترونية في البنك العربي – حيدرة– ARAB BNAK	
تمهيد	64
المبحث الأول: بطاقة تعريفية حول البنك العربيARAB BANK	65
المطلب الأول: نشأة وتطور البنك العربي	65
أولا: نشأة البنك العربي	65
ثانيا:توسع البنك العربي	65
المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك العربي	66
أولا: أهداف البنك العربي	66
ثانيا: مهام البنك العربي	67

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك العربي	68
أولا : شرح الهيكل التنظيمي للبنك العربي	69
ثانيا: مخطط الهيكل التنظيمي للبنك العربي	70
المبحث الثاني: أنظمة و وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في البنك العربي	71
المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية عن طريق أجهزة الصراف الآلي و البطاقات البنكية	71
أولا: الصيرفة من خلال جهاز الصراف الآلي (ATM)	71
ثانيا: البطاقات المتعامل بها في البنك العربي	71
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من طرف البنك العربي	80
أولا: العربي أون لاين"الخدمة المصرفية المباشرة عبر الانترنت"	80
ثانيا: الحوالات الصادرة والواردة	81
المطلب الثالث: أنظمة الدفع الالكترونية المستخدمة في البنوك	83
أولا: نظام سويفت(SWIFT)	83
ثانيا:نظام الدفع الفوري(RTGS)	84
المطلب الرابع: المقاصة الالكترونية	86
أولا: تعريف المقاصة الالكترونية وأهدافها ومبادئها	86
ثانيا:معالجة الشيكات ذهابا	88
ثالثا:معالجة الشيكات إيابا	91
المبحث الثالث: تجربة الجزائر في الصيرفة الالكترونية و مقارنة الجهود الجزائرية	92
المطلب الأول: تجربة البنك العمومي بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	92
أولا: تجربة البنك العمومي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	92
ثانيا:بطاقات بنك الفلاحة والتنمية الريفية الالكترونية	94
1. تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	93
2. بطاقات بنك الفلاحة و التنمية الريفية الالكترونية	93
3. خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية	94
المطلب الثاني: مقارنة الجهود المبذولة بين البنوك الخاصة و البنوك العمومية في الجزائر	96
أولا: على المستوى الوطني	96
ثانيا: على المستوى العالمي	97
خلاصة الفصل	98
خاتمة عامة	100

فهرس المحتويات

قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	